

















## ترجمة المؤلف

اسماعيل بن ابي بكر بن عبد الله بن محمد اليمني الحسيني بليد الامام شرف الدين ابن المقرئ صاحب  
عنوان الشرف عالم البلاذ اليمنية قال ابن حجر ولد سنة خمس وستين وسبع مائة ومهر في الفقه  
والعربية والادب وولي امان بعض البلاد وكان يتشوق لولاية القضاء فلم يتفقه وقال  
الحزرجي في تاريخ اليمن وهو اغنى الحرزجى من تقدم الوفاة عليه بكثير سماع على الفقيه جمال الدين الزنجي  
واخذ النحو عن محمد بن زكريا وعبد اللطيف والسرحي وكان له فقه وتحقيق وبحث وتدقيق  
درس بالمجاهدية بنغرو النظامية فزيد فافاد واجاد وانتشر ذكره في اقطار البلاد ولم يزل  
السلطان يلحظه بعين الاكرام والجلال والاعظام وكان غاية للذكاء والفهم صنف

عنوان الشرف كتاب بديع الوصف مجموع في الفقه وفيه أربعة علوم غير تخرج من رموز  
في المتن عجيب الوضع وهي عروض وتاريخ وتجو وقافية وهي خمس كرايين في كمال الشامي  
قلت وقد عملت كتابا على هذا النمط في كراسة في يوم واحد وانا بمكة المشرفة وسميته  
التحفة المسكية والتحفة المكية جعلت مجموع في النحو وفيه عروض ومعاني وبديع وتاريخ  
وللشيخ شرف الدين ايضا مختصر الروضة سماء الروض وجزء من الخلاف وخصوا لها و  
شرحه ومسألة الماء المشتمل لبدعية شرحها وديوان شعيرات كما ذكر ابن حجر سنة  
سبع وثلثين وثمان مائة ومن شعر لم استطع انهاء التي انهلته مراد معي بعد التيا والتي  
هواي واعراض ولا صبر لي فغى التي هي الاصل في علي ومقلة شهلاء مكولة لله ما تشي  
التي اشعلت فلا تلوموا في خضوع جرى فذئ التي قد اوجبت كتي لو انصفوا العذال الاموال التي  
صدت ولم تهر ولا ملت في ايات آخر نقل من طبقا

التحاة للعلامة جلال

الدين

الاسيوطي



٩٧





امرنا بغير هذا الكتاب وجميعه من الامانة

باب ما جاء في الاشارة الى

الملك الاشرف اسمعيل بن الملك الناصر

باب ما جاء في الاشارة الى

	بسم الله الرحمن الرحيم		
الحمد لله وحده	و مستحقه الذي لا يقوم	محمد	هـ
معبود الخلق الا	ولا اله الا هو	الله	ل
دينا ما رفع منار	فليح واصف نور علم وسطع	ا	ح
تستضي به الامة قد	الله وانني عليه واشرفها	محمد	م
الفقه فمن صام	فضروره اليه وامن ونحو	و	د
للعباد مما حفظ	به عليهم كان الاسلام كالحج	والصلوة	ل
بغير تحصيله	الانام الابرار اعلا بدلوهم	على	ل
فضل يروي عن سنة	نبية المختار من البرية	رسوله	هـ
هذا نفعه وصفته	اهل الله وخلائقه	محمد	ا
اليك هادين لصالين	لامضلين واخذنا في حجتك الجعنين	وبعد	ل
كتبته لماسبق اليه	اللقنه فخصرا في الفقه	فا	د
امرته على هذا	نعمه من الله لا يوفي شكرها	قوله	ي
بديعة بليغة منها	من اخرج الدولة الرسولية وثمن	الكلام	ع
واحراف معدودة اذا	من ابدى سطوره نظمت ووافقه	ثلاثة	ل
جمعه من اخر كل سطر	وطرفه في علم القوافي وافقت هذه	وهي	م
من تاملها عجب	لا على موالد وريمت لها مر	اسم	ا
وجاموديا وجاد	كان الطهارة لما ظهور وظاهر	و	ل
لكل ما باق على صفة	ن غير ونعمي الظكام استعمل	فعل	ا
الحسن نعتين وليس له	اليه ما فاقه في الجاسة	و	ن
نا له ولا يغير فعبه	العلم انجس ود القلتين المعروف	ف	ن
الاستعمال له في جميع	وقيل في الصبغة طاعة الانية	ولا	ما
سوا كانت خشيا	الا النقة وبكره الصبغة الار	سم	ل
لكنه وان كان	ما فظها ففقدون تحجبوا ولم	تعرف	م

كتاب الطهارة

الامانة

طهارتنا باب السوا	بسم الله الرحمن الرحيم	ي
الفهم وما بودى الشام	والجليل عرضا و	الا
نذارة وكل خشن	مزيل بحزب باب الوضوء	لاف
الوضوء لما فيها من	والبركة ثم ينوي رفع الحث	واللا
مغسول من وجهه ولو	على نية فادنى المضمضة	م
لا يلامها الى ان فرغ من غسل	جليل فهو حرم غسل الكف	والا
كركت للقائم اقتداء بر	الله صلى الله عليه وسلم	مستحب
اقواله بثلاث غرافات	ثم يغسل يديه ووجهه والكف	ولا
لو كان في منابت اللحية	فهامن الشعر لم يغسل ما تحته	عنه
الوجه وحدوده فكذا	يجب غسل ظاهره يديه مع رقيقه	و
شعره وبشره واجب	الرأس ففرسه المسح والشعر	هـ
رأسه ولا يجزى ما اخذ	عن حدة من الشعر فغسله	والا
فيها كلها فرض	وتشترط الا وعدة لا تستغنى ففهمه	بد
اما التشفيف فيه وجوه	الاول وكذا لا يكره بعد	د
سبيل الله قتل	لناله التوبة	سبح تحفة
مسافر ائنة ولا بشرط	بل يجزى نصف مغسور ولا يجوز	الا
على الخرق في القول	لنحوه ولا يلبس بعد الطهارة	لا
يحدث مسح مسافر ائنة	ولا اقامة او مسح مقبلا	ولم
له الامدة مقبلا وظهور	الرجل الخفيف مباح في الجاسة	وكذا
بدا بالمرأة المساحة	من حصى ونفا كل ذلك	امر
نذب مسح خطوطا واد	ما مسح من علا الخفاف جزا	ا
الحق اسفله وقيل للماء	له فليعلم بما ينقض الوضوء	وهو
عادة ونحوه من اجل المرأة	وامرؤسها سائر المحارم	فا
بجمل الحدث	الارض نام ممكنا مقعدا ولو زالت	احدى

باب السوا

باب الوضوء

باب مسح

باب ما ينقض الوضوء



ادام الله آياته وعبد هذا الملك

الانقضاء في العرق والجل والبرص

ا	انقضت ومن قرح	الر	جل والمرأة بطن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	هـ
س	سواء الصغير والكبير و	سو	القبيل والذبح من الحي والميت	ولام	فمن يتقن طهرا او حدثا ثم	م
ا	استركب وشك انه يرجع ا	لى	البقيين انما هو الاصل وقال للحدث	ترك	الصلاة والطوف ومسح	ح
د	دقة الصفح لابل وحمله	وهو	سواء حمله في كلبه وصد واذ	كتب	في مثل الداهم	م
ا	أبج للحدث حملها	باب	الاستطابة بقدر داخل لا يمس	وما	صحة من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة وسند يارها دوا	عدها	حرام وهذا فضل خض	ص
الله	الله به هذه الجهة و	فحه	لنا وان استقبل القبرين او تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	او تغوط وفتح فليحمد	الله	ولا يبول في ثقبين من بيت	وحرف	من لا مكنة فوي	ي
ي	يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد وساقط الثمر	والا	سجنا واجب والاولى ما	ا
ا	اشئ الله به على	اهل	فياجمعوا الاستنجاء بالماء والجمر وا	سم	الاستنجاء يقع بكل	ل
م	منها والماء افضل و	الا	جها كما كان لا يمسح بالماء والمطعم	نكن	له الاستنجاء بالماء فليستعمل	ل
م	هنا يساره والآخرا	ر	وكل جامد قايح له حكم الحجر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فمن اراده	م
و	واكتفى بالجرف فالغرض	ض	الانقضاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الآلية	او	تواصل البول ولم يجاوز القطع الخلق	صلح	الحجر وان زاد عليه	له
ع	عاد الى الماء لم يجز الحجر	بعد	ما يوجب الغسل يجب بالانتر	ال	وبابلا حشفة فرجا ولو	و
د	يرأى انزال	و	ابلاح يوجب على المرأة والفرج كلها	موزة	من آدمي وغيره ويجز ونفاس	س
ف	فلونام وحده ووجه	لا	له في فمه قنينة مني تشبه للذئ	فهو	خبره بينهما واما من لا فعال	ل
م	تجفن على الحدث فهو حرا	م	على الخبز مع اللبث للحيضة القرا	يكن	له عبور مسجد لا اذ ارام	م
ذ	ذلك لغيره ولو ذكر النعم	ونوتر	ها فقا الحمد لله العالين بضره	و	صف الغسل	وهو
ا	امر شرطه التنية فيجب	على	مرتين الغسل سبأمة واحد من جملة	ملا	يساح الابعده	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	للسنة	فيعيد اذا لم يغسل بعقد	المعا	طف فينبغي	فينبغي
ل	لكل ان يتوضا قبل	الا	غسل ان يغسل بوضوء النسا واما	وف	الشعر ويخلل	لل
ك	كيفها يغسل ثلاث	كرا	ت ولغرض غسل واحد وسنة	خمس	غسل الأذى ان	ن
ت	ناظحه به والخشو اما	م	الغسل الرأى التثليث والتامين ويخلل	الضمير	من الشعر ثم الغسل اذا	ا

باب الاستطابة

باب الغسل

باب صف الغسل

اجتمع

الانقضاء في العرق والجل والبرص

الانقضاء في العرق والجل والبرص

ا	اجتمع مع الوضوء ندا	خلا	والحيض والحجامة بتداخلا واما	مثل	الحجامة والجمعة ولا يتقن النظر	ظ
ب	يدخل الاخر الا اذا عرقه	فه	معه بالتنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه ولجب في	ف
ال	الاحداث كلها بالظاهر	من	التراب الخالص خلط بالطين والذئ	و	ان يكون بغير تين للجمع	ع
ف	فضاعدا نافلا له الى	سنة	وجهه ويديه ونقل كن عند اهل العلم	ويؤى	استباحة الصلاة اول	ل
ت	تيممه وفرايض التيمم	ست	نية الاستبالة ان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النقل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقدم به مسح اليدين	زيد	الموالة ايضا	ا
في	قول ومبجانه	عشر	عدم المساكين تحت اليه مع	و	جوده لعطش محترم او تحصيل	ل
ال	التفقة ولعقضا الد	ين	بسيعة او وجد ولم يجد	ما	يشتر به اوو الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جدا باكثر من ثمن المثل او شئ عذو	دخل	اليه او شئ منه عروا	وا
و	وعده او مرضا وبما قا	ست	نفسه التلف او رد الجنى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضج	مايه	في الوقت يتيم ويقضى فلو يتم	ال	العذر بطل تيممه الا	ا
ض	صابرا في الامر قد اصر	اذا	كانت صلاة تسقط بالتيمم ثم تبطل الوهم	مثل	رؤية الركبة شرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم لصلاة لم يجز	له	قبل وقها ولا قبل الطلوع ولا يصلي	الان	به اكثر من فرضة ويصلي	ي
و	ورأها وقبلها من النو	ا	فلما شأوا كبر على الحجر بالماء او تيمم	وال	الحرج يغسل ما عرف	مرف
له	له من الصحيح وتيمم في	لو	وجهه اليدين للجمع باب الحوض	واسم	الحوض يقع على الدم المقتبه	المقيد
ب	بصفات نذكرها	قا	لو او اول سنة تسع ليوم ليلة و	الا	كثر خمسة عشر كاطهر وهو	و
ح	حد اقله وما لا اكثر حدشا	يع	فان عبر الاكثر فقدم الحوض ا	شادة	تمين فليرجع اذا	ا
ر	رجعنا اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم مقدم على العادة فا	ذا	فقدت ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترة الى اقل الحوض	وهذه	تستفي في مطلق	مطلق
ل	لفظهم المبتدأة	والان	المعول عليها كمن الحوض وقته	وخوها	التيمم زاد استباحتها ثم	ثم
ط	طلبت الحلال	ا	خنا طكت وغسلت كل فرج وكت	وما	للزواج ان يطأها	ا
وي	ويجزم وطهر في هذه الحالة	للدنو	ويجزم بالحوض ما جرم بالحجامة و	اضيق	ذلك عدم التحليل	ل
ل	لعبورها في المسجد	ولما	غنت الاراضى للصوم واذ انقطع	واحدة	منها وهو الصوم	م
و	وبقي سايرها حتى تغسل و	د	من النفا من يجزم ما يجزمه الحوض	هذه	واقلة حجة وم لا كثر	د

باب الحوض



وهو موقوف على ما عين غايته آخر العمل

وهو موقوف على ما عين غايته آخر العمل

هو	مستوف وغالبه	د	من فأن يكون في الزمان المعتبر	من العادة والقبول والرد
ف	في من كان	ن	مبتدأ لا قبل ولا بعد ولا منع	وإنها تحفظ وتظهر ولا تنق
ع	عن الصلاة مبادرة	ل	باب النجاسة وهي الكلام	ب
و	والدم والمدي والودي	ر	جميع ولو بالفتح والمخروم	و
ل	لا يجزئ لادى كرامته	ق	لو لا بطلان النجاسة بالاستحالة	ا
ن	نفت بالدماغ لا الكلاب	ب	والخنازير والحمير والكلاب	ل
م	منع الحكم بطهارتها	و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهر	م
فا	فاما مساوها	فا	انفا الغسل عنها ولو بواحدة	و
ع	على بول غلام ما اعتسا	د	معدة الطعام واجب على الفصح	س
ي	يجزئ بول الجارية بل لا بد	له	من الغسل باب الصلاة	س
ل	لها موجب سوى	الا	لام ولبوغ من عاقل طاهر	و
ن	ناله لم يسقط عنه	وا	باب الاعذار من لا يصح منه الصلاة	ا
ثم	ثم وقت الظهر	من	الزوال الى عصر ظل الشئ مثله	و
ا	اذا دأب في زيادة	حضر	وقت العصر فاداء الظل مثلين	و
ن	نوبة الجواز بالغروب والمغرب	مو	قد يقدر وضوءا اثنين وخمسين	وا
ي	يومين جبريل الاوقا	ت	والعشاء قبل غروب الشفق الاحمر	ل
ه	هو آخر الاختيار والجواز	الي	طلوع الفجر الثاني ثم بعد الصبح	و
ا	الوقت منه بطلوع الشمس	حرم	اخراج الصلاة عن وقتها واول الوقت	و
ج	جملة القول انه ان عصى	الله	بما خبرها من غير ان يقر	و
ز	زمن الحاضر متسعا فان	اشتد	ضعفه بنائها باب الاذان	و
ا	الاذان شرط وفيه	ذلك	للأذان والاولى للقول بغيره	و
شغل	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاحتياط افضل من الإيماء	و
م	مع تشبه لفظ الإقامة	و	الصوت الجمهوري أولى	و
ق	قابل بالاسلام ويؤذن في	ديار	مسجد عمارة ومنه ما يستحب	و

بالحاجة

وهو موقوف على ما عين غايته آخر العمل

وهو موقوف على ما عين غايته آخر العمل

ب	بالإقامة فان كان في	مصر	كبير يد للمسجد	بهم
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل يستحب فيه الحرية والعدالة	و
ض	ضربا جاز لكن	الكامل	اولى لفظ تكبير لا ان ساكن	و
ا	اصعبه في صماخيه فان ابا	قال	يديه لم يضرب ويؤذن مستقبلا	و
ل	للهم والشمال ولا ينكح	الى	تمامه ويشتد الوقت ويصح	ا
ع	عماد الليل وهو نصفه	و	البلد اذا عدم المقوعين بعد الامام	ل
ر	رذقه اجبره وقيل ذلك من	الحرم	باب ستر العورة لا يخطئ	ل
و	واجب عليه سترها	سرا	وعلانية وقيل لا يجب للفقير	و
ض	ضرورة اصح وليس ان	يا	في الى الصلوة في أي وقت	و
وال	والا طرف منه وللرا	ه	لبسه عورة الرجل الميرة الى الركبة	و
ع	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجذرفة ستر قبله ثم ذره وليس	و
ر	ربا يشي صلى بنا ولا اعادة	عليه	ما طارة البدن وما يصل فيه	و
و	وقعت عليه نجاسة	والله	لا تسقط عن عظمته	و
ض	ضرب منلف يعني عن قليل	من	دليله غيب وليس وكذا كثير من	و
ه	هنا الصلوة في طريق الحمام	د	ح الا نعم وفي بعض الجواز	و
وال	والاشياء اذا اجتمعت	جا	ذلك الاجتهاد بالاستقبال	و
جز	جزءا الا في شد الخوف وبياح	له	تركه في مائة سفره كان سفر	و
الاخير	الاخير في وجه	فا	ن سهل الاستقبال على المشغل	و
م	مركوبه وبستر من حيث	ا	رأى له الا بالاحرام والركوع	و
ن	نأى عنها الزمة ذلك بالظن	و	بلزوم ذلك بيقين	و
ن	نزع القبلة هنا قبل	الجن	وان اجتمع مجزئ فلا ومن	و
ص	صلاة اذا صلى	و	ستره مصلية فان لم يكن هناك	و
ف	في استقباله اعادة	و	الله اعلم باب صفة الصلاة	و
ا	الزمن لا ينطق ويعين الواتبة	المأ	فيها ويكنى لغيره غانية الصلاة	و

باب العورة

باب طهارة البدن

باب الاستقبال

باب صفة الصلاة



الكتاب والحدود والدين والدين

الدين والحدود والدين والدين

ل	لفظ التكبير بالنية ونائب	رفع	الدين والتكبير إلى التكبير وبعد ذلك	ك	بضع ما تحت صدره ولا بأس	س
ب	بوضع العين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم يأتي بعد الاستفتاح	و	يتعدى ويقرأ الفاتحة وهو	و
ي	يرتل وقرأتها فرض والحسين	اليه	في السورة فاتحته سنة والمؤمن	و	نه في الجهر على قرائتها وأما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فليزعم وإذا	وجد	الآتي من بعلة الفاتحة تعلمها ذلك	ك	واجبان عجز عنها بذلك	ل
وال	والبدلان يقرأ قدرهما من	سائر	القرآن فان عجز فذكر فان عجز	فو	قولا بقدرها وعليه ان يتردد	د
جزا	جزا مفضلة ثم يركع	الان	يتلغ يدرك ركعته مطمئنا وذلك	ك	هو الفرض وما عداه وحيل	خيل
لا	لا اكمال الاخر مثل	ا	التكبير ورفع اليد ووجهها على	و	يقول سبحان رب العظيم فهو	و
خير	خير ويكره ثلثا فاذا	في	بذلك اعتدل حتى يطمئن و	د	لك فرض والوصل	القول
ل	لها بالتحديد والذكر المعروف	الى	الآخر ثم يجدها وثقة وتوكل	و	على ما بين كرس ولو	و
ل	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى و	الر	جل تسبيل الجاهل او لعل البطن	رفعها	عن الفخذ والنساء	ا
ب	بعكس ذلك ثم	يا	في التسبيل المشرقة على ما شئت	بالو	لدوا للخروج والبلد والخروج	خرج
ي	يجوز كل ذلك ثم رفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا ويد اخرج اليمنى	انفسها	وافترش اليسرى ولا يخفأ فا	فا
ت	تلك الهيئة فلما	خرج	رجليه من تحت في آخر الصلوة وبالا	بالا	ذكر ان ثم يجدها ثنية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	للص	ح باستصحابها الاكثر ولا يخاف	لف	ان الثانية في جميع ما روى	روى
س	سنة وفرضا كالأول لكن لا	يو	فيها بالاستفتاح وحل بالشهادة	وجر	ثالث سنة ان يشهد وهو	هو
م	مقبوض اصابع بمناه دو	ن	المسح على فخذ واليسرى مقبوضة	ها	هنا بالمسح عند الحرف الذي	الحرف
ي	يشت فيه كلمة الشهادة	منه	والشهادة الاولى سنة ياتي فيه	با	لصلوة على النبي ونحو	ي
ا	ان يزيد عليها وقبل هي	فقط	النبي بضافته والشهادة الاخر فرض	ليا	ت بالصلوة على الائمة وسحب	ب
ل	له ان يدعو اخوها ولا يزال	وما	حتى يسلم فيكون الخروج والسلام الحاضر	ثان	سنة وفي وجهه لنا	نا
ض	ضعيف يجب الاول	وفر	بين الركعتين باخصاص الاولي بالسورة	الرفع	للصوت وزيادة على	على
س	ركعتي اخوها وثانية الصبح	فيها	الصوت بعد ذلك واذا تركت	بالا	تأما ناذلة استقبلوها	ا
ب	بالصوت سواء اصاب	اموا	او ادبانا في صلوة التطوع	لف	في ان الصلوة من افضل	ل
و	وجوه القرب واتنها	مظنة	التزويج والتسجد	والسب	بقيام كل الليل اطلق	ق
ال	الكل القول كبراهينه	ولب	التنفل في غفلة الناس واغفاه	للتنفل	افضل ومنه ما خصص	س

فانه

والنفل على الخليل كفى في المدينة

والنفل على الخليل كفى في المدينة

ق	قيامه وشرع في	جاء	وافضله بعد ان اتم الكسوف الاستفاضة منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعد هذه الرواب فيأت	من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين	يا	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهذه
ض	ضابطة اثباتها بعض	ا	العلماء ركعتين بعد المغرب وبعد	ليا	ت بالوتر واذ في الكمال هو
ا	ان ياتي بثلاث واقل	لاما	ان يصل ركعة واحدة عشرة	ركعتا	ركعتان ولفقت بعد الاعتدال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رضاء والضحى وهو من	ركعتين	الى ثمان ونحوه من ورء
قا	قادما المسجد ركعتان	ما	لم يجلبين سجدة في أربع	سجدة	في الحج ومن يعرف
طا	طالبها انها للشكر فإ	ن	سجد آخره مكررا واذ	سجدة	وفي القول التراج
ل	لا يشهد بل بسلم	وهم	من قال يشهد من سجدة في الصلاة	والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر
خا	خارجها ومن فاتها نعمة	كبير	ا او اندفع عنه ضررا وعدو	سجدة	شكرا ويشترط فيها ما سلف
م	من الطهارة وجميع	الامرا	المشرو في الصلاة باب ما يفسد	ا	الصلوة مثل السجود والعامد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرع الحائض وقضاة في حائض	ها	منها وبطل يكسف السنة فلو
ا	اذا التها ربح فستر الب	ر	على الفور لم يطل وتقطع التنية	بالو	عد بقطعها الى
ل	لقيا غايب وبالحج من	الدين	فلو ترك وضام من وضها عامدا	او	زاد ركعا فليتا من
س	سائرهما او تكلم بحرفين مثل	بن	او حرفين مثل عا مدا بطلت	فحس	تأمنت اذا ضمها في
ا	الصلوة او تخلف فحسرا فإ	بر	وحرفين بطلت وتطل بطلت	وجن	لا يأت عليه ولو يكون
ك	كثيرا بطلت وقبل لاوان	طا	ل وكذلك تبطل بعد الاكل و	با	لفعل الكثير غير المفترق
ن	نعم سهو كعده ولا بأس	س	باصلاح الراد ونحوه ولا بأس	ليا	تها وهو فادخ القلب
ت	تأب الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه من الخشوع وذلك	مثل	من خضر الطعام فاقبل
م	مصلبا قبل الاكل	منه	نفسه او يدفع الاجنين كرس	للاش	امامة ان را وا
ال	الشتر بين يديه	وا	ركبوها انما والاف لا تم على	الاش	واذا نصب عصا او جعل
م	ما بين يديه خطا كفى و	كر	نظره الى الشئ المحمدا وهو	وتو	جاء عماد اليقين ولا عذر
د	دونه فمن شك في عدد ل	مه	الاخذ بالاقل ان كان فيها و	ن	يسجد للسهو ولو
ي	يسوء زيادة فعل لقيام	و	دكوع ويجوز ان يكلام سجدة	الاش	وانهض ساھيا الى
د	دون القيام ثم عاد و	لم	لم يسجد في المسئلة ولا في	مكرو	انه يسجد ولا شئ

باب سجدة التلاوة

باب انفسد الصلوة

باب سجدة التلاوة



فَاعْلَمْ أَنَّ قَاعْلَمَ ثَمَانِيَةَ إِخْرَاسِ عَمَلِ حُرَّاتِ  
الْحُرَّةِ

الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ  
الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ

فاعل	فَاعْلَمْ عَلَى مَنْ	مِنْهَا	بَعْدَ	الْإِمَامِ وَإِذَا سَأَلَ إِمَامَهُ سَجَدَ	وَتَوَضَّعَ	لِلْإِمَامِ	بَيْنَهُمَا
أ	أَنْ تَرَكَ إِمَامَهُ فَرَضًا	وَهَا	كَذَا	سَجَدَ مِنْ رُكْعَتَيْهِ الْأَوَّلَى	وَأَنْ	كَانَ عَامِدًا	ثُمَّ
مَنْ	تَنَحَّى الْقَوْلَ الْقَصِيحَ	مِنْ	الْمَذْهَبِ	أَنْ يَحْلُلَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ	وَالْجَمْعُ	وَحَالَفَ بَعْضَ الْأَقْوَالِ	الْأَل
فَاعْلَمْ	فَاعْلَمْ بَيَانَهُ	أَنْ كَانَ	هَذَا	زِيَادَةً وَأَمْرًا بِالتَّوَضُّعِ	بِحُجَّتِ	حُلَّةِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ	وَمَثَلًا
ث	ثَبَّتَ الْبُصُودَ فِي صَلَاةِ	أَحَدٍ	وَجَدَ	بَعْدَ التَّسْلِيمِ جَائِزًا	بِأَنَّ	دُرُجَتَهُ طَوَّلَ الْفَصْلَ	وَلَيْسَ
م	مَعْرِفَةُ طَوْلِهِ وَقَصْرِهِ	بِالْمَقَامِ	دِيرِبِلَ	بِالْعَرَفِ	وَقَالَ	بِهِ	لِبَابِ الصَّلَاةِ فِيهَا وَهِيَ
أ	أَوَّلُ الْأَسْتِوَاءِ إِلَى التَّزَوُّدِ	وَأَنْ	لَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ	رَفَعَ الشَّمْسَ	وَإِذَا	صَلَّى الْعَصْرَ	تَغَرَّبَ وَلَيْسَ
ن	نَعْتُهُ بِالْهَيْ جَمِيعَ صَلَاتِهِ	وَلَمْ يَكُنْ	بِالْإِكْرَامِ	مِنْهَا شَيْءٌ يَكُونُ وَلَا مَا	أَضِيفَ	إِلَى الْبَيْكَاثَةِ	وَجَائِزَةً وَلَوْ
ي	يَصَلِّي فِي أَسْوَأِ أَيَّامِ الْجُمُعَةِ	وَلَمْ يَكُنْ	بِالْإِكْرَامِ	مِنْهَا شَيْءٌ يَكُونُ وَلَا مَا	أَضِيفَ	إِلَى الْبَيْكَاثَةِ	وَجَائِزَةً وَلَوْ
ه	هَيْئَةً وَأَقَلُّهَا اثْنَانِ	الْأَل	مَأُولًا	وَنِيَّةُ الْجَمَاعَةِ تَلْزِمُ الْمَأْمُومَ	وَحَدَّثَ	وَيُسَبِّحُ لِلْإِمَامِ	وَأَجْرُهَا
أ	أَزْكَرُ الْجَمْعِ أَفْضَلُ	وَقَدْ	مِنْ بَعْدِ	إِنْ كَانَ الْأَبْعَدُ	مِنْهَا	أَكْثَرُ	جَمَاعَةً إِذَا تَأَلَّفَ
ج	جَمَاعَةٌ بِهِ وَتَقَى	أَرَادَ	وَالْقَوْمُ	بَطَلَتْ كَرَاهِيَّةُ الْإِمَامِ	أَقَامَتُهَا	بِالسَّكَطِ	بِالْمَطَرِ وَالرَّيْحِ وَلَيْسَ
ز	زَمَنُهَا أَبَدًا	إِذَا هَبَّتْ	مَسَا	وَكُنْتُ شَدِيدَةً	وَتَخَوُّفُ	بَعْضِ	لِغَيْرِهِمْ
أ	الْجَلِيسُ كَالْبَصَلِ	وَعَدَ	مِنْهُ	الْجَلِيسُ جَنَاحًا	وَيُحَقِّقُ	لِلْإِمَامِ	أَصْلًا
نَعَمُ	اسْتَعْمَادُ ذَلِكَ	مَعَ مَنْ يَرْضَاهُ	لَا	وَلَا يَحِلُّ	لِلْإِمَامِ	وَالْقَوْمُ	لَا يَحِلُّ
ل	لَمْ يَطْلُقْ	لِنَظَرِ	الْإِمَامِ	لَهُ	وَمِنْ دَرَكِهِ	رُكْعَتَا	الرُّكْعَةِ
م	مَنْ يَأْتِي بِهِ	رُكْعَتَانِ	فِي	النَّسَاءِ	وَقَدْ بَيَّنَّا	كَأَنَّ	أَوْ سَبَقًا
ح	حُزْرًا	الْفَضِيلَةَ	وَلَوْ أَدْرَكَ	مَا	قَبْلَ تَسْلِيمِ	بِاصْفَاءِ	الْأَمَّةِ الْأُولَى
وَأ	وَأَدَّاهُ	فَالْوَالِي	بِقَدَمِهِ	بَعْدَ	إِمَامِ	السَّجْدِ	وَأَجْلَبَتْ
و	وَجْهَهُ	أَنْ لَا يَفْقَهُ	وَلَا يَفْقَهُ	نَحْنُ	أَنْ	الْوَلِيَّ	وَالْقَوْمُ
أ	الْأَسْرَ	عَلَى النَّسَبِ	وَمَا أَحَدٌ	يَقْدِرُ	بِفَضِيلَةٍ	مَعَ	فَسَوْذَلِكَ
م	مَنْ الْعَدْلُ	بِالْفَقْهِ	فَرَضَ	بِقَدَمِهِ	بِالْعَدْلَانِ	سَوَاءً	مِنْ وَجْهٍ
ج	جَمْعُ تَقْضَا	أَنْ يَتَقَدَّمَ	وَيَصَلِّي	إِمَامًا	بِقَدَمِهِ	وَأَكْثَرُ	لَهُ
ز	زَيْلُ الْعَقْلِ	وغيرِهِ	بَيْنَ	عَشْرَةٍ	كَأَوْخَرِ	رُكْعَتَيْهِ	وَالْوَلِيَّ

باب ما إذا نزل

باب صلوة الجماعة

باب سنة الإمام

والخاتمة

الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ  
الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ

الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ  
الْمَذْهَبُ فِي مَوْضِعِ حُرَّاتِ الْمَذْهَبِ

و	وَالْخَاتَمُ وَالْمَرْءُ فِي حَقِّهِ	مِنْ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ
أ	أَلْكَافُ مِنْ بَابِ ك	وَأ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ	وَالْمُتَحَسِّنُ
ذ	ذَلِكَ أَوَّلُ سَوَاءٍ عِلْمٍ	مَا	مِنْ	مِنْ	مِنْ	مِنْ	مِنْ
ي	يَقِفُ عَلَى بَيْتِهِ	وَنَقَلَ	كُلَّ	كُلَّ	كُلَّ	كُلَّ	كُلَّ
ذ	ذَكَوْرًا وَغَيْرِهِمْ	فَالْأَقْرَبُ	إِلَى	إِلَى	إِلَى	إِلَى	إِلَى
ه	هَذَا بِمَوْضِعٍ مَقَامٍ	ر	لِلْإِمَامِ	لِلْإِمَامِ	لِلْإِمَامِ	لِلْإِمَامِ	لِلْإِمَامِ
ب	بِالْمَسْجِدِ غَيْرِ لَازِمٍ	ضَا	قَامَ	قَامَ	قَامَ	قَامَ	قَامَ
مَنْ	مَنْعَ الْأَسْطَرِاقِ	نَظَرَتْ	أ	أ	أ	أ	أ
ع	عَرَصَةٌ مِنْهُ فِي حُكْمِ	لِلَّهِ	مَوْضِعٌ	مَوْضِعٌ	مَوْضِعٌ	مَوْضِعٌ	مَوْضِعٌ
و	وَجْهَهُ أَنْ لَا يَضُرَّ	وَتَقَى	أ	أ	أ	أ	أ
ض	ضَرَرًا مِنْهُ جَائِزًا	ت	صَلَاةً	صَلَاةً	صَلَاةً	صَلَاةً	صَلَاةً
ه	هَذَا بِهِ إِلَى أَنْ يَجْزِيَ	بِو	فِي	فِي	فِي	فِي	فِي
و	وَسَطِ الصَّلَاةِ قَامًا	م	وَأَتَمَّ	وَأَتَمَّ	وَأَتَمَّ	وَأَتَمَّ	وَأَتَمَّ
ض	ضُرُوعَ السَّفَرِ	النَّاسِ	وَهُوَ	وَهُوَ	وَهُوَ	وَهُوَ	وَهُوَ
ب	بِهَذَا السَّفَرِ	النَّاسِ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ
ج	جَمْعًا رُكْعَتَيْنِ وَكُعْبَتَيْنِ	وَمِنْ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ	لَعَبْرَةٍ
ز	زَاوَاهُ مَصْلَبًا غَيْرَ	ذِي	سَفَرٍ	سَفَرٍ	سَفَرٍ	سَفَرٍ	سَفَرٍ
ن	نَاوَاهُ وَهُوَ	مُسَافِرٌ	الْقَعْدَةُ	الْقَعْدَةُ	الْقَعْدَةُ	الْقَعْدَةُ	الْقَعْدَةُ
ث	ثُمَّ أَقَامَهُ	بِقَصْرِ	وَمَا	وَمَا	وَمَا	وَمَا	وَمَا
أ	الْقَصْرِ	وَالِي	عَشْرَةٍ	عَشْرَةٍ	عَشْرَةٍ	عَشْرَةٍ	عَشْرَةٍ
ب	بِوَقْتِ أَحَدِهِمَا	وَمَغْرِبٍ	وَعَشْرًا	وَعَشْرًا	وَعَشْرًا	وَعَشْرًا	وَعَشْرًا
س	سَابِقَةً	وَأَنْ يَنْبَوَى	مَا	مَا	مَا	مَا	مَا
ي	يَلْزِمُهُ	أَلَا أَنْ يَأْتِيَ	بَعْدَ	بَعْدَ	بَعْدَ	بَعْدَ	بَعْدَ
ط	طَرَاتٍ وَهُوَ	سَائِرُ	أَخَرٍ	أَخَرٍ	أَخَرٍ	أَخَرٍ	أَخَرٍ

باب نصف الذكوة

باب صلوة المريض

باب صلوة المسافر

باب صلوة الخائف



منه فان ما عايناه من عمل من العمل

منه فان ما عايناه من عمل من العمل

والضيق الخبيث طاعة الناس

منه فان ما عايناه من عمل من العمل

٢	من القبلة وحارب عدو	أقله	مبلغ ركنه الأماميين وصلى	ثم	إذا سجد في ركعة بصف	ف
س	سجد في الثانية بالآخر	و	من لم يسجد ثم لم يركع	له	العدو ولم يك	يك
ت	تجاه القبلة أحسن	و	صلى بركعة ثم فارقته وقت	آخر	من بعد الأخرى ثم يقومون	ون
ف	في نهدي فخرجون	وما	بقي عليهم يسلم ثم في وقوف	ف	الانظار بقرا وفي المغرب	ب
ع	على الصبح لا يركع في ركعتين	ولا	ركعة في الركعة ركعتين ركعتين	ن	جب حمل السلاح ووقع	ع
ل	لنا قول نوح فيها	و	له مستند من الكتاب ما إذا	ا	التم القتال واشتد	د
ف	فأعلم أنهم يصلون رجالا	و	ركبنا مستقبلين حرج وان	و	جرحه دماء غفي عنها	ا
ن	نعم لو نطق بها شيء	و	كان عنه الجمعة وجوبها	له	شروط التكليف المعقول	ل
ثم	ثم المذكورة وان لا يكون	م	رق وان يكونا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة بسقط بأعذار	ر
ا	الجمعة ويكون المذود	ح	إذا أصلاها وهو غير مخالف	الامر	صلى الظهر وهو	و
ن	نفي من الأعداء وفي	ظنه	أن الجمعة لم تقف لم يبق في قول	مخرج	بصحة بركعة عليه في	ي
ي	يومها التفرح حتى تغرب وتبكي	فهم	جماعة أربعين ذكرا مكلفا حرا	و	متوطنا تارك الظن والخروج	وخرج
هـ	هذا الذي تعادله	با	بالبادية ولا يكون في الجمعة	والف	لها يحط قلبها	ا
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للصلوة على المنبر	مرفوع	بذلك صورة وقرا في احد	مد
ح	حز و يشها اية والاثنان	دة	بالدعا الموقنين الثانية بشرط	اذا	ابداوا بها طهارة وسر ولا يفتح	ح
ا	الخطبة إلا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المع	بين الخطبتين شرط بحروف	دوف
تعمل	استعملتها العرب	و	هل يجب الترتيب الصحيح لا يجب	ونيب	نصب منبر وان يقبل على الرجال	ال
م	سما ويجلس الاذان	و	قد نذر على سبيل من ولا يترك	ابدا	وبعصرها والمند	مد
ح	خير في الصلوة ولا يسا	س	باضار الغضب البر والخروج للجمعة	كعتا	مثل الصبح لا القنوت ويصلي هو	و
ب	بالجمعة والمنافقين	و	الله اعلم بابنية الجمعة يستن	غسل	للمس لها حال	ال
و	خمسة الخرج ويجزى بعد	دو	به الفجر والسهة ان ينظف لها	الرجل	بسواك وخوض ويزيل	ل
ن	نشا وتبليت عند روا	حه	وباحذ من ظهره ولبس احسن	ثيابه	ويكثر ويمشي	ي
ا	اليها بسكينة وقرا الكف	في	بورها ويكثر من الدعاء فيها	سأ	دعت فيها الدعوات وليصلي	ن
ع	على النبي عليه وسلم فيه	و	المغفرة وازاحضر	الرجل	والامام بخطب فلا يكون	يكون

الحق

د	ركوعه الآخرة المسجد	ثم	لتحققها ويستمع أو يركع	الآن	بنوش القلوب	ب
و	ولو ادرى الجماعة ركوع الثانية	لحرا	به وانما الجماعة وعيد لها	الآن	لذلك ظهر أو في وجه شاع	ع
ض	ضعفه بخبره بالظهر والذى	فتنا	بين العاصفة انه حرم الجمعة	لأنه	ان لم تقع له فقد دم	د
و	ولحق امامه في الحما	ل	ما صلا العبد وهي الشين	لحق	شعرا للاسلام بحضورها	ا
ال	الرجال والنساء والصبيا	وبا	مواظبا في اظهار الزينة	وتطيف	انها اذا تكامل	ل
ض	ضوا النهار بطول الشمس ثم	يعو	ذمها الى الزوال ويستحب تقديم	الآن	مراحة للاضحية وصلا	ول
س	مركتي الفطر وقت اد	ا	الضحي لكل قبل الصلاة	مفعول	من الاضحية فاذا	دا
ب	بان الصبح لم يرد اجزا ونقرا	باجر	اليها وهي ركعة الاولى بكثر	لها	سبع تكبيرات	ت
و	وفي الثانية بكثر خسا	و	يرفع اليد ويصلي بها واقترب	و	يتبعها بخطبتين بالجمعة بخبر	حرك
ح	المواظبة فيها با	لد	عالي التوبة واخرج الفطر	انما	عندها واما	واما
ب	بالاضحية في عيدها ونذ	ا	ن يستغفر الاولى بكثر	ونذ	ب في الثانية سبع وكذا	ا
ن	نذ التكبير ليلي العيد وتو	خيه	في وقت كبر المأذون ولا يقرأ	الآن	حام والمحرمان	ح
ا	الى الاحرام بصلوات العيد	لحس	الصحيح لا يكره الاضحية	بل لا	من التلبية في	فهي
س	سبله الى ظهر الخير	و	عنه بكثر من ظهر الى الصبح	الكا	آخر التشرع خلف ما صلا	ا
ق	قضا كانت او ادا الاحا	ص	لذلك لا يقرأ الاضحية	العر	كله وقت للقضا قابل	ل
اطا	اطا الله في مالا	د	مة طامنا صلاة الكسوف	الآن	نصلي جماعة وهي في الظاهر	د
ث	ثانية بخبر بهار ركعتين	بيد	انما في كل ركعتين من ركعتين	و	اذا قرأ الفاعحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد	فد يقرأ بكثر وفي الثاني	قد	رأى اعران وثالث النساء وهو	و
ي	يكون اول الثانية	ثم	في الرابع قدره والركوع	كافد	مت اربعة تسبيح في الاول منها	ا
ال	الى قدر مائة	ا	وقدر مائة في الثاني وسبع	للمع	في الثالث والرابع وأصل	ل
س	سنة الخسوف	ان	بجربها لا في الكسوف	مخط	واخرى بعدها ويختم ويصلي	ح
اك	اكثر ادعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل في الكسوف	ت	وان غريبا حدها فحينئذ	د
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلا الكسوف في الشروق	الفا	يتمنه لا يقضى ولو	و
ت	تأمرت اوقات صلوات معافا	الظهر	بالصواب يقدم وقتها فان	الآن	الحاجة قبل الكسوف هو	و

لظفر

ما صلا العبد

ما صلا الكسوف



ثم افرضا على سنة الجراستعمل قطوف

والتفويض والتفويض

العروض والضرب والقطف لقاط

۱۸۰۲

1871



٢	مصيبان لجميع الوزر والكسوف	قدم	الكسوف يا <u>بصلة</u> الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر وما
١	الاودية والانهيار	من	الناس امر <u>وا</u> بالثوبة والخروج <sup>للصلاة</sup>	نما	نكل الفضيلة بالتوجب
ل	لهذه المصلي بعد	سرح	صوم ثلثة ايام ويخرج في الرابع كما قيل	صا	يمين بخشع وشكرو
وا	والشيخ والصبيا ولا تترد		اهل الذمة ويمنعوا ان يمتدوا	ضر	ويخرجون اليهابه فاذا
فر	فرغوا من الاجتماع	وكا	الصلوة صلونها كالعيد <sup>وتعبدون</sup>	ب	خطتان كالعيد الا
م	ما كان من التكبر فيبذل	له	استغفارا ويخرج بالذلل للمأذون	ولم	بالمشهرة ويستحب الانشباع
ف	في الدعاء بسط الرحمة في	اقطعا	الامر <sup>ويستقبل</sup> الخطبة ويجوز <sup>ويكبر</sup>	ضر	ون يحولون ثم تركوا
ا	اسرهم لا يجد ثوب لها تتر	عنا	ولا مع ثيابهم فان سقوا قبل الصلوة	بوا	هاشكرا ويبقى لجرى
ع	عين الماء اول المطر	و	يغتسل باب <u>الخيبر</u> وا	لا	ولي لكل ان يستعدوا
ل	للموت ويزنون مظا	لما	ويجدة وتوتيه <sup>وذلك</sup> للمريض <sup>فان</sup>	ن	حضرته الوفاة فالمستحب ان يجزى
ت	تلقا القبلة و	اقبل	عليه <sup>بعضهم</sup> لقنه الشها وليكن <sup>الفضل</sup>	ن	من الملقن برفق فان
ن	ترعت روضه وهذاء	وعلوا	موت غمض عيونه <sup>المياه</sup> ولبق	وا	فصل هذا واكتفا
س	سجاء وقيل ما بين	به	من بدونه وشرع في تجهيزه	ونقدم	في غسله وحيث
ت	تترتب الولاية فاذا اختلفوا	قدم	الاب ثم ابوه ثم الامن ثم ابنه	وقد	ترتيب الولاية كالنكاح ولا يخاف
	هذا ثم الرجال الاجانب	وكا	شكرو بعد ثم النساء المحارم	واذا	كانت امراة جعل
ا	الغسل للنساء الاقارب وترتبوا	كالرجال	ثم النساء الاجانب و	ناخر	الزوج بعدهن وناخر
ج	جنس المحارم بعد	ه	وعندم الكبر <sup>ثم</sup> البنت <sup>ثم</sup> بنت	نحى	طرفه ويده عن انظر والمين
ز	زوجه كان ام لا وعمله و	سرح	بما وجد في الامن ثم الابسر	وجمع	بينهما بغسله ومسح
ا	الحناء وعصرها هكذا	ا	ثلاث بماء كل غسلة كما في	الاندا	فان لا يظهر
ت	استند على الماء	واذا	استند على الماء	كل	غسله كافر او ذلك
عمله	عمله على التكرار	د	او نحو ذلك ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله
م	منه ولا يجب سبباف	العمل	خاصة <sup>بالماء</sup> ولا يقرب	ا	ليست طيبا اذا مات محرمها
وقد	قطا واذا الصدا البيت	حق	في غسله ثم باليمن بحالا	بندا	بتكفيه <sup>بمياه</sup> من ماله قبل
و	وصية ودينه وان كان امراة	لوه	روىها والفقيه اذا ما	ت	من علمه نفقته وان كان رجلا

مفضل

ف	فلا فضل لثلاثة اثواب فمن	ابا	الانفسه وثلاثة القاب وان زاد به	فقبض وعامة والافضل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة	بكر	اكثر من اربعة ارجل وقبض وقبض	ولم يتحدوا الا اليها وطليت	ت
ل	لان الخوف والكافور	وقا	ية تقوى البدن فيذكر فيها هو	حنوطا في فطنة ويضعها	ا
ع	على المنافذ والمواضع التي	تلي	مواضع سجدة والفرش ثوب واحد	فيه	س
ر	رجل اولى بالصلة عليه من	ابيه	ثم جعلت على رتب العصبافات	ع	ي
و	وجوه القرب	و	نار فلا اولى الى الامام الكا	مل	س
ض	ضم جناز او قد موا	د	فعله من رافة القام بكرة وبصل	من	و
و	والمناور اولى فان	خل	به بضر بكرة ويذكر بسلام تسليمه	والعو	ا
ا	لذي هو فيها لا	ز	م فالتبينة والتكبير الاربع والصلوات	ا	ح
ل	لها كل موضع من	بيد	او سجدة وغيرها والمسرف الدمام بكا	مل	دو
ض	ضرورة حذو اماميه	ثم	اداسم الى بما يقى من اليا ومن فائته	وهو	ح
ب	بان يصلي عليه ابدا	في	فبيع واذا وجد بعض الميت	رفع	دكه
و	وصلى عليه ودفن	وسنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم على الغائب	خبره	م
ال	السيقط الدنم بتركه ولد مائة	وما	نبيه يوما ويكنى لا مائة ولا غيرها مثله	كفن	ا
ق	قضى في المهر ما افرق الفريقان	وار	اذوا والصلوة عليه لم تجز	اذا	ق
ط	طريقا لا غسله وان اختلط	بعين	موقى المسلمين تكافؤ لم يجزوا	كان	ب
ف	فرض الصلوة على من	حظ	قبله ان كان مسلما بالدفن	ا	ل
ا	المنشئ امامها والدفن فرض	على	الكهانة والرجال والتقدم على النساء	سما	ا
س	سبق والتعقيب سنة لانه	حصن	ويذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم	و	ل
ق	قالين تحت راسه فلا	تغر	ذهبا بل بالبحر والارض ويدفن	واحد	دو
ا	اثنان الا ضرر وبقدم	في	الحمد او اذان بلا قائل كما	انقول	والتوضي
د	طريقا القبلة واجبة والخنا	ر	انه لا يستقبل بشئ من قبض القبر	زيد	ح
م	مظلة ولا بناء وترا	بع	ولا يحصى مكره ودرارة القبور	يختص	د
ن	تركها ويستم عليها	والاد	ان ياتي بالمناور ويصحب التعزية	يرفع	ك

باب فی ذکر صلا الخ

باب الف







الجزء بعد الجزء من سنة اخذ

الفتح وهو ما علق من سنة اخذ

اخرها ما لم ينقطع الحول	و	الله علم باب	زكاة	ا	لمعدن والركاز من اخذ
جزا من التقدين وكان ما	قبض	نضام من بعد في ملكها او يقع	ا	سم	الملك عليها الا حد فلا يصح
انه يلزمه في الحال ربع عشر	و	على	القول الاخر المسمى ونصته	الى	بعض لا كمال الضاب ان استمر
و لم ينقطع العمل وان كفت	ايد	الى العمل بغيره بضم وان كان	ا	ك	لعدن ضم فاته لم ينزل
بعد بعد ومثله الركاز وساو	بها	واشترط انضام عدم المحكوة	وا	سم	الركاز يقع على ما دونه
ه هلاك الجاهلية ووجدها	وا	ن كامن في الام فهو لفظة	فان	ا	كاجاهليا واحبا
الرجل الارض ملكها	ود	خل الركاز في ملكه فاجلها	باعتها	ل	وواجه المحسوس وهذا القول
جز من العلم به بلاد ف	ع	ومصر الكا	و	و	وجوبها من هو
مسلم خرف من قوت	الكل	من لم ينفقه او قد نفقه بعضه	ور	ص	ان المال النصوص
ت تقضى انته يباع	في	الفطرة ولا اخرا الا عن	بالحكم	ل	للعوجوب قبل
ف في الفطرة على المؤد	دا	عنه ثم محل المؤدي شمة	انقول	و	الصحيح انه لو
ع عجن ولم يقدر	والا	على البعض بدانفسه بوجه	ابن	ا	صغير شمة اب وقالوا
ل لا يلزم روجه معسر الكل	د	لها ان يخرج عن او اما فطرة	شنة	ع	فلا
ن تشودها ثم وقت الوجوب	وهو	حاضر في ليلة العبد والفضل	ن	ل	سادرا باخرها ويجعل
س ساعا للصلوة ويجوز	في	سائر فضاوات اخرها عن يوم	الفطر	م	دار
ت تغدير بالوزن	ا	حسن وحوطه شمة	و	ان	خمس اسباع فضلة وكان
ة هذا مؤقرا البلد فان	نقل	زو فقهوا الى العين من او التي	جس	ا	فيها وجوب الزكاة اجزا
ا اخرجها وجرى لفظ والدين	الم	ضبطا باي صاع اضف فلو نضو	ر	ل	دكانه من قوت فعدل
ج جود الى اعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز جنسا واحدا	فلانا	ن	خضاعا من جنس وان
ز زاد احد ما مما حكما	سنة	على ايها فسم	و	ظ	دبا في قول مغلف
ا احدها ونصفه مال	فن	خمس دنانير خمسة	و	م	لا
ثم ثمة ان ادعى عدم	و	جوب اعلى في ذلك سببا	نقته	م	الى ما يخالف الظاهر لزم
ا خلافة في وجهه وان	س	نفسه او فخر جاد بالبركة	و	م	انما ثبت على الدين مطلقا
ل لتعلقها بالعين والا	ما	م اذا تعلقها من سببها	و	و	ج عليه ان لم يغرم ولو

الفتح وهو ما علق من سنة اخذ

الفتح وهو ما علق من سنة اخذ

فقر الفقرا للسعا	بة	في الاقرهون والمالك	وف	م	انها من ضمانه او هم
ج جميعا سنا الواسنة	اخذ	فمن ضمان الفقرا ولا تجزئ الصدقة	التي	ق	عجلها الا اذا اتفق
و وجود استحقاق الفقير حال	الد	خوف الحول فاما قبل الحول	او	ي	ترفع واستغنى عنها بشئ
هو هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يكون لا تجزئ ولدان يسترجع منهم	الا	د	اذ لم يتبين عند
م ما سلك انما زكا	ه	منجلا الى الاما افضل اذا	سما	ف	عاعنه فعل المعروف
فا فان كان جارا فالفضل	في	ذلك ان يرق بنفسه او نقلها	و	ا	الغير ببلد المال ولا
ع عذره من التبعة	و	الناتبة عن وقت الدخول	نسب	ل	وكيلا ونوب ولم
ي بنوها جازوا هاهنا ثمانية	لانا	لعمل ولا جرى لغيره	الا	ق	مير ويكون من تحل صدقة النصف
ل له واحدا كان او	عشر	على قدر الحاجة وله امره	الا	ي	خيار في الفقير ومذهبنا في
ن نعته انه من ليس له	من	ل المكاتب يقع من كفا فالحكم	ان	د	يعطى كفايته وللسلمين عند
س سائر اصحابنا من لم يقدر العجز	الان	المعيرة بل يجد بعض كفايته	وان	يكون	ادعى عيالا فقد يكون
ت تقبل والبينة ممكنة فيلزمه	و	لو ادعى انه غير كسوب	وكا	م	قوت قبل منه مجرد
ه هذه الدعوى بلا بين	فيها	ثم لو ادعى انه كسب	وليت	او	اليه خير احسن اسلامه او
ا اصل في الشرف برضى اسلام	اخوته	ونظر باعطا وقوة اذا اعطوا	وع	م	في الاصحاب من هو مؤلف
جرا حرامه باهل للضاح	وفي	الصحيح ثم يفتون من الزكاة	ولكن	ا	قال الشافعي هذا
ا القنف جمع بين	سنة	العز او الموقفة فبعضها	بقول	وم	ان المراد ان القوم
س ساووا الطائفتين فيجزي في	احد	العطيتين مع العز او الموقفة	ان	س	شأن المكاتبون وليس
ت تقبل الدعوى من	و	احد الكاتبة الابينة او فريضة	زيدا	س	على ما يؤدى فلو اسسا
ع عليه مائة ووجد	خمس	دنانير ثمانية الفار وهذا المعنى	قاي	ثم	في كل من عليه دين شمة
م من عزمه ما لا يصلح به	او	ادام	بين	م	بعضها مع العز او الموقفة
ل لمصلحة نفسه لا يزد فيه	على	ما يخرج عنه وسبيل الله الغزاة	او	لا	هم وصفا بانهم الذين لا
م مرتب لهم في الدين فبعض	ا	الغنى غزاة وسبيل الله الغزاة	بان	ي	يسافر لغير المعاصي
ج جاز ان يعطى مع الفقس	سد	احداها او اياها اذا انتح	ور	ل	بها البينة ولا يجزئ
ز زكاة لمخالفة	في	الدين ولا شئ ولا مطلقا	باب	ز	ت الصلوة الصدقة لا يجوز

باب صفات النطق



ثم انزل هو فاعلان سنة اجرا استعمل

ثم انزل هو فاعلان سنة اجرا استعمل

و هو محتاج اليه المثل	ا	ين	وغيره ممن يجب وان يقرب من	بما	من الصبر على الازمة	مة
ثم اذا اتى على ساليه	و	عه	بالصدقة وقضا الدين على الصدقة	لانه	لازمه فان فضل من	من
الكفاية شئ	فالوجه	الحسن	ان يقرب بالقيام قدت في الخبر	كون صوم رمضان ركنا	ا	
لاذما من اركان الاسلام	و	در	او يملكه لا اوست كما ينبغي لان	يحصل الخبر في بقله عدل	ل	
داه فان قامت عند القا	ضحي	بينة يوم اسكوا وقضوا	وثله	في الامسا فمطر راح	ح	
مسافر الى بلد بعيد	عنه	في سفينة فجداه صام وثله	لعل	بصادفة الشهر او شهر	ر	
لا يكون قبله فحزمه	و	افصادا قبله لم يخرج منه النهار	بكر	ليها بل يجب التيسر المعروف	ف	
و انقل من نواه قبل الزوال	اعطا	حقه وفرض الصوم بالنية ولو	قا	لليلة الشك من نية الصيا اذا	ا	
هجه عدوا صبحوا صبا	ما	لم يظن بغيره خوفا ولو	دم	الليلة بريقه مشكلا	لا	
و وصل الى الجوفه افطره بلزم	لا	مساعين الحجاج والى الاستقفا	واما	ان كان عليه فلاحاح	ح	
ف فان اكل او شرب	كبرا	او قليلا ناسيا لم يفطر اذا	استغنى	وكذا الخرج من اشر	ر	
ع غافوليس وقبلة	وفي	خروا بالنظر ولا يفطر الا بنية	كح	كدة مكروهة لا من عرف	ف	
ل نفسه بملك جارية كذا وفي	النية	التي هي الحجة وهي مكروهة والمعر	وف	الجواوان اكل شاككا قالوا	وا	
افطره ما كان له فاحالة	التي	لا يفطر بها اكل شاككا في الفجر	والتي	يفطر فيها ان اكل ولم يتضح	ح	
ت فشككة في العرف فان اكل	بعد	الاختصاصا فابا غلظة فصح	تر	تج عنه الفجر او شاهد	د	
ن بوزة وبقيه لقة فردة	ها	من فيه او كاد ووقع امرته فر	فع	نفسه عنها لم يضرب ولو	و	
س سافر فله الاضطار	اخذ	بالخصه طال سفره ويقضى	الا	ان صومه اولى والمرأة	ة	
ت تختب الصوم وجوبا	قد	يفضون فمما يقضى بطله ما يقع	سم	عليه ولو لحظة او	و	
ه هذه الاغما الكا	ينه	في جميع اركانها في اثنا	و	لوحظة صح ويقطع عن الصبي فاذا	ا	
ا افاق الجفون	او	صعد الصبي الى البلوغ لم يقض	نصب	لصوم رمضان وهو مستكمل	ل	
ج جميع غرايط الوجوب فامند	ه	بالجماع تمام الزمة الكهارة الثانية	الخبر	وهي عقوبة كادوى ولا	ولا	
ذا زابد عليها وهي عنه فقط	ثم	ان غرضه من سنين فاما الاطعم	وهي	اطعام ستين مسكنا	م	
است استفر وجوبها	ك	والشيخ الكبير اذا	كان	عاجزا عن	ن	
عل عمل الصوم فقد جفنت له	سه	والله تعالى عليه ولم الاضطار	وصا	فرضه ان يطعم مئدا	ا	

ثم انزل هو فاعلان سنة اجرا استعمل

ثم انزل هو فاعلان سنة اجرا استعمل

من الطعام لكل يوم	وا	نوع	الموتى لك فاجروا القدر على الحال	و	الرضع اذا افطر فلا يحسد	ل
حد حذما على ولد لها	و	رمضا وكذلك من اخر رمضان	ظل	رمضان اخر والا صح	ح	
و وجوب التكرار فلو اخر مشكلا	فحين	عاما الزمة عن كل يوم من مئدا	و	نكره للصائم السلوك بعد الظهر	ر	
ف في الصحيح من صام	ناحب	له بالجمود واخير فضل يستحب	اسي	وتحقق الغروب ان لا يترك	ك	
ال المبادرة الى	الا	فطار ونكره لوصايا صوم	القطوع	و	يستن صوم نين والجنس ويوما	ا
عر عرفة وعاشورا كذلك وا	دا	منه مستحبة ولا يصح من شوال	صبح	منقطوعا بصوم او ركعات	ت	
و قطع ذلك جاز ولو قضى	فرضه	فرضه الصوم وقطوعه	و	فيل يجوز ذلك وهذا	ا	
ض ضعيف من ضل في نطق	الحج	والعمر الزمة والصوم يوم فطر	وصح	وايام لتريق لا يحسد	ل	
ثم ان صامها لم يصح	و	يكره يوم الجمعة الا اذا كان من المئدا	وبت	ويستحب كل وقت الا	ا	
ا انه في العشر الاوا	خر	من رمضان افضل ليلة القدر	وما	التا في حجة الله يرى انها	ا	
ل ليلة الحادي والعشرين لا يخر	ج	منها ليلة والعين ونظرة النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل	
س سواكا في نطق	او	في نذر ومن نذر عن كرامة متتابعة	ر	عليها فان اوجبت	ت	
ر رواحه عن المعتكف	توا	غلا كالمريض والكل وكسب والروا	ح	الى البراز او خرج وهو	و	
ي يجب عليه الخروج لطيف لا يكره	ل	الاعتكاف عنه وعدة اذا انقبت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ح	
ع عليه ولا بطلا وان خرج	في	امر له منه كاليان وطلوع الجمعة	انك	حكم التتابع وبطل فيه	م	
و ولو خرج من المسجد الى	البر	او جازا امرا عامدا بطل اعتكافه	وما	كافي في حجة لا يضرب وذلك	ك	
هو المنارة الخارجة	ولما	في على بابها ونحوها لا يعتكف الا في	مملوك	بغير قول	قول	
م سولي وزوج ولكل ان بر	ك	ذلك بلا اذن كتاب الحج هو فرض	و	الصحيح ان العرف كذلك	ك	
س سبيلها الوجوب وهي	سارة	في كثير من الاحكام وتذكرها	وما	الانسان لم يات بما	ا	
ت توجهه عليه اداؤه	في	وضعه لا يجوز له ان يخرج بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل	
ف في الحكم بل يصرف	ا	حرا الى الفرض ولا يحسن الا على	من	هو مسلم بالغ عزمه	ع	
ع عاقل وجب فيه ركوب البحر	البحر	على طهر اذا لم يجد طريقا	و	ذلك اذا غلبت عليه السلامة والحج	ج	
ل لازم للمرتد وباقي القبتي	بما	يستطيعه وبغيره لا يبا عزمه	كان	غيره فلو لم يتركه ان يحرم	م	
ن نيابة عنه والصحيح انما	بما	من مؤنة الحج وكهارة ونفقة	زيد	على نفقة المحضر ويقصر	ف	

باب الصوم

باب الاعتكاف

باب الحج



منه من مطلق في سنة في السنة

منه من مطلق في سنة في السنة

منه من مطلق في سنة في السنة

منه من مطلق في سنة في السنة

من مال الولد	لا	الاستطاعة نوعا واحدا من كان	تأثرا	نفسه صحيحا واجدا	ا
سار ما يحتاج اليه من زنا	د	ونحو ذهابها ما يضمن مثل فان	دفعته	قيمتها عن ثمن المثل	ل
تعدت الوجوب ولا مد	خل	للرجوع عليه حتى ما يكون ما يصفوه	زيدا	عزدين ونفقة يلزم	م
فعلها فان كانت	مكة	منه مساقاة فله من ارحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقم	م
ن شترط له الرحلة وان كان	في	اطراف الحرم وكذا القاعين المشي	لانه	الطريق امانة من غير	د
م محضر النوع الثاني شئ	عسا	وكبر او يضرب من لا يستطيع الركوع	كان	له مال يستاجر به او	و
ف فعل الدولة لو امره ما	كره	فعله بغيره في الطلوع	و	يجوز كل يوم ان ينشئ	ي
ع عمره ومن كان	حرما	بالحج في شهر ربيع حجه وقد	بقيت له	شهور شوال قالوا	وا
و الفعدة وعشر الحجة من اهرم	ملتبنا	حجة من غير فها العقد	ولا فضل	قالوا	ل
ل ليل التمتع افضل ومن منع	هو	اقا في اهرم بغيره اشهر	ولم	يما	ح
ا الى الميثاق لزمه دم فلو	عا	والى الميثاق اهرم وكما لا يبرأ منه	لانه	لم يوجبه شيء غير	د
ت ترك الميثاق والقانون الطلاق	دي	على لزمه دون حاضره كالمتمتع	واخير	وان حاضره من كالمكة	ك
س ساكنا وكذلك قرى	البد	وكذا ومنه القصر من حرم جعلوا	ها	كذلك فان لم يجد صام قبل	قل
ت تمام الحج واستنكا	حج	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذ افاته التلبية	ة
ه هذه في القضاء وبين ما	اتي	بعد السبعة بالواقعة ميقنا	سائر	اهل مكة مكة ومبقات	ات
ا المدقة والحليفة والتشاق	با	او يصلي في البيت او يصلي في	ها	ون وللعرافه عرق ولو	و
ح جأ على غير مبقات مریدا	لنفسه	الحرم بعد ومنه الميثاق وفي	الحرم	م ميثاق وضعه ومن خرج	ج
ذ ذابوا للبيت فحسا	و	الميثاق اهرم ونزله في الحرم	وف	ان يقطع عنه ان عاد الى	ي
ا الميثاق قبل النكاح والاحرام منه	اتم	وقبل من ذرية اهله الاحرام	التي	تتعد الغسل ثم يخرجوه	ه
ك كثره مكثروا الرأس بعينه او	حجة	ويستحب ان يكون احرامه حين	تصب	له ارحله للارخال	ال
ال الى قضاء بعد ان يطيب	ثم	بعد بليلتي اذ ذابوا ابصيني	والا	ولي ان يصلي ركعتين والاقراء	م
ع عرفا ولا هو الاخر	ا	ثم يمين اهرم مطلقا في ما شاء من	فعل	الحج والعره ولو نوى	وا
و ضمن احرامه حجا وعمرها	جنت	له ذلك وتجب التلبية للاهرام	لها	بقية ونفعا بالاحوال	ك
م من مطلق وهو عند اخلاص	الناس	يرفع بها ويحب له بعد الماسا	رعة	بالصلاة التي يصلي الله عليه ولم ينق	م

عذر

ط طلب من الله ما شاء من دفع	خطب	وجلب ولا يكون الطلوع او يمر عليه	ان	يلبس الخط مالم يضطر	د
وي ويجرم لبس الخف	و	ستر الرأس ويحذر لك القد والنس	ولن	ذلك الا الفقاز بن السيد	د
ها هكذا حكم اللباس وا	علم	انه يجوز لبس ستر الوجه ثم الطيب	و	استعماله في بدن وفي	في
م ملبوس حرام على	النساء	وكذا من شعر الرأس والحية لا تغفر	اذن	وبذوالفدية فيه تلزم	لزم
د وق قطع الشعر ونشفه من	الناس	تبع وتقليم القصر حرام بوجوه	و	مقدما والتزويج وقوله	ه
وا يبطل ان عقدوا والتا	سك	بحرمه عليه القصد بالبرء بالامان	كي	لغيره ولم يعن الذبايح	ح
ف فيه مشي فان اضطره	و	عليه يبيع له بملكه ولزمه فان القدر	وجا	ت فيه لزمه الجراوان اضطر	د
ال الى اللبس والقبيل او	ا	لخلق او الى ذبح صيد بلوع وعذر	قدرة	على غير جاز فان	فان
نصر صرحت القصد فقتله دفعا او سلبا	او غير	فانقرض في طريقه	فيه	جاز ولا كفارة ومن نادا	ا
ب بنات شعري عينه	وهل	نفسه تنقذ جاز ولا كفارة	وان	لبس قطب هونا سرا وجاهل	ل
م منعه لم تلزمه كفارة بخلاف	الفرق	لشعره وتقليم الظفر الا قبل الصيد فانما	اقول	فيه جواز كفارة بمجرد	د
ط طريان الفعل سوا كان علما	به	ام لا ولا يلزم الخطب وسر الرأس الوجه	اداد	ن السراشد غوب متفاف	ف
و لا يقع شيء منه	على	بشرة ما كفارة الاحرام علم	ان	من شرب والفرج بشهوة او	و
ي يد من رأسه او يعلم من	يديه	وجليه ثلاث اظفار بحلق لا شعرا	يطيب	او لبس عليه دم ومع هذا	ا
ه حذر بين الدم	وا	لا يطعم ثلاثا مسكنا	ع	بصوم ثلثة ايام ومن قبل	ل
و جود التحلل الاول	فا	نفسه نفسد ولزمه اتمامه مع	هذا	يجي القضاء من حيث اهرم وروي	دوي
ال الامة ان القضاء يفر	ض	على الفور فاد افضى المرأة معه	ان	يجوز ان يجتمع ما وضع الوطى ومن	ون
ك كان جماعة قبل التحلل	لما	في او لا كفارة فدية وما	يكون	بعد التحلل الا كفارة عندنا	ا
ش شاة ولا يفسد الحج	و	في الصداق او فله من التمتع	و	كذلك يجلي القيمة بما يسلمه مثل	ل
ف فخر البعامة بدنه و	جو	ما او الغراب والاعا والبرقع	وما	كامن صغيرا وكبير او صحيح	ح
ا او مكسور او ذكر او	ا	شئ وجب وهو غير بين يخرج ما	اشبه	او قيمته طعاما او بصوم بقدر	د
عد عدد امداده والحامة شاة و	تبه	العلما العلة في العلف لهدرو قالوا	الحرم	مة تقم كل ما شارك	ك
ا لحامة فيها وسائر الطيور	غا	ية فيها القيمة كسر صيد المعر	وف	فيه جوب قيمته وسوا	ا
م ما كولا كان الصيد او متسا	سلا	من ما كولا وغيره وحرم القصد	الحام	والحرم وكذا ذكر ما من واجبات	ت

بإكفائه الاجارة



ما يخرج من البيت وهو مستطعم  
مفعولان

ثم طهر من ماء أو غيره  
ثم طهر من ماء أو غيره

س	سابقة في الحرم فهي	له	وجزعت قطع من الحرم وفي الكبريت بغيره لا	زمة	وفي الصغيرة شاة وفنأ	ا
ع	عصفر غصنا منها قطعة	تقر	عليه ما انقص حشيش الحرم ليس	لا	فان قطعته فان تناول	ل
م	فتناول منه ضمن قيمته ويجرم	يا	لمدينة الصبي لا يضمن ومن قصره لا	فعل	ولزمه دم فحل الذبح	ح
ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقر الله ما بصفة الحج اذا	لم	للمحرم مكة اغتسل حينئذ	د
ك	كغسل الاحرام وحسد	الله	ثم طهر من ماء أو غيره من غسلها	و	راى البيت ومثل	مثل
ن	ثم باذاته اضطلع	وكسا	عائفة لا يطرده أو طامس الحجر	لا	سود واستلمه وقبله وذا	ا
ال	الحجر وجعل	البيت	على سبيل ما بلغ الركن البيا فاستلما	م	له سنة يطوف سبعا يرمي	ل
م	منها في الثلاثة الأولى	ثم	بشيء من أربعة وكذا الركن كان الامر	التقبيل والاستلام		م
ن	نحو ما كان وثاق بالذ	عا	والذي يفرق في طواف لا يرمي للمرأة	ولا	تضطجع واذا فارق	ق
س	سنة او طهارة او طاف	د	ابراشاد من الكعبة او على وجه الحرم	ف	وسطه لم يجر ثم يصلي بالمقام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	يرا الى الصفا بآية وفيدائه وود	البي	عن البداية بالمروة ولا	ا
ح	حساب الجدي بالشرط	لما	في رواية ياتي الصفا فبدا به	و	الاولان يرمي عليه الرجم	ل
هو	سنة ماثورة	و	بانه يرقى قائم بزاوية من الموضع	ح	لذاتيه وسعى سنة برخي	ن
م	مشبه الى المروة	وا	بشيء من المروة ثم يمشي الى المعرة	وف	في السعي ويسعى بينهما	ا
س	سبعا وفي سابع الحجة	و	في الظاهر خطب الامام بمكة وقال	الحجا	وربما بعد والى منى ثم	م
ت	تقدم اليها في الثامن	و	لم يركبها حتى العصر والعشاء والصبح	و	ذا في البيت كما قالوا	وا
ف	فاذا ارى شبرا	مبا	دعى الشمس الى الموقف اقام بمن	ه	واغتسل فاذا دخل	ل
عل	عليه اظهر خطب وحقق	دا	في الخطب حتى ظهر العصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام	م
ن	نزوله عند الصفا وكذا غيره	وايما	كا واقفا من عرفه كفى	و	لم يذ	قد
م	منها بمكان واستقبل القبلة	قام	عزفه الى الغروب داعيا معلنا	با	لتهليل ويقول اذا	ا
ف	فرغ من التهليل	له	والله هو على كل شيء قدير ومن كان	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال	ل
ع	فلا وقبل فجر فراقته	قد	اذرك الحج لا فقد ومن فرغ دو	ن	المغرب استحب له اراقة دم	م
و	بيت بالمروة وبيت للحج	د	الحصى ويجوز من غيرها ويصلي	البا	بها الصبح مغسلا ثم يغدو	و
ل	لفرح فبقف ويكبر الله نقذ	ست	اسماؤه ويذبح الى الاسقام بدفع	فاذا	بلغ وادى محترقا باس	س

اذن من

مستطعم سنة اخرا استعمال طهر

ثم طهر من ماء أو غيره  
ثم طهر من ماء أو غيره

ا	ان يسرع ذميمة محسرة	وا	هناشة ثم يرمي من العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس	س
ت	تلبية من ذلك ورمى الجاه	وعين	الحجر شرط ولا يرمي من غير	في	الحلق من ثلث شعرا ولا يلزمه	يلزمه
م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى طريق الزبا يوم النحر ويجوز ان يجر	خو	واولوه بعد نصف ليلة النحر	ح
س	سواء رمى ام لا فان	كان	قد سبق طواف القدوم كفاه ذلك	الفعل	وما سبق من ثلثة يحصل ذلك	ك
ت	فان تحلل اول وهي الرمي	و	الحلق وطواف عصى بالثوب ولا	ح	ام بعد التحلل الاول الا حصلتان	تان
فعل	فعل النكاح وعقده فاس	حالة	النحر طواف النكاح ثم يفيض	ف	الى معنى الرمي وليست وهو ثلث	ونك
ن	نأمن ان يرمي بها الجمرات	و	ثلث ووفيه بعد الزوال ليس	لغا	فعله قبله ويجوز رميها	ا
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الى الغروب والآخر في اليوم الثاني	فجر	م العلماء بجواز ذلك	ح
ت	تقبله بعد ذمها	ه	وقبل الغروب الامم يجر وتقبل	م	فبدا بالاولى وهي تعرف	رف
م	هناك ثمة الوسطى و	الا	غير العقبة ومنه لا ترمى ولو	باسقا	ثلث حصيا لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان زك حصاة مذوا	شرف	الامان ليست فيجب ان يكون	اخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الحزج وذلك	سنة	طواف الوداع وطواف الوداع	اداء	ويعي يجر بالدم ان اتم	ل
ا	اما الحايض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا افلا يجر الخروج	ولا نقول	بمنعة مطلقا بل لو تحركت	حركت
ا	او وقفت في	رج	مكة تطالب ونحوه من اسباب السفر	لم	بصرفه وانما الغيرة اعتدت فيما	ا
س	سوى اسبابه فلا يقف	و	في تحصيله بالعين اذا ارادها لم	يكف	ان يجرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقا الحل وافضله الجعرانة	و	المقنن ثم تطوف ويسعى بحلف	ولم يجر	عليه شيء والمكي اذا	ا
عل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج من مكة والحج سنة	و	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعي والحلق	ما	الشافا الترتيبا لوجوب الامر بالثب	كذلك	يجب في الاظهر	د
ط	طواف الوداع وفي امسا	ه	بالمروة نصف الليل في ثياب	البيت	الاكثرون بوجوبه وليسوا	س
ي	بعدون ما بعد هذا	في	المناء والركن والوا اذا لم	يفعلوا	حاصل الامر لكن يحصل	ل
ال	الحجر في الوا بالدم والا	جا	ع منعقد الركن لا بد	ا	بفعول الاحصار كل من حاشي	ش
ضر	ضرو لا يجب عليه ان يؤ	دي	الحج فان لم يجز فهو محصر	و	بخليل يدح شاحبت احصر	ب
ب	من الشاة ان عذمت وهو	الا	طعا بقيمة الشاة فان قصام كما	يفعلوا	عن كل مدي يوما	ا
ثم	ثم العبد اذا احرم بالاذن	ولى	مؤاخلة وللزواج عليل راءه حكوا	باسقا	القضاء عن محصر منقطع	ع

باب العيم

باب الاحصار



المخيف وهو ما لا تستعمل في الصلاة  
التي هي من جنس ما لا يستعمل في الصلاة

ا	اما لغرض فحان يقضيه	وتوفي	حقه فانه لو فوضه لغيره	وا	لشئ والخلق كما قالوا
ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح وديم بالاضحية هي سنة	لاح	من وقتها متى لاح
خ	خارجاً من الشمس متى قد	د	ركعتين وخطبتين وقلوبها بقيت الى	ن	تخرج أيام التشريق ويجوز بالندس
ف	فان فات وقتها	و	مضا قدر المندورة والظن فان كان المعز غير اضحية وليكتف	ف	
ي	يد عن اذنه شعروظفرا	ن	اراد ان يصلي من اول العشرة الذي يخرج ان كان ضائاً	ا	
ف	فالجوع وان كان	من	الابلي والمغفر فالتقي و لم	ل	يجز وادونه وواحدة الابل
و	والبقرة يخرج من سبعة في	السته	والشاة عن واحدة لا فضل فيها	ت	بذكر ون البقرة والذئابة
هو	هو اذا كانت البدنة	الذكور	عن واحد الضأن المغرماً المعيبة	ا	كان غير انقص لحمها
فا	فانها لا تجزى ولياكل	قد	ثلثها ويصدق ثلثها وثلثها	س	عليه يصيب الحسنة وليس
على	عليه الا الضحية تجزى ولا	س	بشر فاضل بين المندورة ولا	ي	يرفع من لحمها شئ
ا	الى غير الفقراء	والله	اعلم بالصعيد ولا يجزى الا	س	بغير ذكاة سوا
ت	تناول التمسك والجرا	دو	في المبر وشتر طكون الذبح	ا	بالابلام او كالبشاجز
م	مناكحة بكل محدودة	ح	الا الظفر والعظم ولو ضرب	د	الضحية فمات لم تجز وقد
س	سن في ذبح المقدس	و	عليه الا التسمية والصلاة على	ض	سوا او قطع الارواح فاحل
ت	تذبح مضجعة وكذا البقرة	نو	اع التمسك الا بالابن افضل	وا	قائمة وان ذكوا وجزوا
ف	فعله من ذلك قطع	ر	في الطعام والشراب ولو	ل	يضم الى هذا مما نقل
ن	نعد سنة وان اضر	ص	بما يصيد فقتله نظرت	د	الامر في الجارية هل تكرر
ف	في طلب الصيد سعيها	جدة	وغادى حتى عثت بحيث	و	فترك الفعل ولو
ا	اذا جابها ناكله	واقام	بمكساة ارسلة من محله	ي	ما يتفق به كاح وقوايم
ع	عدد ذكاة الفتل ذكاة	الملك	له الكسوان فله بظفر وناه	ل	ما بالنقل فيه قولان ولو مثل
ل	له صيد فرماه	الا	كل منه الجرح او انما وقع	ع	قل ان يموت في موت عاجل
ا	اما مثل ان يقع على	شرف	فبتر ذكاه فله ذكاه	و	اخرى او اكلت الجارية
ن	نقل تعليم واسترسل	في	طلبه بنفسه لم يحل	ف	فان جرحه جرحاً غير قاتل
ت	تقلبه عاب	في	هناك واحد ميتاً بعد ذلك	ا	اكله حراماً واما

التي هي من جنس ما لا يستعمل في الصلاة

ه	هذه الجوارح والمرامى	كافة	اذا اراد على صيد او قصدت	الفعل	بارسها غرضاً فصاد فصيد
ا	عنصره لم يحل وان رقى	صيداً	هو بطنه غرضاً او في صيد الجاود	متعدداً	الى غيره فقتل
ج	جاء اكله ولو نصب	سكناً	لما	ا	لا يطعم فلا يحل من لاهية لحم
ذا	ذا اريد على لحم	فيما	ا	علم	الا لحم الجمل والحيثبة النعنا
ل	لتم اليربوع ويدخل في	الملك	والطبي والضع وتولد من	اثنين	شاكولين فهو شاكول وما كان
م	من الشنابر	المو	لدة في البرية فلا وكذا في	او	والصبي التحريم ويحل كما سبق
ص	صبي وقصد	ولا بد	منه ولو لم يولد من	اكثر	هم ويحل بقرة وخنزير ولبس
ا	الحشرات مأكولة	وا	بو	ا	الحيل اكل ما يتقوا ناكل السباع
د	دال ودجاج	و	فا	د	ذو الخيل وما يقع على
ع	عروض الجيف اكلها	وبكر	ه	ا	اكل الجلالة التمسك بلانها
ب	مباحاً منه السرطان	والد	و	ا	والتي تعيش ويحل من لا
ن	نراهة عن كاذب	في الدناء	ه	ل	سواء كاذب من صرب
ي	يؤكل في العادة	ام	اقد	وا	اكله غتراعا ولا يحل غرس
على	عليه كالبينة	واذا	عد	م	مضغ بطناً او شاة او ولو
م	ما ان ينج له	ا	ن	ا	بندابا جرحه لم يفعل بالندس
ف	فيها فصيح سواء	بجراة	ا	و	على نفسه اذ لا ينزط ذكر
ا	النية	وحدها	ها	ا	وصفته الله كذا وكذا ان تقول
ع	على كذا بل نسي	ونذره	والفاح	هي	كقولك اكلت فلا فله على ان اعطى
ي	يوجبها بعينها بل	خير	وابين	ا	الوقا او بين كفاية بين ولو حرّم
ل	له واذا خالف	كفارة	بين	وفي	فعل الواجب المعصية لا يصح
ن	نحو حرّم الله في	سنة	او مطلقاً	او	معية لزمه اما جرح او
فا	فالمشي يلزمه فان عث	مشى	خمس	مراحل	من د
عل	على ركوب لزمه	و	فانذر من الميقاتان	لما	مساو مسجدة المدينة والاهي يلزم
ا	اذا فاندز	ولا	شعير	لزمه	لزمه

بالا

بالا



مفاعيل واجزاء مستقلة

مفاعيل واجزاء مستقلة

ت	تصرفه الله بها	لزم	التحرر والتفرقة واندر التفرقة	ما	سوى مكة لزما وان افرد	د
ن	نذر الحج	عن	لنقرة لم يلزم التحريم	من اطراف		ف
ص	مفاوز الحرم	الملك	والمواضع المحرمة	لنقرة	لنقرة من القنان او	م
ا	الشي من الابل والبقر	المو	صوفى المذكور للحرم	يقع	فيه حكم الوصف المعين بحكم	م
ع	عليه بوجوب نقله	نم	فقد المقتضى كذا البيع	ومنع	احقة البيع الا من عاقل	ل
ي	يكون غير محجور عليه	وجعل	الايجار والقبول شرطاً	فان ارد	فقد بعثك او ملكك فاجاباً	ا
ل	للمشترى ويقول	في	المواضع المحرمة	في	المجلس فاذ تصرفا لزم	م
ن	نعم لو اختاره لزم مع	حسب	المجلس فاتباعا وشرطاً	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واجار الخيار فيه اذا	حصن	عقد ثلثة ايام فادونها	به	بحرم الربا واول	ل
ذ	ذ من الخيار العقد وقيل لا	يعز	على اية المدة الا من التفرق	وفر	ضوا الحكم بالملك في مدة ولا يظهر	د
ا	انه ان احتق بالخيار	وا	حد الملك كذا فموقوف وطا	بقة	بخنا وانقاله بالعقد	د
و	وطائفة تخاريفه وان	قام	المبيع بد البائع فهو ضمانه	و	لوتلف او كان المتلف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عا	الملك	البائع العقد ان تلفه	عبره	امبا المشتري او	او
س	سواء من سائر	الا	ما تلف من المبيع	يقو	على المتلف او يفسخ	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	او فسخه او فسخه	ل	كالعقد بالخيار والخروج	م
لا	لا هذا هو القبض المعرو	ف	بالايجار البيع في عين طاهره	قا	لو او اما بحسب العين فلا	ا
س	سبل الى جواز فيه ولا	في	متعلق لا يمكن نظيره	م	بيع كل معلوم	وم
ع	ععلق بحق ادى مثل	ا	الموقوف المهر والمكافاة	د	بيع الجاني المؤتمن	وس
م	من جنابته مال شاغل	الملك	دقيقه على التوك الاظهر الجدل	يد	فان اوحت مالاً شاغلاً	ا
ل	لزمته جاز وكذا فضا	اشهر	لقولين ببيع ما لا يملكه	البائع	الامن طريق ولا يئيه او	و
م	طريق نيابة وا	بعد	قوله قد تم خور المقتضى	د	وليس البيع للمعدوم	م
ت	تارة او الثالث ان	سنة	لله صلى الله عليه وسلم	د	فقد	لا
د	د ما ان ابل منه وفيه عر	ثم	بيع المهر في سنة لا يجوز	د	وكذا بيع ما لم يكن لا يجوز	د
و	ولا يجوز من محمول	ما	فدرة او ببيع شاة الا	يد	ها او اتملها لم يحرم	م

ادخل

مفاعيل واجزاء مستقلة

مفاعيل واجزاء مستقلة

ا	ان يعلق العقد في المبيعات	ت	على شرط ولو باع عبده وعبد	ا	بطلناه فيها على قول	ل
و	والصحيح من مذهب الشافعي	رحمة	انه يصح في عبده بقسطه	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل	ل
د	د جعل عقد البيع	في	سلعة فقد او غير سنة لم يجوز	و	لا يجوز التفرق بين الادبيات	ت
و	واولاد من البيع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع احدهما	ا
ق	ق قبل الاخر وبطل على الخنا	وبيع	لكن في بطله للعقد	البائع	او المشتري لا باس	س
فيه	فذلك مثل الخيار	الا	جل في بطله وان شرط في العقد	لا	عناق صحيح العقد وليس	يس
ب	ب جاز الاستناع من عقده	و	للبائع بالتق ولا تنك	ته	اذا شرط شرطاً وهو	و
ين	ين بنا في مقضى العقد ولا	ل	العاقبة في صحة الاجوز واذا	نعت	العقد بالبطلان فلا	ا
ي	يجوز للبائع قبضه	ولجمع	العلية اذ افضه فاله لازم	له	وبضمنه ان هلك قبل	ل
ا	ان برده بقيمة هي	كبر	لقيم من يوم القبض الى التلف	و	ان كان مثله اجرة فلا خروج	خروج
م	من المطالبة بالتسليمها	و	ان كاجارة فوطنه او حملت فالولد	حرو	يلزمه المهر بقيمة يوم الولادة	ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها الى الجاني	ف	والماكول المشتري ويجرم اما	ا
ا	لخبره في التقديس	لة	علة واحدة وهو تمام الاشياء	ا	لما كول والمشتري يحرم لا جمل	ل
ع	علة واحدة وهي الطعم	على	القصص في هذا اقدم رجبا	لطف	على الطعم بالكل والولد مطلقا	مطلقا
ي	يرحمه لارباب	ا	لا في مطعم كمال او يور اذا انقضى	الوا	حد منها بمثل له جمل	ل
لن	لنا التفاضل والنسأ	وا	الايجار من خيار قبل التقاض	و	ان كان قبضه نظراً فان حرم	م
و	وجود الربا فيها العلة	و	حدة كالدقة ونقصة وحرم النساء	وا	لتفرق قبل التقاض وان تجرد	جرد
ال	التمن والمتمن من العلة	ا	للمو كالدقة والشعر والفضة	لغا	لزوج جاز الجمع واغى	ي
نو	نوعين او انواع	يد	خل جميع منها ختم جمعها في	و	احدا المعقولي والبرق بلزم	لزم
ن	نوعيهما اسم التمر	و	ان لم يجمعها ختم كل خطه	ثم	للمعقود والالب	ة
وال	والكبد فها جنسان	تقليد	العرف والقبض ان اللحوم	وا	لا باس اجناس ولا يصح	ح
م	مماثلة فيما كان في عا	ة	الحجارة بالكل في ابواب	و	لا ما يكال ولا يوز كتمر	ر
را	را ونج وسفر جمل ولا يصح	الملك	فيه بيع بقصة على الاظهر	ولا	ينبغي للمماثلة الاحافا	فا
قب	قب قبل تعينه ولم يحجز	و	ابيع دقيق ولا يبيع رطب	و	لا باس في العرايا وكان	ن



بأن لا ينقطع العمل بها وثبت الأصل

بأن لا ينقطع العمل بها وثبت الأصل

هـ	هذا رخصة لما اشكوا	الامر	ولا يباع بشئ من جنسه	بل	لا يباع بغيره	وما
ب	بقيمة مختلفة او متفقة	و	منه الا وان بيع مذموم	و	درهم بمذموم	وما
ي	بمثل النوعين ان يبيع	لما	لكن يباع اقلها	ا	ويشترى بغيره	ل
ن	فما كان ام غريم	والله	ولي	التوفيق	باب بيع الاصول	وما
ا	او بداخلا	في	الملك	تعالى	لا يباع بغيره	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شئ	جعل	للمشتري	اما الغيب	فما	ي
ح	محملة فان برز منه شئ كان	الوجه	في ذلك البيع	وتأخر	المشتري	و
ر	وامر بيع الارض وهي	زار	عنه فاكما تجزئ	في	البيع	حق
س	الحال وان كانت تجزئ	متر	بعد	من	الاصول	للمشتري
ن	شئ البيع	تسريته	الى	ان	يشتري	منه
ان	انه ان شح احداهما	بحقه	أجز	الآخر	على قوله	ونشأ
ي	يبدأ	وصلاحها	الاذا	الز	مو	القطع
سقط	سقط	للاصل	او اذا	الز	مو	القطع
ا	الجميع	ولا يجوز	بيع	الذرع	ا	لا يقطع
ح	حاله	شراؤه	بلا	شرط	لد	خوله
د	اية	مصرأة	بعوض	الحمار	كا	بن
هـ	هـ	بردها	فليكن	رأ	الصاع	بغيره
م	منها	شباب	الدين	ولصا	حب	الدين
ا	اشترى	جارية	جقد	شعرها	و	سود
وثبت	وثبت	له	اذا	بانت	سار	قة
ال	الحمار	بالجماع	والمعص	في	الدابة	وفي
ا	اذا	غلب	في	ع	ذلك	الجس
خرج	خرج	به	الغيب	ذلك	بعقد	وقبل
و	وقته	بلا	عذر	فليس	له	الى

للبيع

بأن لا ينقطع العمل بها وثبت الأصل

بأن لا ينقطع العمل بها وثبت الأصل

ل	للبيع	والفراغ	من	المأكول	و	المش	وبله	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ا	الحاكم	واعلم	ان	الحق	ق	في	المر	المنفعة	ملك	المشتري	ولا	يقول	انه	اذا
ي	بردها	بل	تبقى	له	وا	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
سقط	سقط	عند	الاكثر	الا	خذ	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى	قوله	انه
هـ	هذا	وله	لا	يشي	وان	كان	حصول	المر	بالبيع	فان	غاب	قليل	فغ	الامر
م	من	قوله	ها	لم	يشتري	ان	كر	قد	المر	و	ان	شرط	البراءة	من
ا	لعيوب	فاظهر	الا	قوال	حج	انه	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
م	ملك	شئ	بغيره	فان	ثم	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ع	عمل	او	سأجر	من	عمل	في	المر	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ا	المن	بكذا	ولا	يجزئ	ع	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
و	وقع	العقد	وج	بالاعلا	م	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ل	لو	قال	اولا	المن	ا	عشر	ثم	قال	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر
ا	ان	المشتري	بالخيار	و	ان	قال	اشترى	بما	اوقفه	ثم	ان	او	بعد	ذلك
يثبت	يثبتون	بشرائه	بما	يه	و	لم	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
هـ	هذا	وهو	ان	يكون	المن	مائة	من	او	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر
م	من	طلبه	ذلك	فبغيره	و	خالف	الامر	و	لم	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل
ا	اشترى	شئ	بشرط	ا	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى	قوله
م	من	يجي	الى	سأجر	فا	شر	السلعة	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ع	عند	ما	حرام	وهو	يقدم	ا	لبد	وسلعة	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر
ا	الى	وبامر	بالقرض	ف	يبيع	قليل	فغ	الامر	الى	قوله	انه	او	بعد	ذلك
ال	الركبان	وغيرهم	بكذا	ما	جا	وايه	و	لم	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ
م	مقدم	فانه	يجو	زان	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى	قوله
ق	قد	المن	وصف	فان	فا	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى
ت	تلك	الدعوى	التي	ا	ما	ان	يشتري	بغيره	فان	غاب	قليل	فغ	الامر	الى



التي على مفعولان ستة على ستة ما

بما لا ينفك العقد بفسخ واحد لا يفسخ العقد بفسخ واحد

ض	ضد بين صاحبه مرة	هـ	واحدة لا يفسخ العقد بفسخ واحد	ا	ان اختلفا في عين المبيع فلا يقول
ب	بالتخلف وان اختلفا في	ا	مفسد كالشرط الكافي وما	ب	صدق من يدعى مطلق
ل	القصة على الصحيح عند اهل العلم	ا	فان قال الباع لا يسلمه الا بعد	ا	فيه وقال المشتري ما انا
م	مؤيد حتى يقض المبيع	فا	نه تجوز الباع المشتري عليه	ب	باب التسليم التسليم
ب	يج ثبت فيه خبا	ر	المجلس ثبت فيه خيار الشرط	و	بشرط فيه ا مو
ن	نقد لما في المجلس فان ار	سل	العقد انه ونقرا بعد	ا	سر المال يجوز وقد
ي	ينقد البعض بطل فيما بعد	ب	المجلس ولا يفسخ التسليم الا فيما	ح	ر ذ بالوصف فلو اسلف
علم	على مثل الدنانير والدر	هم	وليس في الادية والعطرية	فه	والجوان والحكم جاز ويلزمه
ف	في التسليم ان ياتي بجميع	الا	وصا التي للمعصوم وما كان	عنه	من اجناس لصوح
ع	على من طاب وند و	ر	يا ولا يصح التسليم الا بقبض	نفسه	بالصفة كالجواهر
ولا	ولا مادخله النار مثل	ا	التسليم في وجه الترتيب	وكل	مخلط بضبط كقوب كان
ت	تكون حصة يسما وكذا	ك	عكسه لا يسلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها
م	مقادير اربعة الكيل	وا	لوزون والوزن يقيم في الكيل وزنا	وا	لوزون كالا ولا يصح
س	سلم موقعا في موضع	لا	يصلح للتسليم حتى يثبت موضعه	جمع	مثله او كان لو طلب يومئذ
ت	تقدر غيبه فلا	را	في بطلان التسليم ان يثبت	و	انقطع عند المخلط هو
ف	فيه بالخيار بين القصر	الى	وجوده او حرمه على	ما	وصف او احوك وهو
ع	عين حقه لزمه القبول	ا	ان حضر المحل له الا اذا	تولد	من فضه ضرر وان قال
ل	له بعد قبضه منه	لو	اجبا غلطت لم يقبل فيما	منها	مقدرا ثم
ن	نقبل منه قوله	لو	كافضها جزا فابا بالقرض	بقوله	انه مندوب اليه جرى
م	مجرى القرب ونحو	هـ	في كل ما كان التسليم فيه	جا	برا الا في شيء وهو
س	سلفا بجل للقرض	وا	نه لا يجوز ولكن على الصحيح	اذا	بالقرض فاما كان له مثل
ت	توجه على المقرض	ا	اذا لم يسلمه له كالمقروض	ز	ر م م م م م م م
ف	في الاصح ولا يجوز	م	بشرط ان يكون القرض	يد	فعله لمستقرض زابدا
عل	عليها اقترض لم يجزه	علم	ذلك هذا اذا كان فعه لمستقرض	من نفسه	ولا ينس ولو اخرج

منه اجزا او عملت العود نحو الطوى

بما لا يفسخ العقد بفسخ واحد

ن	نحو غير بلد الاقراض	وا	ناه لك ولاية نظرت فان كان لا	رفع	الاموتة فلا
س	سبل الى مطالبته بالاد	د	الربط بقيمة بل لا فراض وجو	د	مطالبته بالاموتة في النقل
ت	تلقاه اذا نقله	وا	لله علم باراهن من اذ ان يرض	يدا	ان صح رهنه ولا يرد
ة	هذا الرهن الاعلى	ا	لدين لا يرض كمن السج بول الحما	لا	لرام كالتن في الحمار ولا خلاف
ا	انه لا يصح	لطا	لينة لا يرض القبول ولا يرض	نه	لا زما الا بالقبض ولو
ج	جر العقد ورضيا ابدا	عه	عند غيرهما وانما كان الحاكم	فاعل	ذلك واما
ذ	ذوايد الموهون التي لم	بو	جدل العقد في خارجة عن اهل	و	ما بطل ببعه بطل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل وان هنة شتمه لم يرض	ير	عن الرهن وهو غير موبر
است	استاثر به الرهن	في	احد الطرفين وان شرط المتأخر فيه	رفع	حقه وطل في القول القوي
ع	عقد المبيع المشروط في	هـ	الرهن كفا ولا يفتك من الرهن	نفسه	شي قبل فضا الدين ولو
مل	ملكه الرهن غير	ا	ونصر فيه فخره يفتك لم يرض	لا	باس استعماله فيما لا
ت	تحصل منه مضرة في	العا	جل كالمركب لا يرضه ويرض	نه	بشرط في اجل
هـ	هذه الاجارة ان لا يدو	م	الملك لا يرض من رهن يدبر	نو	بعضه له لم يجز ولو
ا	اعتقه وهو موسر	و	الشع بقرته ويجعل هنا ويدع عليها	كيد	على الرهن هذا خاص
لح	لحق الموسر في قول من	تف	يقدر العير ولو حتى اقض منه	وكذا	لوانلف ماله
ر	رجل او حتى جناية ثوب	ا	المال في الحناية واجبي عليه كان	ما	يوجد في ذلك
ب	بطر بول الرهن هنا وا	بو	ان يكون الرهن ضمونا فان اختلفا في	ا	الرد فالقول قول
م	من ينكر ما	في	اليدين بالتقليد لا	شبهة	ان المؤجل ليست لمطالبة به
ج	جائز حتى يجل ولا يمنع	صا	الدين من التسفوان كان حالا	وا	مكنه الوفاء لزمه الوفاء
ز	زمن الامكا والغريم من سفر	مكة	وغيرها وان كان بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل
و	وامتنع باع ماله	و	فرضه دعي لا يرضه ولا يرض	ما	ل حيس حتى ثبت بضرع
ا	اليد من الملك ولا يقبل	في	ذلك خبره وان لم يعرف حلقه لم	يتبع	وظفر بالسلامة
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجور على المدبون اذا كانت	ما	له يعجز عما
طو	طوب به وسال	ا	الفرما الحاكم ذلك فحينئذ يرضه فيما	قيله	من المال لا ينفذ الى ان

باب الرهن

باب الرهن



العرض والقبر ووقفه بين ما يقع

لا يجوز بيعه ولا وقفه بين ما يقع

ي	ينفك عنه الحجر	الثا	تفاد اراد الحاكم بيع شيء من ماله استحب له الصبر	الصبر
ال	الان يحضران كان له نية في القصور وكله ولا يباع شيء الا في سوقه وما خاف فساد قدم			
ع	عرضه للبيع	و امر	بعضهم على قدر الدين ومن عر فبيع ماله وهو فارغ	ع
و	ولم يبع له باستحقاقه بين ان يبيع ماله ويأخذ على الفور في الاصح وفي قول			
ض	ضعيف بدوم ثلثا ثم يبي على ثلثه لو فعل اخذ وضاب	ب	بالساق ولو	و
و	وجده زيادة شئ كالقسط المور	جمع فية الزيادة اما غير المور	و للمل فكثر الاصحاب	ب
ا	اختاروا رجوه فيه واته بد	خلتجا والمذهب انه لا يجوز	للغرم ان يخلصوا	وا
ل	ليشوا الفليس دينا اود به	والله اعلم باب الحجر لا يصح ابدا	تصرف حتى يخون في حال	ل
ص	صنوع ولا غيرها وتعرف في مالها لا يثم الحجة الوصي وقا	ل	بعضهم ان الامة	م
ب	بعد الحجة الصحيح انه لا يعرف	ل	البراه لا لا يثبت ويصرف في مالها	ط
و	ويشله بالاجر ذ	و	ان الدين لا يبيع ولا الحاجة مخوفة	ل
ر	من ماله اذا فرض له في حقه	ل	ماله للصحة شئ من المشتري ثوقا	قا
و	وليشهد عليه ويركي كل سنة	ل	ما يوق عليه فاذا بلغ وانكر	ل
ق	قدن وقال انفتت مثالا	ل	ذلك او بصفة ابا او مدافعا	ب
ب	بعضهم ان لا يصدق و	ن	منه لا يصدق وبلوغ القبي	و
فه	فيه من حجر والبلوغ	في	الغلام او ثمانية عشر والابن او	ي
ب	بلوغ الغلام وبالخصا	و	الرجل صلاح الدين والمالك ولاية من الاختيار وهل	ل
ي	يختبر قبل بلوغ المو لد	و	وجها ان الصحيح قبله ويحصل	م
ن	نمط الرشيد ولا يقع بعقد الملك	ل	بل يعقد ولا يصح جالس في كاهه	ه
قا	قاتها بصحات وبادرت	ا	لولى يصح عقد الكاخ والبيع وبعضهم يقول انه يصح باب الصلح	ح
م	من حج الى الصلح فهو القلا	و	هو صحيح احكامه فان جرا	ر
ف	فيه صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين في علية ر	ب
ع	عليها الصلح والمال فلو ادا	د	ان يصالح عنه وكذا المثل هنا	ك
و	وان كان عبدا فلو	ف	حينئذ هو لك وقد وكل في مصالحك فلو كان	ان

لا ضمان

ولا يجوز بيعه ولا وقفه بين ما يقع

لا يجوز بيعه ولا وقفه بين ما يقع

لا	لا ضمان دار جدا	هـ	طريقا فاذ فاشع اليه جلتا	و	كان عاليا في الحق	و	
ت	تموخته المحامل	في	ظهور المحامل و ليس لك جا	جا	برافي غير الشافعة من حيث	ث	
و	وقع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الدين بما زوان صلحهم	ا	سراعه بشئ لم يحل	ل	
و	وجوز الصلح	المو	خو على وضع الحدة على احد سو اكا	حو	ضا او غيره والفضل اذا كان بحيث	ث	
ا	انه يقع على ملكه او بد	ل	ملكه او بقطعة قطعة لو كان هنا	ك	دار في درب لا ينفذ له	هـ	
و	وباب في اخر	و	الدين تقدمه الى اوله جاز	و	ان اراد ان يوجع فلا	ا	
هـ	هذا لمن كان لبيته	مد	خلة الدين فان كان ظهر بيت	مل	الى الدين فادان بفتح	ح	
ا	اليه بابا للمرو	ر	فيه لا يجوز المحلل والمحال	صا	جا الحق ولا يفتقر	ر	
ا	لرضا المحال عليه وقا	سنة	بعضهم ما يصح بكل وعلى كل صا	ح	لبيع وبالثمن الموقوف	ف	
م	مدة الخبر وعليه	و	يجل الكاتب التجوز ولا جها عليه	و	ليس له التجوز غير معروف	ف	
ج	جابر وقبل يصح في ابل	الد	كانت تجوز ولا يجوز ان يجزى الدين	الحا	على تجز ولا عكسه وكذا	ا	
ت	تجب عندنا المساوا	هـ	في جميع جنسا وقدر او بصفة	م	منصور مع نراذمة المحمل	ل	
ت	ثم يصبر الحق	و	اجباذمة المحمل فان تعذر القلا	ب	له وجع على المحمل لم يصح	ح	
و	ووضح المبيع الذي	كان	احال مستحقا لثالة وكذا	ا	اذا رة بعيب في الاظهر	ر	
هـ	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال المبيع لم يطل وقيل بطل	ا	ضعيف ولو قال المحلل وكلتلك	ك	
و	وقال المحلل بل اخلني فاما	الملك	المحل ولو قوله باب الضمان	كل	من صحت منه تصرفات	ت	
م	ماله صح ضمانه و	المو	ان من تصرفا في الما يمنع منه	ا	المحور بالفليس فلا	ا	
ب	بطلان في ضمانه فلو بر	بد	للمضمون له مطالعة ما دام في ر	سم	الحجر وضمان العبد لسنا	ا	
ن	نجين بلا اذن ولا يشترط	ر	ضمي المضمون له لكن يشتر ان لا يكون	يكن	وفي المضمون عنه	لم	
ي	يشترط ذلك بل لو رأى د	جلا	او سمع به بغير معرفه ولا ضا	جا	ر واثما اذا جرى	ج	
على	على دين	لازم	لتميزه او ببول	معه	الى التزوم	وهو	و
م	مثل الثمن في خيار جاز ومن	املا	القسمين للمحالة لا يلحق به	ضمان	المجهول لا يصح بحال	ال	
س	سوى ضمان ابل الدية	و	لا يصح ضمانا بغير ضمان الدية	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان	ن	
ت	تخار وكذا يكضم اذا	قا	لا يله منافي البصر على ضمان ولا يشترط	معرفة	المال قدرا ووصفا	فا	



فاعلان فاعلان واخراج سنة استعمل

فان كان فاعلان واخراج سنة استعمل

فان كان فاعلان واخراج سنة استعمل

فان كان فاعلان واخراج سنة استعمل

فعل	فعل هذا الوقت	الغلام	م	وعلى مائة فاعقده لزمته واذا	قد	تحت الضمانه بحد حبيته	د
ن	توقع المطالبة	في	المال	المصانع المصنوعة فانما والاصل	تم	وربما الكيل كما قالوا	وا
فا	فان ابر الكيل بقي له	الملك	في	طبا الاصيل للضمان الجوع بما	د	فع ان ضمن باذنه والافلا	لا
عل	عليه رجوع فانه مع	جسده	تواقيته عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاء وسامح	ح	
ا	ليه بزيادة لم يعذبها	و	بالاصل	تصح الكفالة بالبد الا	نه	اذا اكمل يبدى مفرق	رف
ت	تعتن عليه فانه تعال لم يجزوا	ما	الكفالة	يبدى عليه فضا وعنى	يقول	بصحتها واذا	ا
ن	نبتة على سكا التسليم تعين	وا	لا تعين	الكفالة فان كفل به	من	غير اذنه فقد قيل	ل
ف	فيه انه يصح	والا	شهر	خلا فان لم ينشأ	ذلك	وان غاب امهل قدر	ر
ا	المضي والاباب وان مات او	ا	نقطع	عن بطلان الشركة	في	بزه ولا يشترط الترادف	رف
ع	عندنا الا في الجنس	و	الصفة	لقد وقع في كل منى ولا يجوز	د	الاقتضار فيما عقد وا	وا
ل	لشركة على لفظ الشركة	كانت	شريك	بشرط في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل	ل
ا	كحط فان كان المال عمر	و	ضاع	احد نصف بنصف الآخر	واذا	الاذن بينهما ولو	و
ت	تساوبا او تفاضلا	فا	ترج	على المالين ولو عدل بينهما	جلا	وقالوا الرجح الحاصل	مل
ن	نعطيك اكثر لم تجز	نه	ويصل	ان شرط فيه ذلك	و	لكل واحد اجرته قالوا	وا
و	ولم يقسم على المال والا	بدا	نشر	كهما بالمال وكذا القفا وشا	ر	كة الوجوه ومتى عرك	ل
ا	احدهما صاحبه انصرف	ر	الخ	فيا قيا تقوفه ومن شاؤك	جلا	وادعى عليه خروج	ج
جز	جز من المال بتفريطه امرنا	ه	ان	يقم بنية فان التبرك يمين	على	المال باب الوكالة اعلم	م
ا	ان الوكالة تصح	في	كل	ما يملك الوكيل والوكيل مباشرة	الحال	وذلك مثل	نل
و	كالتة في المعاملات	و	الشتر	والخصومات والعود والفسوخ	ومثله	تملك المباحا في قول	قول
ه	هو القصر وتوكيل المزا	ة	المخرج	النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شئ التساوية	ة
س	سلك مسلك عتير	في	الجوا	الحج وركاوتين الحد وركا	ز	الا بالاجابة القبول	و
ت	تأخر القبول له بغير بل	قاله	على	ما وطقة بالفعلة ولا يجوز لمن	يد	هان غلقها بشرط ومع	ع
ه	هذا عقد هانت	ط	فانه	توجد بنية له لير	سنا	ه وادنه ولم يجزها وعلق	ق
اسم	استعماله فيها لم ينع	من	ان	يوكله امره بغيره	م	مه الى غير ان فعل ذلك	الك

غير

ل	لغير عذر وان	و	كله	البيع ان يبيع من به وابنه	وهذا	للكبريا الصغير فلا يتجبه	جه
و	وجه صحته لنفسه ولا با	س	بالبيع	مكاتبه وليس للوكيل	ا	ان يبيع يد ومن المثل ولا مولا	لا
ه	هكذا قالوا ولا يغير بنقد	ا	لبدا	لا باذنه ولا يبيع من المثل وقد	يو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	مؤخلا فباعه	بماحا	ولا	حالا جاز لا ان يكون لها عتدا	ك	او كان له عرض ومتى ما	ما
ج	جري الاذن بالبيع	في	ابله	معينة او مكاتب تعين	مطلقا	ولو امره بالبيع لشخص وهو	و
ز	زبد مثلا فباع	من	غرم	ولم يبرو خالفه في بيع ماله	وفي	التسليم بعينه باطل وحيث	ث
و	وجد الترافى الذمة مع	ذى	المخالفة	وقع للوكيل ولو قال اشترى	له	ناير شاة ووصفها حق	ق
ا	الوصف فاشترى شاة	لم يقطع	الحجة	الا ان يتو اعداها دينارا	و	الا فاعقد غير ثابت	ت
ثم	ثم لو امره ان يطلق	ر	سنة	في البيع الفاسد لم يجز	ر	صحيحا ولا فاسدا والمعيب	ب
ا	اذا اشتراه لموكله	احد	ولم يعلم	ما زله ولموكله لم يجز	ز	للوكيل في البيع قبض الثمن	من
لم	لموكله وان وكله ان بشر	ي	عبد	فليذكر بوعده وصدقه	يد	فعه في ثمنه والوكيل ليس	ليس
ت	تقبل عليه دعا	و	الحياة	الا بينة والقبول له	قا	لبعته بالثمن الذي	ي
ق	قد ادت فيه	عبرين	وقا	اذ شئنا فالقول قول الموكل ولو	بما	ر به دعوى الرد ولم يؤمن	ومن
ا	الموكل يدعواه ضد الوكيل	و	لكن	مع وان ادعى انه سلم الى	و	كله لم يقبل ولو سلم	م
رب	رب المال اليه مثلا	سما	لحق	فرضا في غيبه ولم يشهد	عند	القضالا منه من عدوه	عنده
و	انكر ضمن لتفريطه	و	سوا	صدة الموكل ام لا ولو فعل ذلك	ك	بخصرته لم يضمن ومن عاخر	و
هو	هو لا ذكر انه لو قال	كان	عصر	تك فانكره قبل ان يادى	عمر	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
م	مع شريكه فضدقه	شأ	كه	ما التسليم ولا لا تة	جا	زيد ونكر الوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه بعزل نفسه متى	كا	له	عرض فاذا عزم الموكل لم يعلم	لسا	عه فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينقد	في	الصح	وبعزل الوكيل ان خراجهما	وقضى	كل شئ	ي
ي	يجوزها عداصل	العلم	على	هلية التفريط بالوديعة	واعلم	انه لا يجزى للرجل	ل
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	متى	قد شرط المودع والمودع	ان	يكون ممن يجوز	ذ
ل	له التصرف فان	كان	الابدا	ع من صبي المودع ولا يبرأ	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الوالية بحسب	يحفظ	الوديعة	في حوزتها من الامانة والظن	والظن	والوديعة امانة فاذا	ا

باب الوكيل



فقد انما امة امر او اخرج بعضهم من

والمعنى انما امة امر او اخرج بعضهم من

النفق انما امة امر او اخرج بعضهم من

النفق انما امة امر او اخرج بعضهم من

ف	فوطا ضمنها ويجعلها	مقد	درة المظنون عيني فزاجعها في	على	منه او مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقد	مه	على امة والافله لو اوردعه	و	قالا ترقد عليها فكابر	د
و	ورقد فان كرت فالتلف	طا	ورقد وان رقت لم يفتك حفظها	و	وان اراد سفر اصدق	د
ل	لما لك فان لم يكن ظا	هر	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ن	نا وان يا خذها	و	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ثم	ثم ان نهك عن علفها	و	كفا	ظرف	الودعة وهو	و
ا	احدها من الاخر ضمن وتبعه	ا	كفا	ظرف	الودعة وهو	و
في	بابه للمالك كما يعمل	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ه	هلك احدها او جن	و	اعلى عليه ان يوقعه في النار	ظرف	الودعة وهو	و
ا	انه سلكها الرسول فقطع في	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ج	جليا وان ذكر	في	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ز	زعمه الابينة موا	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
او	او خلط لم يبرأ	الا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ا	الضرف منه ويقع في كل ما	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
خ	خادمه من اجل غير محرم	م	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
د	دابة كفتنة فلا شبهة	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ج	جرب العارية للفراس ففرس	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ب	برهة ثم رجع قبل	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ع	عليه تركه الى ان يبلغ	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ض	ضرورة والدقن حد	يث	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ه	هدمه وانما ما	من	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
م	منعه ما اطلع قاع	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
م	منه فلما له اخر	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و
ن	نعم لو شأنا فاقضوا	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و

الغاية

ا	اذا شأها سوا	رضى	الاستعارة المستعارة من	عام	القول والا صرح له الاختلاف	ف	
لم	لما نفعه كالسقي وخوم	و الله	اعلم ويجوز ان يستعارة ليرضه	و	هو في قول عارية اذا	ا	
ت	تلفت او بيعت	عنه	ضميرها بالقيمة والظهور انما	وقت	العارية ان لا يجمل	ل	
ق	قدر الدين وصفته	و	جسده فان تلفت	و	ان بيع في الدين رجع بها	ا	
ا	اشاع به ولو	كان	له ما فاعا لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح	ح	
د	رجوعه ولا يهدم محانا	و	لكن يجوز ان يقطع	و	بين الاخرى وبين المستعارة	ر	
ب	بقيته يوم التلف فان	و	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و	
ج	جاز قبضه وكان عند	ه	امانة او اضلعا فقا للاجر	وما	اعرتك وقال راكبها	ا	
ن	نعم اعرتني صدق صاحب	للك	على المذهب لو قال غصبني صدق	ا	المالك ايضا ولا خلاف	ل	
س	سبيله ان يصدق	ا	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	الودعة وهو	و	
ا	ان حذر على الحفظة لا	لما	هو لا يصدق على الحق	و	اعصبت بحقاله لم يحل	ل	
ا	امساكه الا اذا	ز	فيه ما وان طارح محرم	كان	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	
خو	خروجه ثم رضى ولو ادخل	في	سفينته معصوبا او فريحا محرم	و	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	
ي	يتمتع حينئذ من	قلعة	وان يمسك معصوبا	في	لما لم يكن ليرتد وان رقت	ظرف	
س	سوى تسليم اكثر قيمة	تغر	الى الموان المعصوب او تلفه وله	مثل	ضميرته بمثله عدموا	وا	
م	مثله او وجدوه	ولم	بعض ما يضمن التلف فقيمة	و	اعصبت بالسر له مثله	ل	
ي	يضمنه بقيته	ولا يترك	له ربا بل اكثر قيمة	بين	العصب	و	
الم	المالك وطالبه	و	المعصوب فاقض له فاد	اما	عاد اليه رادا ولو	و	
ج	خرج به عيب	لد	ضمير الاخر لو تلفت	فمنها غرة	م	احدها فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي رحمن	لزمه	ان يعمر ثمانية	و	و	ج	ا
د	دقيقه او ارض النقص	و	سوا	اعصبت املا او امة نقصا	فوق	ذلك الى تلف الاخر	خ
ع	عدونه بالغاء والزمان	ه	الضمان اذا لم يخطئ	ا	و	خطا المأ بالثب ولو	و
و	وقع مع لغا ماله اجرة	فا	لاجر لا امة له مدة اقامته	تحت	بين	ولو او	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	ا	ستقر عليه المهر ولو	عنه	عند	بعضهم عيب ولو	و



وذكر في الخبر وهو فاعل غاف

في الخبر وهو فاعل غاف

في الخبر وهو فاعل غاف

في الخبر وهو فاعل غاف

ح	خط المصوب بالامتياز	له	لزمه وملكه على الصحيح	و	قبلا ولو خلط	برا	ا
ب	بذره لم يقبل منه	الا	التبذير من ثم هو لم يمتنع	بول	منه لا ضمن التبعين وقبل		ل
ب	بل ضمن اكثر	مر	من منها او اصدقها كالصبيح	وما	اشبهه وامكن ان يبرح		ح
و	يفصل اجبر عليه وان	بعد	فصله بزدقمة الثوب فلا شيء	ا	ان نقصت قيمته خبير		د
د	غاية له وان زادت فالزيادة	ة	بشركا فيها وان قصرت او بغيره	اشبه	فلا حق له في ذلك		ل
ك	كما اذا صاع الفضة	ا	وكا خشيا فعلة با او اشتريه الد	و	نقد الدرام المغصوبة فلا		ا
ص	ضما في الرجح والواجب	فيه	ر من الدرام واشترى الغنا	هو	يعلم وتلف		ت
ال	العين عند فهو ضا	من	والفراد على ان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتمضا ضامنا بالبيع فلا		ا
خ	حلاف انه لا يرجع به	ا	لمشركه كقيمة ثم في الاخر خلاف	منصو	من عليه ما تلفت لا يفعل		ل
ي	يكون منه والقيح ليس له	ار	جوع وما لم يلزم ضما بالبيع وقد	با	شرو منفعته كالمهر فالصحيح		ح
ل	ليرجع به ايضا فان لم	ا	نه فيه نفع كقيمة الولد رجوع	اذا	العاصم بالقطاع المأخوذ		د
و	واكله الضيف لزم ار	سه	ولا يرجع على الغنا وكذا الوقت	به	لما لكة فاكله ولو		ا
هـ	هتج طاربا بعد ان كمل	و	ناؤه ضمه وان لم يكن فمعه	ظرفا	او فقصا فان تولا		وا
و	ووقف فليلا لم يضمن	و	ضمن عقيب الفسخ وان فسخ	في	الارض مظهر وحافسا		ل
ف	فيها او منصوبا بضم	بالا	فدام على الفسخ ضمن وان سقط	من	بعارض آخر فلا نفع		م
ا	الحول بضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع اذا استوفوا	ها	ان يخرج الصليب ويخرج		د
ح	عود اللهو وكل ما	لا	يحل الا به اخذ الارش على	من	يكفر بار الشفعة والنفاذ		ل
ل	لها مخصوص لا	يكون	الا في جز مشاع من عقار	اذا	ذلك المرفقة فاذا ملك		ك
ن	ناجذا قد قسم	ما	لا شفعة وفي الغرض البناء	الشفعة	تبع مع الارض بلا قول		د
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معا واما ما ينقل	عنه	بوصية او هبة		ة
ا	النطق فلا شفعة	هنا	لك ليس لثريك الوقف شفعة	ا	لاخذ يكون ضمن المبيع		ع
ن	نعم اذا كان الثمن في د	لك	غير مني ائذ بقيمة الثمن ذلك	اليوم	المعقود فيه ولو ان قسا		فنا
ي	يشترى شقصا موقلا فلا	غير	منه لا يخرجه من يملك الذي	يفسد	ويأخذ في الحال		ل
م	منه او يصير لغيره	ين	ويأثم الشفعة الفوقان طلبها	عند	البيع ولم يجد		د

د	دبها ينافية منها تلت	ثم	اذا علم وهو اكل في تمام او صلا	هـ	امهل الى	ي	
ات	اتمامه ولو ادعى اته	زل	به الجور لم يصدق عند الا ان	و	يقظة وان كان الاخبار	اد	
ا	ان الثمن الف وكان	د	ونفذ بسقط وان دل ذلك	اليوم	البيع ضمن الثمن شتم	م	
س	سأله الشفعة جاز ودرك	ا	لشفقة المشتري ومنه فلو	ات	ترك القبض لم يجد	مل	
ت	تركه واجبر على القبض كا	ر	ها يأخذ من حقه الشفعة وان لم اشترع	ظ	بعض الشفعة لان بعضه	هـ	
ع	عليه بضربه	و	الشجرة اذا اثبت بعد الشراء الموصو	ف	فعدده يؤخذ ثمرها	ا	
م	ما كان باردا لم يدخل	و	ما لم يبرز في الشفعة هناك	من	الشفعة اجماعة فكيف	ف	
ل	لهم الاخذ	اذا	كان	انضمهم فيه فولا اخرج منها	ظ	الى الانضبا فيقسم	م
ز	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لتأ على الروي فان غاب بعض	و	ان من قام	قام	
ح	خبرين ان يكون اخذا للكل او	تا	دكالة من غير ومنه منهم الى	الكا	انزع حصته ولو غرسها	ها	
ب	بعد ان اقل الشفع طلا	بك	بها وتقطع ما غرسها لانه شريك	و	لم ياذن لك ولو	و	
و	ونقصها فله فسخه	و	خذ فابعت اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شأنا	ا	
ن	نقص بيعك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري في العقد	و	التمن صدق قول	ل	
ا	المشتري ولو انكر الشرا فسا	د	عا الباع اذ ضمه اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م	
هـ	هو ان المشتري او فاء	ب	فلهما القاء ويحفظه معه	لن	الذي بعث فيه ام يطلو	طلق	
د	ذلك تحت يد حتى يبيع	الا	عزافا بالشرا او بها التنا	و	الذله من الجار المؤسس	المؤسس	
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط	و	ان الشفعة تورثه المستحق	مثله	كالشرك في الشفعة يلزم	يلزم	
ا	الطام منهم ان يقطع الا	نجا	ن با الكل او يترك باب القرض	و	لا يصح العقد فيه	هـ	
ب	بغير التبذير بلا ترا	ع	الا ان لا يبيع مغنورا لا يجوز	فقت	القيمة فيه على تبخير ما	ا	
ح	حصل عليه القراض	الد	على عقد وشروطها والاشراك	اما	لوقال على انه بصبر	د	
ر	دجحه للناور مع ما يبيع به	ين	لك فهو مفسد اذا اشتر فيه لز	م	نقصه وجره المثل بضيب	ب	
ال	العامل فان باع بما لا يتغاض	ين	الناس لم ينفذ بغيره ولا يجوز	د	الا على جز معلوم كربعه	ع	
ش	شطره وفي وجهه صحيح	منصو	طوقا والبيع يباح وحكمه اياه	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا	
ع	غرفاته يعمه ولا يند	د	وجوده ولا على معاملة	بعضه	و	تعلقه بشرط لا يصح	ح



بأنه لا يملكه إلا في حصة

بأنه لا يملكه إلا في حصة

ب	بل لو قدر مده وقال	فا	ذا خرجت لا تبقي له شيء وإذا أداها	رف	لا تبقي له شيء وإذا أداها
ا	المالك معه فلا غر	ا	وإنه لا يبيع له شيء ولا يملكه	يو	مربا لا يبيع له شيء ولا يملكه
س	سلامة البيع من العيب وسوا	ا	كالبيع فلا يبيع له ولو سوا	م	بالدين وله شر المعب حيث
ر	دائى شرائه غبطة	حق	أن المعب فيه غبطة لا يجوز لا	حد	هارة حتى يتفقا أولا
ه	هما على ردة وما	قبض	للفرض لا يبيع له فان أذن	وسا	فرجاز وحيث
ا	انفق العامل من المال	على	نفسه لا يبيع له وكذا في الاغنا	ر	على القول الصحيح
ثم	ثم تصيب العامل فيما ر	عه	بعضه من ماله من غير	ج	ولا يبيع له لا يملكه بغير
ا	القصة والصحيح ان	الملك	في ماله لا يبيع له المالك	بعد	نصيبه من الزرع وكذلك
ن	تأخر رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقولون لا يبيع له من ماله	هذا	المال وكان قبل تصرفات
ا	العامل فالأصح فيما	مر	خوابته من ماله ما يقض	وسر	قمنه بعد التصرف
ن	يخرج من الترخ	وا	أن يبيع له من ماله	فان	يبيع له العامل ما
ذكر	من ماله فقد قيل لا	مر	فيه من ماله لا يبيع له المالك	فر	وبعضه من ماله لا يبيع له
ال	الشرا فالعامل يطلب	به	أما بعد فبطايرها وكذا	سحق	له من ماله لا يبيع له
ز	ذا عقل جدها أو مرض	الى	ان اغنى عليه انفسه العقد	واذا	اختلفا في قدر ربح
ح	حصل وقدر من المال	عد	فان لم يملكه لا يبيع له	غ	م فيما اشتراه وانكر
ا	المالك كونه للقراض فا	ان	القول القائل وكذلك اذا	يت	الملك المال ولم يعرف
ف	فان عيب جزء العامل	وجز	المال في ماله لا يبيع له	بشئ	غير الاجرة باب اذا كان مادونا
ق	في التجارة فما يلزمه	من	دفع الجارة بعض من مال التجار	او	من كسبه فان لم يبيع له
ح	حتى يغفر ولا يبطا	في	هذا استند ولا يبيع له وان	حذر	من شئ اجتنبه ومسا
د	دسم له تجارة لا يجوز له	الا	اجارة ولا يبيع له ولا يبيع له	ت	ولا يبيع له على الناس
ه	ولا يبيع له لغيره	مير	ان يبيع له من ماله لا يبيع له	منه	شيئا وان خرج شئ
ف	فما باعده مستحقا طوبى	ا	لعبد وان شئ يبيع له	فا	البيع باطل وليس
ه	هنا الاسترجاع ولا يلزم	س	ان كان قد ولا يبيع له	نفسه	لذلك بطل لو
فا	فارق الدوق وصا	ر	عرايا المثل العقد	و	بما يردى معاهها ومو

الحل

فالحل الاول في الميراث وهو حصة

فالحل الاول في الميراث وهو حصة

ال	الخل والكرم لا	غير	وان شاع على الميت و	الع	ففي قضاياته لا يحصل
ح	حملة فيها او كانت الاحمال	ت	مستعالم	ب	مغرو وان يكون قد
د	دسم بده بعلم	الناس	ان المعقود عليه في ماله لا يجوز	الا	على جزئ من عنب وتخل
ف	في نفسه معلوم كالتلف	و	المعقود عليه في ماله لا يجوز	نفسه	لا يجوز له ان يبيع له
ال	العامل كل ما	حصل	الربا في الفرض من التلقيح والتسقي	الذ	يحتاج وصلاح المسائل لروى
ا	التجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين على مال ما يحفظ به	الا	صل مثل الجيطان والدلو
و	والرشا وحضر التهر	المصر	منه لو اشترط تبعت العمل	بثلاثة	الوقت او اكثر ارقا
ل	لرب المال جاز و	ر	المال يترك له اليد هو امن فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلولو
ي	بثباته خاين ضم	ا	لثمة من عليه فان لم تحفظه	حر	اسه استوجر من يحصل
د	دفع الضرر به و	بو	الاجرة من العامل كذا اخرج او خا	ف	فيسير يستاجر عامل ولو
خ	خرج فقيرا انفق ر	ب	المالك كالم فاشترط لا يبيع له	وهي	لا يلزم العامل فاذا
ل	لم يجد من يرضه فله	ا	نفسه من ماله لا يبيع له	عند	ذلك ظاهره فيحصل
ه	هناك الشركة مع انفسا	خ	العقد المالك او يشترط	ذا	او يبيع له ما وسم
ال	الوارث بائنا فليس لصاحب	الملك	منعه ولا يبيع له من ماله	و	بملك العامل حصة من ماله
ح	حروج مال الخروج	المو	جود من ماله المزارعة و	عليك	اذا اعطيت ارضك
ر	رجلا ليزرعها و	يد	خل معك فيما يخرج ان يكون ذلك	و	ارضا على ارض فيها
م	مغار من نخل او كرم	وبين	تلك المغار بين يدي فلا يبيع له	دو	ن المساقا بل اذا ساقبت
و	وايت بالمزارعة ببيعاجاز	ا	ذا كان البذ منك باب الاجارة	ذلك	تحكم حين تناصل احوال
م	هذه الاجارة بانها تبع	المالك	في المنافع وتنقذ او بمعناه	كقولك	اجرتك واكرتتك الفرس
و	ونحو سنة بكذا و	نقودك	بخر او شرط بالمنفعة تحرم	عليك	فلا يبيع في الزمر ونحو
ح	جولة حمير وخزير و	الامرا	ذا كان على منفعة معينة كاستاجرة	وندا	للحج والذابة لا تركبها
ذ	ذكر وافية الجواز ولا	را	في صحتها على منفعة معلومة	نفسه	لهادته ويتغلها يحصل
ف	فرس تركب او	سلة	يحفظ فيها فاذا استاجرا لاجل	ذ	داعة فليكن مسافة او لها
ه	هناك ماعد واذا و	فقت	ر على معقود فلا يبيع له	يد	ها الركوب او حملها يبيع

الحل



والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف

والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف

ب	ما بالعل كج وركوب	ا	امعرفة فذ المنفعة وهي تقدر	ا	لنوا	وا	والجواب هو زيادة حرفين وثلاثة اعراف
ا	حدها والاصح انه اذا اخرها	با	استكنى فان قدر بها معا كالباء	با	استكنى فان قدر بها معا كالباء	ا	ذلة واما الزمان مثل
ع	جان وركات كالبيع	لا	في المنفعة تبقى للسا ولا يثبت با	لا	في المنفعة تبقى للسا ولا يثبت با	ا	مدة تبقى فيها صح
وال	ولا بد لها من سوال	ع	للجل بغير حسن والقدر والصفة	ع	للجل بغير حسن والقدر والصفة	ا	واتما هي بيع بحكم
بحري	تشرط لا يجوز وحري	ا	ملاجرافا وعقد جاز وعلية على	ا	ملاجرافا وعقد جاز وعلية على	ا	هذه المعرفة ولو شا
ك	فاد اسمها اليك	ومعنا	البيع بالعقد يستقر بالاستيفاء	ومعنا	البيع بالعقد يستقر بالاستيفاء	ا	ووجوب الاجرة بحري الثمن
قول	م اجرة المثل ونقول	الز	ع اخره والم يشوفان كافاسدة	الز	ع اخره والم يشوفان كافاسدة	ا	رمان الاجارة استحق بالاجرة
ه	الجل وخزانته وقبته	ا	ما يحتاج للتكرير كفتح الدار وما	ا	ما يحتاج للتكرير كفتح الدار وما	ا	يحب على المكزي ان يؤ
ول	السوق البالوعة في اول	و	نقاع كالحمل والبطا فعلى المستاجر	و	نقاع كالحمل والبطا فعلى المستاجر	ا	ا اما ما يحتاج اليه لكمال
ي	بفرجه على الاصح وعلى	حد	ادامها المستاجر فاته يؤ	حد	ادامها المستاجر فاته يؤ	ا	جوله بغيرها المالك والا
س	لواكب ويترك لمن ليس	ز	الكان من دفع والحظ وعانة النا	ز	الكان من دفع والحظ وعانة النا	ا	هذا المكزي ما جرت به
ع	عليهما وان اكرى الى موضع	يد	جا ان يركبا متاهما ودوهملا من	يد	جا ان يركبا متاهما ودوهملا من	ا	حركته قوته واكرى على واحد او
ل	لما لا ماض فهلك قبل	ا	اجرة المثل لا بد له من الشروط	ا	اجرة المثل لا بد له من الشروط	ا	فحاور نزمه المستي
ي	هذا هو القصص وفي	و	مثلا فلتبين لزمه ثلث القيمة	و	مثلا فلتبين لزمه ثلث القيمة	ا	يضمن القسط فاذا اشترط
الايام	بل ينصح في الايام	مثله	له يحضر ضمن الكروى تلفها استاجر	مثله	له يحضر ضمن الكروى تلفها استاجر	ا	نقد اخرج القصف
و	عيب قد تم فثبت جاز ولو	عند	في العقد صحيحا فثبت او بان به	عند	في العقد صحيحا فثبت او بان به	ا	الباقية دونها لتالفه وان التالف
ا	كالا يكون ملتزما	كرا	عامة بل هي انقضت المدة لم يلزم	كرا	عامة بل هي انقضت المدة لم يلزم	ا	وفعت العين المستاجر في
ل	انقص قبل الاحرام لم يحصل	ا	الى الله واما الامير في الحج	ا	الى الله واما الامير في الحج	ا	نمر سبع كيف قدر بغيره
د	تمام الاركان المفصودة	دو	الاجرة واقر الما وان اقره	دو	الاجرة واقر الما وان اقره	ا	له حتى بعد ان كانت
ر	الكامل فثبت فانظر	نك	نالك السائر يستأنس بحج عنه خا	نك	نالك السائر يستأنس بحج عنه خا	ا	ثبت له اجرة عمله و امر
ف	نوا الى المكزي وبسائل	نوا	ما من حال لا يقدر له او بدع	نوا	ما من حال لا يقدر له او بدع	ا	هناك للقاتي بغيره
م	العاقدين مات فظم	ا	عليها بغيره ولا نصت فقة و ا	ا	عليها بغيره ولا نصت فقة و ا	ا	ان كان فقه جماله
وا	الميز وتلف ايضاً وقالوا	خذ	سموا المستأجرين الاجير اذا	خذ	سموا المستأجرين الاجير اذا	ا	حكم الاجارة باق و ر
مطلقا	ان القول مطلقا	مقول	على المستأجرين ان يلقوا قانا	مقول	على المستأجرين ان يلقوا قانا	ا	رد العين المستاجر

قالة

او اربعة فقط واما الحرف الثاني

او اربعة فقط واما الحرف الثاني

ل	ما اذا باع العين قبل	في	بعضهم ان القول للمستاجر و	جرح	في قول الموجد و جرح	ف	في الة قول الموجد و جرح
م	لشترها شتم على	التخي	لاصح الجواز ولا يفسخ كذا المبيع	ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	انقضاء الاجارة قولان
و	رب من اجرة	الا	اعنا الموجد ولا يفسخ كذا المبيع	لنا	واراد الفسخ جاز ويجوز	وا	واراد الفسخ جاز ويجوز
س	يدان عقد المستاجر لا بأس	سد	حوا منع تجوز العين المستاجر و	صر	راتب نفقة له و صر	د	راتب نفقة له و صر
س	جرح قبل التفرق من المجلس	الا	عقد على الدمة لم يلزم	من	به وعليه الفسب و من	ب	به وعليه الفسب و من
ا	غيرها سددت له ولا يحكموا	سد	من المعينة في اجارة الدمة او	عد	على الصصح وان	ع	على الصصح وان
لذي	غيا عمل المكزي بالتذي	وا	هرب اكزي عليه فانعد بذلك	ان	هنا بفسخها والمكزي فيها	ه	هنا بفسخها والمكزي فيها
ب	امرك ان يخطه قيصا فكتب	ناك	حتى يجد ولو حاله فافقال	فوف	في شهره ان شاء فصح	ف	في شهره ان شاء فصح
خروج	جرح الى الجعالة وخروج	الا	فاما لا تصدق المالك ولا يستحق	قد	قوله وقال امرني ان	ق	قوله وقال امرني ان
يلزمه	غلا بالمتاع فله كذا فليزمه	مل	من عبد الا يقين او يخطا او	ثلاثة	طريقها كقولك من رد	ط	طريقها كقولك من رد
خمس	على الجمل ولا يشترط خمسة	بريد	الوجهين وانها على عمل معلوم قبل البدء	اشهر	وا اما يلزمه اذا عمل و	وا	وا اما يلزمه اذا عمل و
ا	ن يكون معلوما	ا	الشركة بينهم في العمل شرط العمل	حصلت	مثلا في العمل جاز	م	مثلا في العمل جاز
ح	ذكر الاجرة لم يصح	حد	بينهما قدره كالحال فليزمو	مر	الا انها اذا اختلفت الا	ا	الا انها اذا اختلفت الا
د	في الاحكام حرفا بحرف	د	الله اعلم بالساق في بعض الاما	ا	ان بطلانها باجرة و	ا	ان بطلانها باجرة و
و	ولا يجوز على الرى قبل او	الا	بالعقد للمعالة والاصح	سله	لازمة بالعقد وقبل مر	ل	لازمة بالعقد وقبل مر
ا	لا يساق ناقصا	مل	خيل او دابة او غيرها او قبل والكا	بين	حرب على آلة الحرب كلها و	ح	حرب على آلة الحرب كلها و
رب	انه يجب تساوى في القرب	واعلم	يشترط الغرض والغاية	احد	مرتبة اثنين من ان يساق و	د	مرتبة اثنين من ان يساق و
ع	تجريح العوض في دفع	ان	يكونها لا يشترط ويجوز غيرها	علما	في الاستد او لانتها وتعيين	ف	في الاستد او لانتها وتعيين
ح	منها اشترط لتصح	كل	فيه تساوى ويجوز من احد ما اخرج	الملك	ال مال على انه يكون	ال	ال مال على انه يكون
د	له وان سبق هو او الآخر	شي	داه ولا يخرج شيئا سابقا او متا	الحما	ثالث فربه كغيرها في	ثا	ثالث فربه كغيرها في
ك	ان المسبوق شريك	ذكر	ام لا نام الى المسبوق خارج بيت مال	هد	نعمل المنة للسابق وان	ن	نعمل المنة للسابق وان
ا	العلماء بالاعناق هذا	ته	ما يجاز لا يفسخ والسبق اعتبر	نقص	ياخذ مثل السابق فسد	ي	ياخذ مثل السابق فسد
ت	الركبين فان كانت	ما	احد الركبين يطل العقد دون	اهل	في الجمل وفي لابل بالكو	ف	في الجمل وفي لابل بالكو
ف	من لا يجس فان عرف	يجمل	لري فلا بد من تعيين ولا	ا	يومئذ المسابقة على	ي	يومئذ المسابقة على







الملك ويجوز فيه الوقف هو الملك

الملك ويجوز فيه الوقف هو الملك

اشباع كالظبي او له	قوله كالعبراء وحدها براء فكل ذلك لا ينقطع للملك ولو
ل فقط للفظ من له	شوكه القضاء وكذا غيره في البيع وما لا يمنع من ذلك كالغرم وغيرها
من صغار الابل	وتوابع لبقولهم لا يملك للملك وحسن من ذلك الفعل
تحفظها الى الكا	في يدك وتبرع بانها وانت تحبها
ر رسم البيع منوط على المصروف	بأنه ان كان كذا فاذ وقعت يدك على الثمن جاز لك
ك كاسق ومملكه وان ار	دنت بها وكذا باءا وتضمن اذا
و وان اردت عرفتها	في يدك وتبرع بانها وانت تحبها
ي يوجد في البلد في شهر	الوجهين باللفظ التقاط المنبذ
ج جناية فان وجد	صفر اليد من بيت المال فان وجد معه ما لا
و وجه ينسب اليه قال عا	انه اصحابه للفظ ينسب اليه الا
ز عجم حكيم وتحمك باسلا	م اللفظ اذا كانا لم يند هذا
فيه فيه راق وان كان ثما	ثلا للرفق بزرع من الفاسق والعبد
انه مسلم فلا يورث	له معه اذا انقطعت بدوى
ل بلد غير بلد	عشره البلد بمقاما وكذا بالدوى
و وان النقطه اثنان فا	ينفق الاصح ان يقيم على ما
ق فارعا بينهما وفي	العدالة والعدل التقدم العدل
ص صح الانتساب و	جمع وان ادعا كافر قبل منه والز
و ولا يبيعه كافر ولا زمة	مع وكما سبب الاستبانه ولو بد
ه هدايته صح وكذا من	غير قوله الاصح ان يقيم على ما
و وراثة نفقها وقيل العا	دمة للزوج لمجرد الزوجة
ا افام بينة او ما افان	م بينة على انفا فان
س سلم اليه دون	الفان منها او نفقة بما اولم يرد
قا قامة ذلك فان بلغ و	جاء الى احداهما ونسب اليه قبل و
ط طابست بينة ملكه	ان امته او غيره فان قبل للفظ اخذ

ادخل

الملك ويجوز فيه الوقف هو الملك

الملك ويجوز فيه الوقف هو الملك

او قضاة ان قديف وو	الدو المحزون فادعى الحره وحصل من
ل للقاذقين على الجسد	يدار جاعا للحكم الى اصل رآه دته
ثاني ثانيا عزمه عما كان عليه وهو غلام	من الاسلام الى الكفر فانتا
ا لصغر تبعا لايه فات	الملك انه لا يقر على الكفر وان كان نفو
ل للدار شدا عليه	وما ناه فان صتم عليه كما ان اقرنا
م مئة فاقا قبل اقران بهذا	الملك فذا قرنا لا يملك فبما
ت نصرت لغيره في الرمن	الحما وروى في مستقبل باب الوقف
ح حق وقربة فمن د	هد لله في عين معتبة ووقفها صح وما
ر رسم الانتفاع به	مدع مع بقا كفقار حيون واثان
ك كالوقف على القنا طير	ثم لا يجوز وفي الصدق على الذي
و والوقف على نفسه لو ار	ار باللا لا يبيع على غيره
ا اطلقته ولم تقصده ار	نفع الى سبب الوقف المعلق بشرط وما
ل لا يبيع وهو كالوقف على	الحما وروى في مستقبل باب الوقف
ح حل الوقف عليه ثم على ا	لما لا يبيع الا على نفسه
ر رجوعه بعد الاول الى من كا	ن قويا للوقف ان وقف على زيد
ف فهذا وقف مضر	فه منقطع الاستداف بطل ولو انه
ا انشأه عن صرفه الى	حد له يبيع في صح القولين و اذا
ل له الفاظا صريحة ثبت باذ	الها كوقفت وحقت فان كنت
ر رسمه بما يقتضى انه دا	م كصدقة مؤبدة وحقه صح واذ
ا الا انه كابة فيه	ثم اذا شرط فيه خيار او بيعه
ب بينة بطلك واذا	اقبل الوقف فالملك فيه تتجلى
ع عنه للموقوف عليه لاته	الزعم في الغلة بما كان ملكا تاما و
ي يملك وظي الوقوف عليه	بالا جماع لكن اذا طويت كان ملكا
ج جارية الوقف لا ملكه وعا	شرا ووه قبل لا يكون ملكه فانه



في الوقف وهو ما لا يخرج من الوقف

في الوقف وهو ما لا يخرج من الوقف

في الوقف وهو ما لا يخرج من الوقف

في الوقف وهو ما لا يخرج من الوقف

و	واذا تلف الموقوف	و	والناظر الغرماء شترى به مثله يكون وقفا مكانه فان فضل	ل
د	زيادة يرى ينقص اذا جعل	د	الوقف النظر لرجل مرقعا الى القاضي ويحاط ناظر	ه
ه	فيه كما يحاط	ه	الوقف ينقصه من حيث شرط بلا اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الوقف جعلنا ما	ال	الوقف على شرط الواقف من الغلة والغلة شرط الواقف	و
ط	طرا من الوقف انان او	ط	منه او تملكه فان لم يمتصه هو الناظر	كان
ي	يسحق الوقف ثم	ي	الحق البطلان التاخير في مؤخر فا	ت
و	وقيل لا ينفع	و	بل سرام البطلان التاخير في مؤخر فا	من
ه	هذه المدة المستقبلة ولو	ه	الوقف على عمرو وحمزة و زيد ثم الفقراء فقدمنا عمرا	ا
و	وحمزة خذ زيد	و	الكل وبعد الفقراء باب الهبة و الهبة قربة واصل	صل
د	ذلك انها تجلب المودة	د	والا لغيره فليس له ان يخلو العطاء	يا
فا	فاذا ذهب المحتاج	فا	ستره فهو فضل وتسمى صدقة وما بها دي بين الاموات ويحل	ل
ل	لهم فهو صدقة وشرط ما	ل	و هب بجزءه فان قالوا نعمت الدار هذه وجعلتها لك	ك
ر	رقي سوا قال و	ر	اهلك بعدك ام لا كل ذلك يصح وكذا	لمة
ا	الاجابة القول والقبض	ا	من بعد ذمة ان كانت تحت المهر واذ	ك
ب	بعض ثبات في قبض	ب	المهر فيه وانما قبل قبض خيرا نا الوارث فيه وان	ان
ع	عن الولد فهو	ع	طاعة من ماله لولده وان كان رجلا فانه	ت
و	وساير الاصول	و	وكلا الوفا للنفصلة للولدة المنفصلة و يكون ان يرجع الا اذا دوى	دوى
ال	الظن وراى في	ال	ذلك مصححة رجوعه بقاء سلطنته فا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	ح	في ذلك في الكتاب لا يخرج عليه نصيب للغرماء وحوال	ول
د	رجوعه لم يخرج فانها	د	ذى المهر او غيرها فمعد لم يرجع ونحو جواز الرجوع في المهر ثم	م
ف	في وجه ضعيف	ف	الحجة لا يرجع ونحو المهر ان لا يكون مثل الرجوع في وجه ما نقلت	ت
ال	العلماء قبل يكون	ال	عالم من وجه هو علامته بطلان يا خدمته وتبنيته ولو لم يكن	كن
ح	حرج التواب	ح	له على الاصح فلان ملا وحب رجلا شيئا وشرط عليه هو و	و
ا	العلماء ما معاد ما مثل	ا	العلماء ما معاد ما مثل له في نفسه ونحوها فاذا	صل

س	سواءا وان شرطه	و	هو محمول على ما في الوصية و	و	تصح من حيث يكون مكلفا	ا
س	سواءا وان شرطه	س	سواءا وان شرطه	س	سواءا وان شرطه	ب
ا	احد بعد الله حرا وفي	ا	احد بعد الله حرا وفي	ا	احد بعد الله حرا وفي	ح
ج	جعلها الى اثنين فلا يقوى	ج	جعلها الى اثنين فلا يقوى	ج	جعلها الى اثنين فلا يقوى	ا
ا	اراد ان يوكل في	ا	اراد ان يوكل في	ا	اراد ان يوكل في	ل
د	دعوات له ذلك	د	دعوات له ذلك	د	دعوات له ذلك	كقوله
و	وقدمات الذي اوصا	و	وقدمات الذي اوصا	و	وقدمات الذي اوصا	ا
ا	الموصى له كيف	ا	الموصى له كيف	ا	الموصى له كيف	خبر
ه	فيه بفسق ام لا و	ه	فيه بفسق ام لا و	ه	فيه بفسق ام لا و	ك
ال	الوصية با طلة ولو	ال	الوصية با طلة ولو	ال	الوصية با طلة ولو	م
ق	قال بصفحتها لقال	ق	قال بصفحتها لقال	ق	قال بصفحتها لقال	ا
ب	بالموت اذا لم يتعين	ب	بالموت اذا لم يتعين	ب	بالموت اذا لم يتعين	ن
ض	ضرب الموصى في الارض	ض	ضرب الموصى في الارض	ض	ضرب الموصى في الارض	ي
و	وفاته بعد الوصي فيقبل	و	وفاته بعد الوصي فيقبل	و	وفاته بعد الوصي فيقبل	ا
ه	هم فقرا فاقصرو	ه	هم فقرا فاقصرو	ه	هم فقرا فاقصرو	رو
و	وليس له وارث بطلت	و	وليس له وارث بطلت	و	وليس له وارث بطلت	اشبه
ا	لقول الجواز ثم لفظا والعطا	ا	لقول الجواز ثم لفظا والعطا	ا	لقول الجواز ثم لفظا والعطا	ا
س	سليم منه فلو اطلق	س	سليم منه فلو اطلق	س	سليم منه فلو اطلق	خل
ق	قوة المرض في زمانه في	ق	قوة المرض في زمانه في	ق	قوة المرض في زمانه في	ك
ا	التصرف من الحارث حال	ا	التصرف من الحارث حال	ا	التصرف من الحارث حال	من
طال	طالب مدة مقبل الى	طال	طالب مدة مقبل الى	طال	طالب مدة مقبل الى	و
خا	خاف خوف هؤلاء لا يحوا	خا	خاف خوف هؤلاء لا يحوا	خا	خاف خوف هؤلاء لا يحوا	ج
م	ملوكي واذا عجزت ما	م	ملوكي واذا عجزت ما	م	ملوكي واذا عجزت ما	د
س	سواءا ففسق على الجميع	س	سواءا ففسق على الجميع	س	سواءا ففسق على الجميع	م



الساكن ويجوز فيه العطف

في المجرور ويجوز فيه العطف

في المجرور ويجوز فيه العطف

في المجرور ويجوز فيه العطف

ال	العقود يعقده	على	الاشياء والاشياء اجزاء	وإذا	رأى القرعة في من أدلة	دلة
س	سنة رسول الله وسلم	و	أولئك منكم	أبا	هابض العلماء	وإذا
ا	أوصى له بعين حاضرة	و	في تلك ما وراثة غايبة	بكر	عند دارها فليس	س
ك	كذلك بل ما استطاع	ا	من التمس منكم	و	نوفق العين وكذا هو لا يمكن	كن
ن	نصيبه المتجزئ منها لا تنها	بغير	في الهم فلا في بعضها	يا	خندوها مثلها وما	ما
و	وصى به من عين سبيلها	أيا	ملا كما وكذا هو كاحد	علما	وبالابق قبل	قبل
ي	يعود وبالطير الطائر	وما	شبهه به من الخاسات	وإذا	من التمس باقران عليها	ا
ج	جاء الوصية بها كالتبر	ت	الخصية والكنت فيلحرم على	صا	لها انتفاع بها كالتبر	ن
و	والخبر وإذا كانت	و	وصيته ما أعطوا وصي القاء	الدا	في فان قال لا فربس منها	ها
ز	خرجنا لا معدين	و	الكل لا فربس على اب فيما	دو	يواخ على جدي وكانت	كات
في	في القرب الام كالأب	و	الست لا منكم سواء سخط	يا	خذ كل من حضر	ر
هـ	هناك من الفقراء اذا كانت	الا	مضام فان قصر على ثلثة جاز	اذا	لطيبي الفقراء وعمرو	و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شرا	في الحكم يعطى أقل شيء آخر	نا	وإذا أوصى بشي	ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	ان يعطى حليا الخوصال الوصية	وما	أوصى للعبد حكما	ا
ع	عليه بأنه لسببه فلو	مد	في غير الوصية عتق العبد له وان	ا	وصى لرجل من رقيقه برأس	س
ص	صروف فان لم يكن له	ر	فقط بطلت ان كانوا فلقوا بموت وما	ذلك	وبقي واحد فكالوا	وا
ب	بقية ناجز برأ	س	انما أعطوا شاول المعينة والذكر	اعلم	انه اذا أوصى بدابة كانت	كانت
و	أفعة من بين الد	و	على الفرس والبغال والحمير في الأصح	و	قال أعطوا من حاصل	صل
هـ	هذه الكلاب كلها أعطينا	و	له كما وان لم يحلف لم يضر الى	العد	والجمع أعطيتا ثلثة وفي	ي
م	وصيته بقونين يتعمل	الظا	لغضله فيعطي ذاك الأورق وان كان	المد	كود قد اقترت به	هـ
ا	الدالة على احد ما عمل	في	ذلك بمقتضى ما أوصى بالجمع وسواء	دوس	رأس المال	ام
س	سلك به سلك الثلث فان الد	و	خولفه من قبل وجعله من	ثلثة	كان من بين ثلثة	لا
قا	كان او فساد الجميع فيما	المد	هو لا وان قال اوصوا	الى	جزاوسهم فذاك	ك
ا	اسم يقع لكل ما	مد	به مما يمتنع لا يحسن بغيره ولا	عشر	ولو كان قوله	قوله

ل	لهم أعطوا مثل أبي	ثم	لم يكن له وارث غير حكما	با	لنصفته وان أوصى بشي	س
ح	حزله يد ثم أوصى به لعمر	و	الاشياء فيه شركا ولا لزوم	لها	الآبوت الموصى وبطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فسخط	و	عنها وعنه وكذا مال وارث	وعد	ها منه أو كانت	ت
م	مطلقة قبلها باذنها	و	باقية وكذا بغير قباض في	ا	الجمع وكذا الوصية والحكم في	ي
س	سائر تصرفات كذلك	و	العرض للبيع من تركه	لوق	والذكر وأخير لا يعقد	د
ال	الفرع له رجوعا ولو طعن	ا	لغيره أوصى أو أوصى بشي	من	الدقيق فحتمه جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا وصار	ملك	فيها بعد الموت للورث وان جعل	الثلث	من طعام معروف	ف
ت	تعتبر له اذا خلطه كان د	ا	جعا باب العتق قد تدب	الى	العتق وصريحه عندنا	ا
ح	حزبه وعتق واتا	الها	زواكيا فذكر كقوله انت أولا	عشر	ة بيننا وانت برى	ري
ر	لذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صحيح وكذا في العتق	بغير	النية لا يفسد	هـ
ك	كذا وأما الصريح فيعقد مع	عد	ها اذا علقه بمقتضى وجود	ها	مثل قدوم سفر	و
وي	ويستظر ويستكر يكون	نوا	دا علقه ورجع بالعتق نصفه	نقول	انك اذا وهبت	ت
ح	حارية قد علق عتقا	وا	بطلت وكذلك	في	ابطالها فلو باعها	ها
و	واستعادها البائع	ولام	بملكها أو نصفه والعتق	المد	كوير بطل بالموت فلو	و
د	ذات او زوجت وولد فان	الظا	ان الولد من العتق كذا	كو	ولوا عتق بعضه عم	م
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عتق واحد منهم	ثلثة	فان كان في	ي
هـ	هذه الحالة معسرا	عا	جزا العتق بصفته وذو النسا	رجا	الضرباته يتعفن	عين
ال	العتق في جميعه ويقو	م	عليه فان اطلقا فقيمة فان	ل	قولا المعنوية والقيمة التي	التي
ع	عليه اذا كانت مثلا	اربعة	واثني عشرة فقيمة بقدرها	و	لوان رجلا آخر	ر
ق	قال له اعتقه عني خمسة	ا	اعتاقه ولم يذكر له	خمة	فاعتقه عتق وبات	ات
ل	للسايل ولا فو ولو اعنف	الا	فبعض محلا طه تفصيل	احمال	عتقه فاذا ارادة	هـ
وم	وهبه فممن شافان	ما	ت غير الوارث ولو اعنف واحدا	او شر	من عبدين معتقا	ا
وا	وأدعى الاشكال والتسليم	ن	ترك الى ان يذم من ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو	و
س	سقط في ملكه	و	هو محارر بغير العتق والاصو	ل	هو موسر فوتم	ر

باب العتق



الحاكم في الامور

الحاكم في الامور

الذي شره عليه لا يلزم	الذمة	ان كان مع المالكين والتوصل	في المولى	لودين والوالدين الى التشرأمتا	ما
طلبه يفتقر للعقد	فا	انه يجوز له ان يشره	ن	ومذكر الا ما جاء	جا
النقص بمعه مثل	جا	بره مستوفى وهو يفتقر من	ن	ماله وصريحه انت	ت
خلف مولى حرة وقرن	به	وكذلك يفتقر من ذلك وانت مذكر	با	وي ذلك في	في
الصح وجوده بغيره	الى	وجوده بغيره بغيره	ا	رايت فانت حرة	ة
من بعد مولى ويجوز	ذلك	في بعض ولا يفتقر ولو ذكر	جوار	يضره بغيره بغيره	ه
سواء البيع والرهن فلو	اقام	معهم ولا يفتقر بغيره	ولا	لا يفتقر الكاية	ولا
التدبير بغيره يكون	مقتضى	حكمها وان ولد المدين ولد	عشر	دفع او غيره وكذا	ا
معناه ان يفتقر	الى	حكمها كالتدبير ففتقر	بنا	حملها مذكر ولو	لو
على المدين باللام	وان	بغيره بغيره	ت	او يفتقر بغيره فان حصل	صل
رجوع منه في	ما	دفع عليه باب الكاية	واذا	امره تها فقد روى	روى
كلمتها من القربا	في	الرض بغيره بغيره	جا	ير الصرف ولا يفتقر	ا
والعقد المكاتب	بالع	فلا يفتقر ولا يفتقر	وز	امانه وهي غير	وغير
ماضية لا يعرض معلو	مد	صفة بغيره بغيره	العنة	فما فوقها	ولا
اقل من ثمن ولا بد في	ذلك	من قدر الثمن وذا المدة العقد	قلت	كاتبك ويفضل	صل
له العوض فقول على كذا	و	كذا اذا كان المدين	في	ذلك شرط وليس في	ي
حكمها خبار اذا تم	تم	ولا يجوز بغيره عقد الكاية	المذ	كورة على صفة وليس له	ه
وسمها في بعض عه	له	ولا يفتقر الا كانت معاودة	كر	وان المكاتب قوله	قوله
في نسخ الكاية والب	الامر	فيه ولم يفتقر الى	المكاتب او يفتقر	هو	هو
تا اذا مات السيد فانه	ذلك	يقول ان مقامه اذا مات	خذ	ما عليه او يفتقر	ا
له حقد شيء ثابت	ما	من المال ويكتفى ما لا يفتقر	عشر	ولاسدس وله طلب	ب
سعيده ولا يفتقر في	الحال	عليه وهو ولو كان ثمانية	رجلا	منها ابراء سكرى	ي
العقد ان كان موسرا	وفي	التقديم كاسوة المكاتب	ونذ	الموصى له به وبخاتمة فانت	ن
باع سيدته فهو على	سنة	بغيره بغيره	عشر	الا جاني لكن لا يكون قلبا	لا

عقد

الحاكم في الامور

الحاكم في الامور

عقد كاح ولا عقدا فيه	ست	مجانا الا ان سته ولا يعارض	ولا	ولا مكاتب ولا شاك	اشك
فاته لو باع باحد	ثلاث	مقيمة ثلاثة وثلاثون لغيره	حد	وهو ولد من امته قالوا وا	وا
جارية حكمه وبعق معه	واظهر	ان يكون المكاتب اذا وا	فت	انما بولده منها	ا
ووجب له حكمها	والذمة	التي في المكاتب لو استحا	لها	السيد واشترها رجل	ل
زرقاء ولو تركه في	الربا	طجمو معه عشرة ايام من اجرة العنة	الايام	وقبل الخلاص	ص
فيه ان يملكه بنا	صبة	اربع نفقة تلك المدة ولا يملك	من	امته المكاتبه ويجب	ب
اذا وطئها المهر	ولوى	مجرى غير الا ان اذا ولد من ذلك	ثبت	حكم الاستيلاء ايضا	ا
لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه ارض الجناية او في	جنا	على سيد او غيره وجب	ب
كمال الارض ما لم يقع	الجنا	لصمة تحت القيمة الاصح	ضد	يقول الارض يتعين عليه	ه
فان لم يشك	هد	له ما جاز يتعين وبعده ولو يقول	السيد	وقد انا فيه فعل	ل
ويبقى مكانا ونجب	الربا	به لقوله ونجب فيه القول	احد	هما باقل من الارض يقول	ل
هو بالارض مطلقا	ولا يا	فيها على عوض محرم وشروط	فان	كناية يكون هذا	ا
وضعها في فاسد	ه	نعم لو كانا عشرة ايام فاسد	عشر	عقود لوجود الصفة	ه
باب عتق ام الولد وهذا	النوع	من اسبا العتق من امته بولد	جارية	له في امه ولد وما	وما
حدث بعد مولى فالشرع	واصف	له بصفة وكذا جارية ولد	فا	ما جارية اجنبي قدس	قد
ذلك منها كاح او زنا	فار	تفاوتها حكم الاستيلاء لا يفتقر	ثبت	المالك حتما	ما
في الولد لمالك امه	ثم	انفقوا على ان اذا ملكها لا يفتقر	اها	امه ولد ولو وطئ	ي
سواء او شبهة غير لم يفتقر	بذلك	امه ولد المولى بشرط	في	ما وضعت ان يخرج	ج
الحسين بغيره والتخطيط	وكثيرا	لعلما يجوز ان يزوجها وخالف	ذلك	وليس له التعدي على	دي على
بيع المنة ورقيتها	و	الوصية وله ودام ولد الصراف	عليه	سائر الكفار	ا
عادت الى الاسلام	فو	فيها باب الاول	ان	الحكم في المراء	لم
سائر اذا اعتق مملوكا	ج	او اعتق عليه فله وله ولد	الحرم	من المعتقة ثبت بلا شك	شك
كونه لا ولا عليه في	ذلك	روايت المعتقة حرة ولا يفتقر	وف	لوالى الامه فلو	و
يجز عتق الاب انتقل	عنهم	ولا يفتقر الى مائة هذه المدة	التي	للاب للحد ايضا	ا

باب عتق ام الولد

باب عتق



ويعرفه الكف وهو الشايع المخل

نبي، متصوفا، وهو بنهم، لا يميز بينهم

والوقف وهو كون الشايع المتك

بنهم، متصوفا، وهو بنهم، لا يميز بينهم

و	ويخرج الى معتقه	ثم	اذ انما لا بعد الحد فان الولد يخرج	من موالى جده	هـ
ي	يؤخذ الى موالى آبيه	او	الولد بعد العنق للعبه يختصون	لها	واذا
ح	جاذا معا فلان	با	لتقدم الى الامم الا ان من الابوين	الاخ	س
و	وزعم بعضهم	ان	الحد من الابوين لا يثبت	لا	كن
ع	فيستقل في عصباتهم	و	يبنى على الترتيب المذكور ولا يرث احد	غيره	ما
هـ	هذا في الرجال	و	مدد القول في النسب ان يرث بالاولاد	ويخرج	قل
ال	العقبات من	وا	اشبهه او رثته وورثته ولده	وحا	اذا
ك	كانها الولد في غلبه	م	فانما لبعضها العرايض لا	شي	له
س	شي للغير في الملبت	و	وع بعد ذلك في ابر من ديونه	ولا	ا
د	فوقه ثم باقي الوفا	بف	فستقد ونفسه تركه	وما	وهي
هـ	هذه عشرة رجال	ا	لم لا يرثه وان	وبعد	ا
وا	والاخ وابنه وما	جعل	ذا شي اذا كان من الامم	وما	صلى
س	سابعهم الا ان لا يتر	وقفا	بعد ابنة الزوج والمعتق	و	هـ
قا	قالوا وبنت ابنه	و	سفلت ولامم والحد والاخت	ل	ف
ط	طرا فعل القاتل في	فرا	ع زوج مؤخره باطل لا يرثه	وليس	هـ
ا	الا عن اهل ملته	هذه	سنة المسلمين مع اهل الذمة	ولا	ي
ل	لقب الكفر اشتر	ولا	ان طوطي في غنمه من احد	يكون	دو
س	سبق احدهما اوله	بجكم	بعين السابق بينهما	ولا	ي
ا	الفروض كتاب الله	وبنه	وهي نصف من ماله وتلقا وتلقا	ان	مد
ح	بعدوهم عشرون	و	بعد الزوج والامم وبنت الابن	ويكون	و
ا	ابن الامم ثم الاب	و	ذلك مع الابن وابنه ثم جده مع الابن	وا	جه
ل	المعرفة مختلف فالزوج	ياخذ	مع اولاد الابن ونصفه ان	ذا	و
م	حين انما المعدم	المتقدم	من المذكورين يعاوم وجوده	ا	شبه
ت	تلك الواحدة	الربع والثلث	ثم الامم والثلث من ولدها	وا	و

كما في الفرائض

الاولى من الرضا

من

ح	حين يكون تولدها الذي	ذهب	ولدها ولد ابن فلان السيد	والا	ا
د	رجالا او اناثا وقد يعود	الى	تلك ما سبق بعد من الزوج والزوج	وكا	ع
ك	كلا الابوين وزوج او زوجة	و	الحجة في ذلك القياس ثم الجدة	والا	ل
و	وعا شتان امر الامم	و	الثانية الابن ثم امها التي في فروع	والا	م
ا	الاب والصحاح لها	سنة	لجدا وان لجمع جدها فاكتر استحقاقا	السيد	ان
ل	لم يجازيا وبعدت	احدا	عما حيث كان كالا واما البنت	فان	ا
وق	وقعت وحدها ولا تثنى	و	ما فوقها الثلثا ولا تثنى لغيرها	ما	لوا
ف	فما فوقها وان بلغن	خمس	الثلثا كما في الصلح لكن هذه	عن البنت	وا
وهو	وهو كانت هي والبنت	ولم	ميراثا الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	ذا
س	سبيل الاخت للابوين فضل	الى	النصف وللانثى نصف الثلثا	فاه	س
ك	كل احوالها اذا اجتمعا في	مصر	وف الارث على بنت بنت واخوات	القوم	ك
ون	ونعطي ولد الامم	في	ميراث اخوته وللانثى نصف الثلثا	الا	ن
ا	امثال الاب فقد	صحة	السيد مع ولده وكذا الحدوا	زيد	ما
ل	للحد مع الاب شي	ولا	الحا فدمع بركة الحد مع امه وازيد	امر	ق
س	سبيل الى اخراج	ح	نصف الامم وجوده اما ولده	رت	ب
ا	الاب والجد والولد	واقا	الكل ولد لابن مفا هو نجب	الاولاد	ل
ب	بولد الاب والام	مد	مع ثلثة الابن وابنه والاب	ولدا	هـ
ع	عليها وصفت	ثم	بالحامم الاب والام ايضا	و	ا
ال	البنات الثلثين	رح	بالان بلا الا ان وجد	هذا	و
م	منهن في الرتبة اوسفل	منها	فانه بعضهن مثل حظ الانثى	ادنا	هي
ت	تاخذ نصفه وكذلك	سا	الاخوات من الاب مع اخوات من	الا	ا
ح	حتى يكون لمن اع	و	لما يكون للفروض اذا اراد فروضهم	ربعا	صل
د	جعت السهام عابثة	وفي	زوج وامه وبنات وامه	فان	ي
ك	كذلك الاخت	سنة	الاخوات وهم الثلثا والقريبة	كان	هـ

بنهم، متصوفا، وهو بنهم، لا يميز بينهم



وكان عليه والتبلي هو زيادة

في قوله تعالى ولا تحلفوا

و	أخذت لأم ثلثا عائلاً	انتهى	والزوج نصفاً ثلثاً مثلثاً	عائلاً	الله علم باب العصة وكانت	ك
ا	لعصة فيما ذكر	و	الكل من بين اللقيت أنى	والكل	ان الابن كما روى	د
س	سابق ثم أبوه وان سفل	س	وجه الأب ثم الجد	بلا	ان لم يكن أخ هناك	ك
ك	كذلك الاغ بعد	و	أبى بعد الأب ثم أبوه وان سفل	ثم	العم بعد ثم يقول	ق
ا	أبوه بعد ثم	و	نعم لا بعد ثم أبوه وان سفل	ثم	ما بعد على هذه الصفة	ة
ن	نعم لا بعد ثم أبوه وان سفل	و	نعم لا بعد ثم أبوه وان سفل	ثم	ما بعد على هذه الصفة	ة
ن	نعم لا بعد ثم أبوه وان سفل	و	نعم لا بعد ثم أبوه وان سفل	ثم	ما بعد على هذه الصفة	ة
م	من ذوى الفروض امر	و	بأبوينهما وأختها	فان استوى	على الدرجة منها اثنتان	ن
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الأبوين منهما وأختها	ما	خلا الابن وان سفل بكي	ي
ي	يعصب لأخ أخته وما منهم	أصلاً	من يشاركه أهل فرضه إلا ما	كان	من المشرقة فانتها	ا
ل	له فتركه إلا لأصلاً	ح	وهو زوج وأختان من ولد الأم	و	من الأب والأم	ا
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الأبوين	م يشاركه فيما	ا
هـ	هو فرضهم العصة إذا كانا	خا	للأبوين وبقي الثلث ما	عر	فأه حقاً بقيناً وما	ما
و	وتع فيه التردد فلا تخا	الف	أنه يوصى فاعده العصة كما في أبو	اب	الولاء فان فقدوا أحد	حد
ال	الى بيت المال	و	الله علم باب الحدة	والا	خوة إذا حصلت	لت
ت	زكاة واجتمع الجد وو	لد	الأول الأم أو الأب فهو كاحدهم	على	ان لا يزيد الثلث عن	ن
د	ذلك فهو فيما ذكر	الظفر	بأن الثلث كل واحد قد يحد عليه في	البدي	ية من لا يرث وذلك الشئ	ي
ي	يكون اذا اجتمع جد	و	أخ من واه وأخ من أبي	من	أبى من أبي	د
ي	يرد لأخيه وأنتما	قصد	على هذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المعادة ولو	ل
ل	الحق من بكون	ن	له من الثلث العظم من ثلث	ما	ببقي أو سدس كل الشئ	ي
و	وما بقي فله لأخوه	ثم	ان لم يبق سقطوا للثالث فيما	أان	علة مع الجد فيما سوا	ا
هـ	هذا المسألة ونسبى	لا	كثيراً وهو أن زوجة الأب	و	منها نصف المبلغ	غ
و	والجد أيضاً	ح	السدة ولا الثلث فهو إلى خمسة	الا	ان حقه لا ينصرف	د
ذ	زائد على الجد بل المنسوب	إليها	من الثلث من بينهن	الا	نصيب ونسبهم فيمن	من
ي	بقي الساقى منها	و	نصف السبعة عشر من الزوج	سبعة	وللاخت نحو	حو

الأم

منه سائر على الولد الميراث

في قوله تعالى ولا تحلفوا

ا	اربعة ويكون	ا	لي	لمجد كما كتاب النكاح بكون تزوج	وما	له فيه غرض	ض
د	داع ولا يستحق الاعراض	عنه	الحاجة اليه يستحق تزوج من	دلت	واستحققت ويسوع	غ	
هـ	هذا العقد بنفسك	و	بوكيل فهو ان قبيل ونسب لكل	احدا	ان يطلب امرأة غرض	ن	
ح	حسنا ودينا واذا	ا	في عقد كفي الصغير اذا استصوب	الا	بأولجد تزويجه في	ي	
ر	رأيه زوجة من	الملك	الدله الميراث ان لا يقبل فلا يمكن	اباه	ان يعقد له وببشر	ر	
ف	في لافافة فان دامت	الحياة	على له ولم يغفر له الأب والحاكم	وما	للسفيه ان يزوج اذا	ا	
س	سأل بل بزوجة الولي	فا	ان اذن له في العقد جاز فان عيقل	مر	أه تعينت ولا يخلص	لص	
ا	الولي من الطلاق إلا اذا	قام	له شئ فان اردت تزوج عتق	دلت	عقده بنفسك بخلاف	ف	
ك	كبير فانه يعقد بالاذن	و	لم يغير المختار للنكاح بكون تزوج	باحدا	فان احتاجت ولا تعرف	و	
ن	ندينها والمراة من الا	يا ما	اذا دعت الى الخروج على	الا	وليا تزويجها واذا واذا		
ع	عقد الأب والجد بالبر	وعلا	من غير استئذان جاز لكن ان كانت	أية	للزوج كى وان	ان	
ل	له بكون بكر لم تنكح	ا	لأبادة ما بعد البلوغ وبزوج أمته	واذا	طلبت النكاح فالأيقاف	ف	
ي	يُسحب ولا يجب	و	لا يقع نكاح المرأة الأبوين والعصبة	والعصبة	الأمه فوليها ان تزوجت	ت	
ال	السدس وبزوج أمه المرأة الر	جل	كذى زوجها والى العصب الذي يحد	بغير	والأب ثم الجد لا يراحم	ح	
و	واحد منهما	وبو	بعد بالاع ثم أمه على رتبة اليرث	وسوى	بعضهم بين أخوين هذا	ا	
ت	تكون أخوته للأبوين	و	آخر للأبوين خلافاً للاستوى	و	زادها فضل لم يستحق	ق	
د	دون الآخر بل لو كانوا	جما	عقده أو أمهم من الولي شرط فلا	شئ	هي الحرية والبلوغ بل بل		
ال	العقل وان لا يكون	ر	دى النظر لغيره وذكر في القاف	خلافاً	ولا يضر العما وقالوا الوا		
م	مضى أخذ الولي كان	الاول	من بعده ولا ينقل العينة الى الا	فخص	درجة وكذا لو	و	
ج	جرا عضل بل حكم	سنة	الله ينتقل الى السلطان	والشئ	من ذلك الغائب اذا	ا	
م	ما وكل تركه اولى وان	اد	ادان وكل استأفى النكاح لا الجير	مثل	الأب والجد والسيه أيضاً	يضاً	
و	ليس للولي أن يُبنا	ج	الإيجاد الميراث لنفسه ولا لغيره	من	فولهم ان الجدة ان يوجب ويقبل	ك	
ع	عقدت ابنه	و	ابن الصغير غير الميراث	قام	له حق الولاية منهم	م	
و	ورضاها ولو كانت	سنتين	من مثلها أو صبي بعشرة ولم ير	الاول	بذلك لم يكن	يكن	



والنقل ما زاد على الوند المجمع  
في آخر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والبرهان

استأجره جازراً	جمل	القول الكفاءة على المساواة لا	غیر	تبا وبنائوية واعمالا	الا
لا التقي بالنسبة	الى	العرية كقول ولا غير القرضي و	الحاشي	كقولها ولا غير	د
تقي وحتر كقول من	يعز	الى المأثرة والقوى ولا يحال للتاجر	وسو	بين مغير وموسر ولو	و
دبط نكاحها بغير كقول	ودن	عليها انما يطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط ان يلق	ي
فيها الحوية ولا بد	في	الشاهد من دون عدالة وكفى مستوا	وحا	شتمع والبصر لا	ا
يكفي عاديها ولو وقف	مدا	و بانق الشاهد بان العقد لا	شي	ويشترط انك قوله	كقوله
للزواج رخصتك او نكحتك و	ر	العلم وقبول زوجت او نكحتك اذا	زيد	بعده نكاحها صح	ح
منه ولا يخطف اعني مصاد	سته	ومخرجه عمة عري في الاصح يجب تسليمها	و	حملها الى حيث يريد	د
ان اطاق الاستماع و	جمل	لها اذا كانت ملة ثلثة على	خلاف	فيها ولا ملة تستشكا	تا
او قد ملكك	الله	وقرأ فسلم اليه او نكحها ان باخذ	الجل	بناصتها اول ما	ا
زاره ودخلت في	جنا	او يقر باراد الله لكل ما في صلبه	واما	الستفرقة التثقل	ل
دون سفر خوف الطريق	ت	ولا يطاقها ايضا ويخرجها ان ياتي	بما	الاستماع متعذر	د
الايه لعسل الخيض و	عد	لم تكرار ما يحرم من النكاح	خلا	فان تحرمها ومترتدا	ا
دان بالكفر بعد ان	ان	اسلم بغير نكاحها وكذا اختى المشكل	وما	ذلك المحارمة وهو	و
على ما قرأت و	ماوا	في التزلزلات ان علون	و	البنات وان سفلن ومحرور	ون
ال اخوان	ثم	انما الاقرب والاعلى والحالا	ليس	هذا يخص بالشي في	في
وتيرة الولادة فقط	بل	انقوا لكل على من الرضا ع	ولا	محل امتهات امراته واما ما	ما
دخول الزوج بها لا	هل	اعني المرأة فيحرر عليه بناتها ومن	كون	من مروعها ابد او الخطر	ر
تخل في امتهاتها من	العقد	وكذا الموطوء بملك او شبهة	فانك	تختب امتهاتها كما دروا	وا
بناتها وان سفلن	والحل	باقية تامن وشرت بشروع	في	ماد والفرج ويجب	ب
عليه ان تختب العقد	على	زواتا وانما ان سفلوانه	الوج	للحرير قد لا يبقا	ا
في ملاحق امرأة	اما	منه نكاحك وعندها لا يخرن	وا	ذا فارقها حملن	ن
احرار واعلم ان الا	مه	لا عمل الملك على الاطلاق بل الحلي	المنفي	في النكاح على البناشير	شر
هو مني مملوك من يبه	ولده	لا يحرر احد الا بالقران او كذا	في	اليه العتق اذا	ا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والبرهان

سباه او يملكه بنفس	الملك	ولا عمل للمحرر كاح الامه مة	على	الاطلاق	بل	ل
بحرف العيب والعجز عن	الا	صدائق تحرة وان يكون سلة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا	ب
خلاف والتعقق له	ا	فضل وبحرم عليه نكاح جارية الان و	حال	يصير لاحد من الناس	س	خ
في زوجية الامه ملك	ا	ان يبيع نكاحها وكذا يجيز عندنا	يقول	اذا ملكه لم يبق	ق	د
فيما بينهما نكاح فانه	العا	لا يكون من يملكه وبحرم عليه من	قام	بلعسانها	او	ف
وصل طلاقها نكاحا والتا	س	مجموع على تحريم لعدة من غير	الناس	ومحرم نكاح المحرمة شدة	م	و
اكثر من اربع حرام	وكا	له من ملك البين ما شاء واما	العبد	فلاجل الامرج	ع	ا
له بل امرأتان ومن	من	المحرر والشعاع وكل المخلد وفيه	خلا	وقد خصص	ص	ل
تحريره امهل العلم	بما	اذا شرط في العقد بطل اذا	زيد	فيه شرط خيار ولو	و	ت
سامته ما بنا في العقد	و	شرطه قبل ان يطل او اذا انها	وما	يطاؤها الا بابت او	او	س
بان انه لا نكاح بطل	الا	المعدة الصريح بخطبها من	عدا	زوجها الا اذا اطلقها	ا	ب
يومئذ ثلثاه وليس من لا	دب	ان يراحم غير خطبة فان خطب	زيدا	ولا واجب قبضه	د	ي
غيره يات بخطبته	و	نكاحها بالخير في النكاح اذا	و	جداخذ الزوجين جنونا	ا	ع
من الاخر او كان له	الفضل	عليه لقام من جدام والبرص	ليس	به مثله كان	ان	م
الحباله وكذا ان كان	بمتر	صاحبه في الاصح وبحوة	ز	له الفسخ اذا استعرض	ض	ا
زوجته وتفاء او قرناء	ثم	لها الخيار اذا عتبتا جنونا ولا	يد	ومر امدا الخيار	ثمة	ز
يجوز لهما الفسخ	يا	العيب حادث ايضا ثم انانظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل	ما قبل	ي
دخوله سقط المهر ولا	يعو	دها منه شي وان كان بعد فقد	يكون	العيب حادثا فاذا	ا	د
علم حدونه بعد وطئ فسخا	استقر	الاستقرار كما قبل وطئها وبعد	ز	واحها او مقارنها قالوا	لوا	ع
لزم مهر مثلان جمل وان كان	امر	له ولاية اجبار فليس له ان	يد	خل العقد على من هو	و	ل
يوصف بالغيوب المذكور	ه	ولا وليا الخيار بحرم وخدم ورضاد	او	جد مقارنها للعقد ولو	و	ي
ارادوا الفسخ بها	و	كانت حادثة لم تحرم المرأة عليه	واذا	ماقا لتا عتبت واقرب ذلك	ك	ا
للمحكمة او قامت بيته على	الا	قوامه بذلك او كل تخلف	لزم	القول بان يومئذ بعدا	ا	ل
سنة فاذا انقضت	اطا	السنه فلها الفسخ واذا ارادت لزم	م	ما ذكره من ان في الحكم وان	ن	س

باب النكاح في النكاح



المصنف اخرج من كتابه في الفروع

بسم الله الرحمن الرحيم

ب	باشرة باله وهي	بنة	بعد انشا كفا ان يكون مد	خلا	حشفته فان كذبت	ت
ب	بكونه قد وطئها	وكان	يدعيه فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر لاصل	هل
ب	او على انه	من ولد	فمنه فان خلاصه صح في الاصح	واذا	شأت فصح وهي	ي
ل	لو شرطت الحرية	او مكا	ناتس النكاح الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله	ه
ح	خرجت به المثل والفا	بل	بانه رجع على من عزمه ضعيف	بالا	جماعاته اذا جا	جا
ل	في وطئ لامة	يومه	بولد لزمه قيمته ورجع على العا	ان	خرج على امير	ز
ف	في صفتها فاشترطت	استو	عليها ولا خيار في الاصح	شدة	للامه الخيار ثانيا	ا
ع	فيما اذا عتقت	وهي على	نكاح عتقها فوراً في الاصح	فان	ادعت الحمل يكون	ن
ا	الخيار انما صدق بمينها وا	حر	رت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شأ	الفسخ الى الحكم ويكون	يكون
خ	خبر مهرها المرفوع	ص	ان رجوع العبد بالفسخ قبل	وان	رفع	د
د	راجع الى مهر المثل	ومؤ	هذا اذا العتق قبل الوطئ	وان	تقدم الوطئ فالمرور	وي
ه	هو وجوب المستمي	و	الله بام من تحته كتابته	اذا	شأ	ا
ح	حلت له ودامت في ا	سر	ه وان كاحوسية او متكررة او نوا	نصب	فان كاذب الدخول انصرف	ف
د	راشد او فرق بينهما بلا	تردد	ان كاسلا بعد الدخول فانما	يقول	ان اسكت هي	ي
ف	في العدة بان النكاح	غير	منقطع حكما بالفرقة وان كان	الا	الاسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعد	ها	ذالوطئها في العدة وافتراقها	ان	يعطيها مهر المثل	ل
ا	اما اذا وطئها	ثم قبل	الاخرى الا في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافوخمس فاسلم	فان	الملك في كل حال باطلا وان سلم معه	د	جرناه عنهم حتى يصح	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	تفاعلهن حتى باحد من	يد	فان مات ولم يعين في	في
ر	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى من ميراث حتى يصطلح	ولا	م والبنت اذا التقت	ف
ا	البيع في عقد باحده	وحر	امينه وطئها جميعا اسلمت احدهما	ان	لم يطأها يفسخ	ع
ل	لبيت وحدها كذا اذا	د	فلان بنت فقط وان دخل الام	فلا	يكون الا حر بمسما ووردة	د
ق	قول ردة	تصير	اليه وهاون اسم ورجع اما اذا	زيدا	سلم معه وهو ذو	و
ط	طول من لا يخل له	الكا	نكاح الاما انفسح نكاحه	واذا	كان من لم يجز مؤ	و

هذا هو كتابه في الفروع

بسم الله الرحمن الرحيم

ع	عليه لزمه بلا	ر	انما واحدة وانما يدين حرة	استن	هال نفسه وحينئذ قد	د	
ح	حرره عليه لا مأوا	بقيت	على	كفرها الحرة واسلم الاما وقف ارض	بلا	شك على اسلامها فلو	و
د	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مة عليها ان سلمت العدة وان عتقت	سما	الشقاوة عليها فهو	و	
ف	أختيا لامة على الترابط التي قد	متها	يا ويقلو سلم موراثته	فان	اعتره اسلم قبل خروج	ج	
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	خباوا اسلم كالحج فيه الفسخ متى	شأ	او نكاح منعة يبقا	ا	
ح	حيث افرق بينهما	امير	الزواج وتزوجه او جازا في	رفع	النكاح فاسلم ولم يجاوز	ز	
د	رسم العدة والتلث	فر	وجها منه التفرق بينهما اذا	وان	اسلم بعد انقضاء مدتها	ا	
ف	فبقراوا فمهرها وما جرتا	والدين	النكاحا عليه حين نكاحا	شأ	مات اقر عليه وان	ن	
ا	ارشد مسلم او اردت	ز	وجم ولا قبل الدخول فبقراوا	جر	ت بعد الدخول فيكون	يكون	
ل	لها مدة العدد لا ز	مادة	ه ان اسلم العدة اقر او لا حكما	منع	الوقت بالفرقة والكافر لو	و	
س	سلك ديناً غير دينه احد	وقيل	او يدل في الاسلام	وكو	يقول	ص	
ا	الدين الذي انا عليه و	اصحا	لم يقبل منه الصداق	جا	وذا النكاح بلا	ا	
ك	كنه ولا قبل والاستحيا	ب	ان يحب صداقاً يحب صداقاً على	في	وصداق سرتي فهو	و	
ن	نافذ فيما عتقه والا	بن	الصغيرة وما كثر من مهرها وان	القرا	في الصغيرة كذلك	كذلك	
من	منع الولي من	ا	مكا	ز الزوج كانه مهر لها فان اقدم	م	الولي وخالف قالوا الوا	
ا	او جنتا مهر المثل ولا قا	بل	بالسقية كثر من مهر المثل و	لا	العبد ايضا وهو في	وفي	
خ	خراجها ونجارتها	وكا	اليد مشغولة لا يقد يعلق بها	سما	اذا تزوج فاسدا فالصدا	ق	
ا	انما يعلق بدتمته لكن بعد	الوقت	لا يكتسبه ربه ولا يعلق بغيره	زيد	من ذلك وفي قول	و	
ل	لها عليه مالها	في	النكاح الصحيح المثل تغير شيئا	ولا	من يساويها هنالك	ك	
و	وليس يجعل مهر	العجبة	للشبهة العربية ومن كانت	زيد	في جمال او مال او شيء	ي	
ت	تخطي به اعتر ومن لا	بو	جدا عصبه وليس له من ذات	الثا	منهم احد شاع	ع	
د	دفع مهر مثلها القو	م	الافريق اليها ثم البلد حكمة	وعلا	ان ما جاز	ز	
ا	ان يكون ثمنها في	الثا	بما يبيع وان يكون صداقا	سما	لها الملك لومات او	و	
ل	لو وطئها ولو قالت لا ترا	في	الا مهر وكان لا يطأ جازا وان	وا	فقط لا اشتاع ولو	و	



المجموع وسكاننا في القصور والجند

1866

٢	مهرها عساً فلقت	١	و استحقت اوردها بعين طوليها فرض و لنا	خذ الحاكم مهر مثل فلان	ي
٣	جملة المستني قدر	القرن	ومهر المثل لزم الالف	و ان تسبق الفقه بارساد	د
و	و نحو قبل الدخول سقط	من	المهر حقها اما اذا كانت	الزهر بالفرقة له بان او وقع	ع
ع	عليها الطلاق او الترم	سنة الاسلام	او اريد جمع القضا	المعروف ما الزيادة المنفصلة لو	و
و	ونعت زيادة فلا نصف ولا	نقص	لها المنفعة كزيادة اوضا	فه بالشي ونحو فموجود فيه	و
١	الحاد للزاة من تسليمه	١	و تسليم قبل الزيادة وان نقص	قا الزوج بالخيار ولو استها	١
س	سكنة عيه وهو قدر	سنتين	ثم طلقها كالتزوج يستين ولو فرض	لها صدق في العقد وبعد فابرا	١
ك	كافله او لثامته لم يصح	و	لو وثقتها فله بالالف بالفرض و لا	صدق فان فرضها جعل	ل
١	الفرض كالمستني فان فرض	سجما	وطلق قبل الدخول ماله هو لا	زومة بثلثمائة وخمسين ولو	و
ن	ناهرها فلم يسرع	في	الفرض حتى طلقها بغير المثل الا	له اذا طلق زوجة	ج
ما	ما فرض مهرها ولا مال	جما	عاشرها طلقا رجب مهر المثل	في تكايج مهر فاسد و طلقها	١
ب	بغير دخول فاتها تز	دي	بصفه و ان جعل صداقها مهر	مثل ولد عليها ضمان	ن
في	قيمتها واذا اعسر بالمهر	ومو	فقد سقط قبل الدخول سقط طلق	قوا ان ادعت الوطى ولكل	كل
١	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلاف قدر المستني ومجران على	القفا في التحالف ثم تزدهما	١
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اعله الزنا طوعا المنعة	ولفق اذا طلق منه	٥
ق	قبل الفرض ولم يتدل	مكا	لها بالجماع قد بانة لزومة المنعة	وما المطالبة قبل الدخول لزم	م
س	صاحبا نصف المهر با	بل	من المنعة واما السبب فانه	القولين وجوبها	١
د	رفقا بها وان تسببت	الى	الفراق برة ونحوها سقط عند	ذلك وسقطت شي وهو كون	وون
ن	المنعة بثلثين ومها وان	صعد	عنها فمطلوب انشاها فيها	و تناذعا فالحاكم يقدرها	١
ي	نظرا في حالهما بما داء	ه	طه عليه باب الاثم المذو	المن حترم والتسبر قالوا	لوا
ح	يستحب زكوة والولاية في	١	الغرم شاة واجبة ولا حائل	نحوها فرض عين عليه ولو	و
ج	حصلها فليكن من خالص	الملك	والا ما في اليوم كذا تسببت	سواهم انما اذا وصل	١
د	ذكره افيه	ان	ان يفطر ان كاسطوعا وان كان	دا خل البيت مكروها	١
ف	في طافيه قدر	على	اذا زله لم يحضر عشرة النساء	الزهر بجان لا يكونا	١

۷۳

حرف كافي من التلخيص ايضا و

البرقعة

ح	عربا بل يعاشرن بالمعروف	سائر	الاموال لا شريطة على دينه ولا	بضاً	على نود افي القسم وكذلك	ل
ف	في المسكن ولا يجمع في	انطا	بين امرأتين الارض ولا يطأهما	وا	لاخرى ماضية وليتبع اثر	ث
س	سنة النبي صلى الله عليه وسلم في القسم	المن	في اتباعها ولا يندوا احد الابقرة ولنا	خذت سنة والعدة والضعف	ف	ف
ا	الكابض وغيرها قسمها	وجي	بالحديد البركة سبعا	ولا يقضي	ذلك ويقضي وينقسم في	ي
ك	كيفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضا ولا يرد الوطى في	ولم	بح المساواة بل انا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	مسحقة من فريز باذنه حاجبه	احد	نائه فهذا شعار	شعار
من	من سكت نفسها و	العا	للتسعة في حاجتها يسقط حقها	و	ان امتنع من انشا	ا
ا	التسعة صحته لم يلزم	م	القسم والحرم يساوا رة دون	الغري	الابقرة فان فعل	ل
خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ة لصونها مع القرعة لا يقضي	وما	لها ان تقض	فص
ال	القول ليهبة حقها الجا	ر	في القسم لصونها الارضا واذا	ا	رضى فوهبت لها	ا
س	سها ملكا رسا	سة	الوجع ووجهه لا تهاجر الحاجة	شبه	بالجواز ويحترمه	م
ب	بغير حاجة وان قصد	الكلية	فليس بينهما الخول ولا يجوز	ذلك	للا من	ن
ب	بعد ضرورة وان اطال	في	مكة لا لا تهاجر او يقضي	وتد	نهارا لغرضه هناك	ك
ا	اما الامة فلا	تغر	فيها الحق في القسم واما اذا	ت	انما عه المكره وكونها	ونها
ل	لا تحق الى فراشه	وفي	عذ فان شرت محرما فهو باطلا	بلا	تبرج ولا ضرر	ر
ع	عفيف خفيف وهو اذا رخي	ر	سنة في منع حقها الاكه القفا	فان	علا	و
ا	اشد الشقاق واندر	ست	انار الصلح بعد حكم حكم	فم	وحكما من قومها حتى	ي
بض	بضع الحق موضعه	و	بالمصلحة وكلها على الضم	وبد	المصلحة بان يرضا	ا
ا	الزوان يحكمها في الذ	ستين	الصلح والطلاء في هذا العوض	با	لقبول الخلع لا يخفا	فا
و	وجهه صحته	اذا خرج	من نصح عمار مكره وحري	لشع	بابا حته عند خوف احدها	ما
ا	الغرض عما بسحق	عليه	الاخر وكافة على الاطلاق ثلثا على	مثل	خول الدار فاذا اذاعها	ا
ن	نفعه ويخلص وكان	المظفر	بقا الزوجه عند الطلاق	الاعط	ان المال في هذا	ذا
س	ليس له الى الولد والسيد	وخل	في ولا يستبدع ولا يخلع تسفيه لا يعا	رض	في القول بطلانه وما	ا
ك	كان من الامة فلا	خر	ج ان اذاعها تعلق كسها	و	تجارها فان فقد افحن	ن



ما بقي كذا في سائر الكتب

في سائر الكتب

ن	نحوه بدتها وان لم يزل	من	نحوها فلو بدتها واذا حصلت	الما	حده من الولي وعرض	من	
م	ماله وخلع الصغير	ن	ما من مالها فلا يسأل	و	غير ان جناح حرم	م	
ا	الفضل ويجوز خالعه للزنا	ه	مع نفسها مع اجبي ويصح خلع	الز	وج بلفظ الطلاق	ما	
ب	بلفظ الخلع مقدار فقد حذر	م	الا كقول ما نصح حري بالرجوع	ياح	ولو مهر مثل ومطلق	ق	
ق	قال طلقك وعليك الف	الز	منه الطلاق وان قبلت	والد	له في الرجعة ولو ذهب	ب	
ي	بطلتها فقال وهو مير	يد	ها طلاقا باللفظ قبلت بان	و	لزمها الالف وان قال	ل	
ا	ان ضمنيت لي افا نوذ	به	اذا طلق طلاقا ضمنيت واجابت	الدا	على فور ابانت ولزمها	ها	
ل	له الالف كذا ضمنته	ثم	لو قامني في الرجعة	د	هما فانت طالق فنقول	ول	
ح	حصوله موجب للطلاق	عاد	تلك الجواب فوراً على الزاخي	و	ما جاز صدقا كما تقدم	م	
ذ	ذكره جاز قوله عوضاً	من	المخالف في الخلع وان ذكر	الد	انغ عوضاً وله يكن	يكن	
فا	فاسدا يلزمه	غير	المشترط وان كان فاسداً فكلما	لو	لا يصح في الاصل	اصل	
س	سبيلها البيوتة الا بعيل	المستمي	ورجع الى المنزل	و	لو قال متى اعطيني يوماً	ا	
ق	قالت طالق ولم	بقابل	بوصفه فاقبله طلقاً عند	الك	فوقه واستحق مهر المثل	ل	
ا	اما القيا فلا بملكه	وفي	ما اذا وصفه بصفة المملوك	س	بملكه والمعبان لم يكن	له يكن	
ط	طبقاً به دقة و	غا	د الى المنزل او طلقها بزوج على	و	في فخرج مودياً	ا	
ا	اوجبا البيوتة ولز	م	تكراراً يزوجها وان خرج	الذ	كأنما بانث وجعل	ل	
ل	له مهر المثل واذا	ا	قالت طلقني ثلثاً باللفظ فطلقها	و	احده استحق ثلثه واذا	ا	
س	سكنت منه الطلاق بها	ان	طلق بمسكين لم يمسح	والق	ض على من هو	و	
ب	ما خلع قبلها ان يمشل فان	جا	وذا ذنت فيه ان الزنا له فلا	س	وان سكت بها الزيادة والا صل	صل	
ب	بان مهر مثل سواك زيادة	بكا	الناس يملها ام لا وان اطلق	و	حب الزيادة عليه دونها	ا	
ا	اما خلع المرض فلا	قال	باسم الله وانما في ارضيات	الضر	بالمرض خيست	ت	
ل	له يزوج على مهر المثل	ا	و	جنباً من المال وان جا	و	ذنة فالزيادة من ثلث واذا	م
ح	خلاف من الزم من	ا	من صدق او دل على طلاق سوا	المر	ه والامة جعل	ا	
ن	في نكاح القول ولها والدوا	هم	المبدع وان اختلفا في حيا	ب	قدما او صفتها او لم يزل	ل	

بطلتها

والقطع فاسقاً لا يقبل الاخذ

في سائر الكتب

ي	بطلتها طلاقاً فان	ا	لمرجع الى الخالف	وا	طلاقاً بمضي	ي	
ف	في كل زوجة واما	ا	لمسك فلا يطلق وكذا الضيق	والطريق	التي يطلق امراته لا	ا	
و	وصول اليها بشرطه العقل	وجعل	طلاء السكر اثم من بعد السيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا	فاذا	
ا	اكره بحق فلا خلاف	بينهم	في نفقته وثلث نفقات	والر	بقوت يلقين وبثبت	ت	
ل	للكل الحار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلق نفسك اتي	و	قت شئت جاز التأخير	ح	
قطع	قطعاً وان كان	ما ولاه	بقضي خبر كونه طلقاً لنفسك اتي	و	قت شئت جاز التأخير	د	
فا	فاما الطلاق	فان	له ثلث الا وطلاق السنة وجوباً	السو	ال عنه ان يترك	ك	
س	سبيلها طاهر قبل الجماع	ثقة	حر	ام وطلاء البذل طلاقاً	ق	طاهرة قد جمعت	ت
قا	قالوا وبالعوض باحة الاصحاب	ب	قا	ما المباح فلا الايسة والقصبة	والكا	مروءة في البدعة لما	ا
ط	طالت فيه لعدة فخير ما	انكر	ان رجعا او يقع الطلاق بالفرج	نو	ي اوله ينو مثل	ل	
س	سراج وطلاق وفراق	والولا	ية الكا لستة فستطر والكا	ت	انت خلية والحفي	ي	
ب	بأهلك وقد لزمك العدة	وقبل	نكاحك وانت وبابن وكاليسة	وكل	ما تقارب هذا فاته	فانه	
ب	به لاحق وليس حكم	ان	الطلاق وقال اختاري فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوباً	ا	
ال	الطلاق فوراً صح	وجها	عة قالوا ما لم المجلس فلو	تذكر	انما ما اختارت	ت	
ت	ثبت قوله بمينه ولو قال	ا	اختار ولكن لم يوافق قولها	وبو	خديتها ولو يكون	كون	
ق	قوله طلق نفسك فاجابت	الد	عوق قالت بئسنى طلقك	ذ	وقالت طالق وذكر	د	
ي	يومئذها تريد يومها او	ا	ما ذكرها يمكن قبل منه	وكذا	لو قال هو	و	
ل	لها انامتك طالق فان	الشر	ع جعله كذا واما اذا اعد	او	كثير وغير من اشياء	يا	
و	جودها لا يقضي النكر	بف	بالفراق لا ينفك	و	قال نعم طلق ولا يجوز	ولا يجوز	
ا	ان يقضي عليه بالطلاق	و	قد قبل له الرجعة فاقول	كل	خبر كيدها شعيرها	ا	
ل	لها اذا اطلقت	لولا	مريضة الطلاق ولو قال بغيرك	او	غيره كالتعرق ونحوه من	ن	
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق كذا اذا قال	في	قوله انت طالق امردت	ت	
ح	حصول ثلث وقعت	فخر	وجه هذه الصيغة هو	بد	لها ثلثاً فلا يكون	كون	
ذ	ذلك واذا قال	الد	الرجع طلاقاً وانه ان ياتي	ن	نوى موجب الحساب	و	



الذي هي من اجزائها وندرجها

ما قد ذهب من اجزائها وندرجها

ا	انسان وان يزوج واحدة	وا	ما قصدت من ان يزوج واحدة	ب	يعرف الحساب قصد التخصيص
ل	لها جرحه طلق واحدة لا	ز	او طلق طلقا طلقا	ل	انسان ان طلق طلقا قبل
د	ذلك طلقا او بعد	و	جطلقا للوطوة او غيرها طلقا	ا	منه لو قال المدخول بها
ي	باد انت طالق انت طالق	ج	فان قصدت واحدة والا فهو	ك	اثنان وغير الوطوة بذلك
ذ	ذكر انت طالق	و	احد فقط فاطلق فطلق	و	فانه يقع الثلاث ولو تفرد
هـ	هو طالق نصف طلقه طلق	ل	العلماء طلقه ثلثه ايضا طلقه	ح	سب طلقا وكذا يجب
ب	بقوله نصف طلقين	و	في نصف طلقين طلقا لا غير	ث	انت طالق الربع
من	من طلقه خمس طلقه سد	س	طلقه طلقه ولو اني بالوا	ا	ثلاثا ولو قال بعضهم
ا	او قعت نفسها طلقه افضل	ل	من طلقه طلقا لو كانا	ك	صلوات اربع اقربى
خ	خمس طلقات يهن وصل الى	ل	كل واحد ولو كانت طالق	ث	او من البيت
ر	راحت بطلقه وكذا ملأ	ز	ومثل ذلك وطول الطلاق	و	اعرضه وقول الحق
هـ	هي طالق اكثر الطلاق	ف	احده وكذا اكل الطلاق	ل	لها انت طالق اول فاته
و	وضع باطل ومن وقع عليه	و	عدد طلاق لم يرفع كله	و	يرفع بعضه بالاستتيا المعرف
ي	باني متصلا على العوا	ل	فان طلقا ثلثا او ثلثا وسوا	ل	طلقا ثلاثا بخلاف ما
د	دونه لو قال لا امرأته	د	حرف طلقا ثلثا او طلقا	و	والقد المستثنى انما يقصد
م	ما عليه فاذا قال الفر	ن	لها طلقا اثنان او واحد	ب	من العلم طلقا
ج	جميع الثلاث او حسا او ثلثا	ف	نظا اللفظ ولو اطلقا اثنين	و	علقته من طلاق او
و	وصية او عتق او نكح	و	غير على مشية الله لم يعقد	م	شيء باب الشرط ما
ع	علق عليه الطلاق كما بان شر	ح	وقع بوقوعه فاذا قال	ف	ذلك انت طالق احسن ما
و	وجد من الطلاق وانما	و	طلقا لثلاثة او من طلاق	ب	عنه او طلاق الخطا
ا	او استحل الطلاق او امر	ل	او طلقا لثلاثة او من طلاق	ن	قال ثلثا بيا
ل	لثلاثة نصفها	و	او طلقا لثلاثة او من طلاق	و	فان طلقا في بائي حال
ص	صارت فيه وان قال خطا	س	او طلقا لثلاثة او من طلاق	ف	فانه يطلاق في كل طهر
ك	لا يقع طلقه	و	لها طلقا لثلاثة او من طلاق	ك	يدكر ونسوى طلقه ثم

ما بعد

ما قد ذهب من اجزائها وندرجها

الذي هي من اجزائها وندرجها

م	ما بعد حبسها وطلوها	ل	الحمل ثلثا او علقه	ا	ان يقول متى
ما	ما حبست حبسه فقد	ز	عموا انها لا تطلق	ك	في الظاهر ولو ما اذعته
ق	قلها وانكر قال امر	ب	ها او لقول قولها او قال امر	ش	حبسها وجب
د	دخل الطلاق عليها	و	حبسها او لم يلق قبل	و	حبسها او لم يلق
ذ	ذلك مما يقبل	ف	الا فانه لو لم يلق	ا	واحدة طلقه المكذبة
هـ	هنا دون المصدق ومبا	ش	الطلاق انه اربع فقال	س	واحدة امكن ذات الدم
ب	بحبسها طلاقا ولا م	ف	ان لقول قوله فامد واحدة	ك	الفا يرد ما روجبه هي
من	من دونها وبطل	ل	كل كذبة طلقه وانما المصدق	ت	اثنين طلقا كل من
ا	المكذبتين طلقا	و	على المصدق الا طلقه وكذا	و	صدق ثلثا في الدم
خ	خرجت المكذبة مطلقه	ع	ثلاثا وكل صدق طلقين	ح	الامرأة لو صدق الكل
هـ	هنا طلقين ثلثا ثلثا	ل	لو او طلقا امرأته او امرأته	ا	علم حملها طلق في
و	وقت الحياه فان	ثا	عليها مائة او مائة	ل	بقضى سنة اشهر من حين
ت	تكم به بان وقوعه	و	دونه اذا كان حيا	و	ما في بطنك ذكر
د	دخلت عليك طلقه	و	ان كانا طلقا او ثلثا	ا	او يكون الطلاق واقعا
م	مردك لكن عند	م	لو قال او ثلثا او ثلثا	ل	ها قد انت بائي وذكر
ف	فان ولدتهما جميعا	ف	هو دفعه طلقا او طلقا	ت	او لا وار قال اذا طلق
ر	رابعة فهي طالق واعاد	ا	فان طلقا او ثلثا	ل	علق عليها ذلك
و	ونعت طلقات	ح	قال متى وقع طلاق	ع	امراتي فهي مطلقه
ق	قوله ثلثا فان لاكثر	ن	او وقع طلقا او ثلثا	و	او وقع طلقا او ثلثا
و	وكذا لو بقوا عند	م	او طلقا او ثلثا	ا	نفا من قدر طلاقها
ا	او حسا ان لم يطلق	ث	لو قال او طلقا او ثلثا	س	او طلقا او ثلثا
ل	لا تطلق الا ان	م	انها طلقا او ثلثا	ا	انها طلقا او ثلثا
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	انها طلقا او ثلثا	ت	فقال ان لم يكن طلبة
ش	شاد بان طلق طلق من	ا	للقول او كانت طلقا	و	او طلقا او ثلثا

طبية







ولا يكون في الحنف والمجتبى والعاقبة

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

ع	عازم حلف على ترك	ك	استيقظ وان منه مدة ونوى	التي	بصيرها مولى	كفى	ي
و	ولو قال والله رتب	الموا	لا وطنك اربعة اشهر فامضت	لا	ربعة فوالله لا اذنو	و	
ل	لك بوطي اربعة شهو	ر	فليس يفلو ذكر اكثر من اربعة كان	يضر	بابا لئن وان حلف لا	ا	
ا	اطاها الا بحصول المستبعد	ين	وقال بالذات والذاتة وحتى يموت	عشر	من بينها فهو اذا	ذا	
ب	يكون مولى وان حلف	على	ترك الحجاج في السنة الا مخرج	وهما	ان الاصح انه ليس	س	
لا	ان مولى فاذا مده	يده	ووطنك تلك السنة ونفى	منها	مدة الابلاء ولا شك	ك	
في	في بصير حنيفة مولى	ثم	لو قال ان وطنك فعلى صوم	عشر	ايام بعد الشهر لم يكن	ن	
ا	ابلاء وان حلف لا وطنك	ان	ثبت في الحال صار مولى وا	لا	فلا وان حلف لا يرج روجات	ت	
ن	لا وطنك لم يحكم عليه	سلطان	الا ابلاء وان حلف لا فاقب	يضر	في الرابعة ثم اذا	ا	
ح	حلت اربعة اشهر من حين	ارسل	المولى بينه وبين حنيفة ان لا	في	دخعت وان تسأل	ل	
في	في طولتها والقبيلة	المقا	رته والحجاج وان حلت المدة عند	موت	منها مثل ان يمضي	ي	
ف	في الامراء حنيفة في ذ	تب	اطاها بغير اذن وبقائه	ولا	يقطعها الا عند اذا	ا	
و	وجد في مدها من	الرجا	وانطلقها جميعا وارادوا	بكر	الاسلام تقطعت المدة ولو	و	
ا	انه عجز عن الحجاج	فلما	ظافا لولا كفي وعدنا	ه	فا نعت في المدة واذ اذا	ا	
ل	لم يكن عذر فا علم	انه	وطنك اربعة اشهر فامضت	ولا	يقطعها الا عند اذا	ا	
م	مدا على عجز عن بيمينه و	الا	ادى بانه وان يطلق حلف واذا	ماكا	بطلاقها نزع وترك	ك	
ح	جماعها فاذا استدام ما	تر	ع فيه امر عليه لقا اذا اف	على	الغنية وكما وقيل مجلس	س	
ت	تخصا حتى يحلف لا يضر	اف	الى الطلاق الظاهر هو ان يجعل	مثل	طهراته وكما يظهر	ر	
ت	تدق ويدخل عضو	وتوا	فلا ان كعب في قال	له	اضل هذا الا كراما	ما	
وا	واحد لا يفسد بظاهره	ما	كدا ان يقصد في الاصح و	اذا	شبهها بحرم ما حلت قبل	قبل	
ل	لدمه مظاهر ولو دأ	وتين	حلالا وظاهرا مطلقا في	كان	ربد لكل عساها فاتها	ما	
مع	مع ارج حنيفة مطلقه	ثم	مظاهر امها انما حنيفة	له	نفسا للطلاق ولم يوكنت	ت	
قب	قبلة مطلقه فقط	بعض	والنعم على عذبة في	مثل	ان على حرام فلو يكون	كون	
ه	هذه انما مطلقا فاه ظاهرا	عا	مدا وادوا بها اجماع في وجه	ان	كون طلاقا وامتا لو	و	

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

بالحرفين اذا سقط احد هاتين الحرفين

ي	يقين انه انما كان من المحر	مين	عندما هو فعليه كفارة بين	وا	ذا علقه بشرط كان حاصلا	ح	
ل	لحصوله ولو احدى	وجا	تد وتساو انما من الحنيفة	تر	فانت كظها في فلو انك	وانك	
ح	حرضت عليها وتزوجت ثم	ا	حيث هات من الزوجة	ولزم	المظاهر كفارة متى كان	ان	
ف	فيه عايدا بان	ا	نفسك لها بعد الظاهر وقدنا	وسكن	فراقها فلو انصلت	ت	
ي	يومئذ به فرقة شر	يل	النكاح ونفى وطلة ولم يراجع	وما	فلا عود اصلا	اصلا	
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلا بعد ليس يعود في الاصح	وكما	هو عود وان شرها وقد	وقد	
ا	اوجب ظاهرا فلا بد ان كان	شرا	وها بالظاهر ولو فرق بعد	ماكا	منه من العود لم يجعل	جعل	
د	ذلك مقيضا للكفارة والمعرو	ف	ان يجوز في قبل التكفير ويجوز	على	الاظهر ليس بشهوة	ه	
ا	اما الظاهر الوقت	فجا	جلا في تصحيح حنيفة ان يكون عود	فعلا	لا امسا كا	ا	
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ابدا في المدة فاذا الحنيفة	ان	ينزع ولو قال لا يرج	ح	
ق	قبله ان كظهر اى	فخر	وجه ان اذ ابا راجع كفارا	والذي	يكون الظاهر وعرضه	ضه	
ط	طلب التاكيد في حكم	ان	ظها وادون الاستثناء بعد	انما	الظاهر ويكون بالكلام	م	
ا	الثاني عايدا في الاول ولا	ازباد	على عتق ربة في كفارة الظاهر	فعلى	هذا بشرط كاهوى	دوى	
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب	في	العمل والكسب في صغير واقرب	مثل	اعرج يتابع المشي لا	ا	
د	دفع او من لا يرضى	سر	هرم ووزن مطبق وجرى في	سكا	واقدا نفعه واذا	اذا	
ه	هو فاقدا لانيه فلا لز	دد	في جوان وكذا الصايح الرطين	فان	فقد تباينة من ايدوا وان	كان	
م	مقطوع الوسطى لم يحجز	وكرر	ها بغير مقطوع الحظر انصرمعا	ا	علم من لا يهاهم لم يتا صل	ن اصل	
اب	اثبات جوازها عند	هم	وعلى مدبر ومعلق وذكر الرقة	نشاه	سوا الام ولد وانما	ا	
ت	حيث فاضل عن كفارة نفسه	و	عيا وكسوة وكفى بالمعروف	سكا	وصلوا ومنعوا	ا	
ا	اجاب ببيع صبيعة بكفى	اهلك	والا يملك او عيب من القما	و	ان عجز عنها لزمه ان يصوم	وم	
ل	لذلك شهر من ثبات	مقد	اله لا يلزمه هلا او ثباته	انما	انكسر لانيه فان عجز حنيفة	حنيفة	
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مدبر وشروط	ا	لفطرح فلا تجزئه القيمة بخبره	ه	
ح	حرمه على نفسه كذا	بن	واو حوها ولا كفارة بها	وما	باب اللعان من	من	
ع	عاب امرأته بالزنا وقبح	تاح	الحديث في نفسه فله ذرؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يتم	ا	



عقبه فتصود ان يكونا معا ولا يتفرقا

بسطا معا والراقبة لا يدهما معا

ق	قد ودجته غير ذات	الدين	يعلم ذنا او يظنه الظن المؤكد	الثا	بت واذ انت بوكيد لا
ي	يجوز ان يكون منه وجب	في	ذلك بالاعا ولو كان معهما البيت ثالث	و علم الزوج انه ذنا	
ب	ها وانت بوكيد بقدمه	ر	احتمال كونه من الزاني ما كان	بجلاله النفي لنسب	
ه	هذا الولد الحادث بشا	سج	الظنون واكاحاملا لا عر	على الفور وان شا	
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقسم	سنة	الاعا وذا ولد فلا واما اذا	افعل	ذلك يشبهه فهو و
ي	يعرض على واحد او اثنين	من	الاعا او اذ او تشبهه في	مثل	نكاح فاسد فجاءت
ت	تلك الموصوفة بولد	و	نقلا عن	من	اصلا
ص	صوره اربعة فان بلغوا	سبع	فاكثر فلا يكون عند عصمة	وا	يكون في اشرف مكان لعل
ان	ان يزوجه بالخلط	ثم	يعظم ما يبالغ عند خمسة وليكن	ولما	بليقته اولا
ي	يوم هو بالقيام فيشهد	في	ذلك بالاعا في الصادق فاما ما	و	قد فيها به من ذنا اضاف
كون	كونه اليها فاذا	عا	على قارة افعليه لعنة الله	ا	نكاح الكاذب ونور بعده
ان	ان يقول من قا	م	اشهد اني الكاذب اربعاء وبعد الرابع	والا فليها عصبان كان	ن
م	من الصادق وهو خمس لا	سبع	يذكر الزنا في الولد من فاذا	ما	لاعت مرات الحد والانسية
ع	عند علم ان لفظ الشهادة لو ا	بعد	واحدة او بدلت بغيرها او كان	مقدمة لهما لم يصح ثم انة	ه
ا	اذا اذعن زوجته	قوله	عنها وثابت خربها عليه ولو اقدم	على	قدفها الجني حد واذا
و	وجد من الزوج عذر	الاما	ولم يلا بالانسية من زوج واحد	فعل	ام لا محقه النسب
ل	للاما ولا يتنق عنه	اصلا	الاما للعا فام يمكن ان يكون منه	مثل	الصغير والمسوح اوجبا
ا	الولد المدة من النكاح	ح	دوسنة اشهر انقضى ليعان عند	علما	فناوان وعلى يشبهه وحصل
ي	يومئذ منها حمل	بلغ	مدة الام الحقة وكان بها العا	وفها	البلد لم يعرف
ت	تعتق عليه على الفور وليس	الى	تأخير الام الحقة وحفظ مال	م	فان ادعى جهلا
ف	في كونه ذنا او حمل	باب	جواز النفي من اصله لم يقبل فيه	والحا	رحون عن حالسة اهل العلم
ق	قالوا يقبل منه وجوب	في	الولد ولو لم يمت اليوم ولد	مس	ولدا وقال السابق
ا	انحدوت لتاني لحق	بد	نستج ودوا لو كان بينهما	ما	دوسنة اشهر وغلق
ان	ما في على امته	م	لها لان فان طهنا ادى انة	كان	استبرأ صدق بميمه ولو

بسطا

بسطا معا والراقبة لا يدهما معا

بسطا معا والراقبة لا يدهما معا

ي	بسطا معا بشبهة و	قف	الحمل الاما ثم ادعى عرض على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقها قد حاضت	ثالث	حيضا او حصة في الرحم	فعلا	وهما حرا قد ثبت
ف	فضعائلا فيها او امها و	لها	حد فاقيد احد محرم عدل	مثل	الشاهد فان الشك قوله
ا	الفايد حصل الاشكال	ا	او لم يكن ترك حتى يبلغ	سو	لت نفسه واخا ن
م	منها باب الايمان ثم	لا يصح	لا يصح من بالغ عاقل فاقيد	دا	اليمين ويصح ابرادها
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	الرجع	الى المستقبل على ترك واجب	و	لحزم عصى ولزومه اثان
ا	الحث والكفان فاذا اورد	ها	لتركت مكره فاحثا ولو لا	عدا	ضلة الكفار او الفعيل
و	وهو مباح فهو ما مو	ربا	حيثما الحث او عفا لا يحا	وز	الحلف بالله الاسم
ا	او التصفة فاما كان	من	ذلك الله وغيره بالتقيد كالقا	هرا	والترسيم والحجي
ل	لم نطلمينه وان تأول	قبل	وان حلف بالاشركة فيه لغبر	و	ذلك كقوله والله ومالك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاولى لا يمت فلا يوكل	مثل	ولا يقبل وان حلف
د	رجل بمنزلة كالتبر والنور	صو	والتسليم والتعقد بالانسية و	السا	باب اشركة من صفات
ا	الذات التي لا يحمل	مود	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقدس	س	وجله فهو كالحلف بالله بالله
ق	قالوا انه لا يقبل منه	استل	تاويل الله وقدرته وحقه و	ماكا	بطلق وصف الله العلى
به	به كذلك الا ان يتا	و	العلم المعلوم والقد والحق	على	المقدور والعبادات فان
ا	التاويل يقبل ولو قال	ا	الله وشهد الله لم ينعقد ان قال	فعل	عهده الله وميثاقه لم
ن	يخفله الاكابة والقسم	على	غيره فاقسم عليك بالله لتفعلن	نحو	فان قصد التريط
ل	لنفسه باليمين انعقدت	بلاد	فان فلا باب جامع الايمان وان	مر	احلف لا
ا	اسكن الدار فليخرج فان قال	ي	ومثا في فعل يقبل بادة مر	ضى	لم يجئت ولو الى
ي	يمينا انه لا يدخلها و	شا	ان يستبرأ ولا يرك ولا يلبس	و	لا يقوم فاذا
ذهب	يستديم ذلك	ور	ايمنيه وكذلك لا استبرأ ولا	اسرى	فاستد ام حثت وكذلك
ا	احلف لا يدخل دارا	و	يخلها فخله حث لا يسطحها	و	ولو حلف لا يدخل
م	مكن احد فليقتله	الفقة	للمنعت ما يسكنه عاينه ولو قال	السا	يل كان القسم
ع	على خول	دار	احمد	فانعت	لا يملكها ولو لا يبا

باب الايمان

باب الايمان



ولا ينامها ولا ينامها

لا ينامها ولا ينامها

لا ينامها ولا ينامها

لا ينامها ولا ينامها

الولاية ثم باع الا	بن فان كان يرد	ما اذا حلف من مطبوع	خ
وليمة امه فلان او	ز	حينئذ لا يملك ولا يكون	ير
التخصيص بينه وبين	بد	على باب اخر واحال	ال
الدخول منه لم يجز	و	ان دخل من الابواب منزوع حيث	م
يجاز من حلف وهو	ناظر	منه الحظ في هذه الحظ في	ط
ثبوت الاسم وبقاؤه	حتى	لو حلف من حلف ولا يجز	ي
ترك اصل الخبر وان	ا	فلم ياكل من حلف ولو	و
قسم لا يشربه وكان مستند	عيا	بشفه لم يجز ولو حلف لا يرد	و
من ذلك يجز وقيل لا	وكا	الاول من حلف لا يشرب	ع
عليه وشربه فلا يجز	لدي	واكل من اكل اللحم هو معد	و
الطبخ والكرش وكذا	من	الكل من اكل اللحم وان حلف لا ي	ا
والية لم يجز ولو	ي	على الله حلف ثم حلف	ا
كل الرؤس حيث يروى	شا	او يرد من حلف من البيض	ل
لألفه حتى من جاج	ور	او يرد من حلف من البيض	ن
فكسره وحلمه وبين	و	حيث من حلف من البيض	س
كانت حنثا من حلف	من	الكل من حلف من البيض	ب
حنثه وبالرمان هذه	ثلاثة	منها اكل من حلف	ال
في الاصح نفع ذلك كالتيا	والا	صحة ما حلف من البيض	خ
فان ما حلف به والمع	ف	انه لو حلف لا يفسد	ب
يجز منه عليه اذا اذاه	فما	احتمل لا يشرب من	ن
ثوب له لسه ولا ما	استل	من صابغة شربا نه عطشا	حد
سببه فلا تواقفا الا	اخذ	بالضرب ومن فتنه شعور	و
تجلا به حنث	فا	دا حلف فقر القرآن	و
اقسم لا ياكله جهرا ولا	سر	فانما اكله من حلف	ح

حنث

حنث من حلف ان	ها	دا الى له وحنث يرد	س
دار فلا يجز او لا يسا	له	وما اذ هو او يرد	و
هذا فيسجد منها	ثم	انما منه ما كان لم يجز	ي
ملكه يبيع فكل من باع	الملك	الذي اذن من روج له لم يجز	و
الف سوط فشذ	الا	لف منه ضربة واحدة ولم	و
انه شذ كذا ايضا والا	فضل	ان يكره حلف من فاكل	ا
وكذا لو حلف لا يدخل	ولا	انما اكله او كرها	و
لذلك وان حلف لياكلته	اول	الشهر قبله لم يجز وكذا	ق
الغرم فرب منه فان	ا	الشهر المقطوع به انه لا يجز	ي
هذا البين تلافيا فاصدا	ر	وحنث من حلف من فاكل	د
ما انفق لم يفسد وان	ج	الاستغناء انما البين	عوا
انه الصحيح وان قال	وا	الله اسلم على من قوم	لي
او استغناء بقلبه ولو	قام	الى الصلح لم يفسد	از
يجز ان لم يستغنيه	يوم	اذا باه كفاية البين	ر
ذلك الحنث ثم يجز	كا	الفين كالتها او طعا	قي
هو من قوت البلد لا	دي	معد كقوت كل طار	ف
بل يجز ليس به	ب	الغرم كقوت من لا يرد	م
اما ثلثة وللعبيد	س	العباد	ل
حد الاطلاق حنث العدة	و	من كانت طاملا بالوضع	ن
هذا الوقي لخط	عيا	وضوء انقضت به	ا
مذاق له فانها نكو	ن	الستة والاربعين	ا
المطلقة الطهر اذا	عا	انقضت الحنث	ن
الحضرة الرابعة ويصور	ما	على الصم فنام	ن
ولحظة هذا في الحان	و	انما هو ضامن	ا

باب حنث البين

باب العدة



هذا ما جمعه من النظم

وهو اختصار النظم المختصر

ك	كثير من العا أنه لا يبلغ	سبع	ما بين يومين أو ثلاثة	ذلك	وانقطع حيضها
ل	رسمها ان تعند	وتوف	ما عليها اشهر كذا من	العا	دة ومنهاض اذ زال
ا	لحيض منها قال الشافعي	وجه الله	تقف بالشرع	شر	عت تعند بالشهور ثم
هـ	فحم عليها الحيض بطل	ور	جفت الاخر او عت من	ما	حيضان ودوات الاباس
م	منهن ومنه حيض في الما	ضى	شهر وان عت في العدة	كان	انطلاق رجعا فانقوت
ا	الاصح من قوله رضى الله	عنه	انها تم عت عت وانما	ولا	بها عن الاما في الحكم
ت	ثم الموطوعة بشبهة	قا	نما تعند كالمطلقة	من	كانت حاملا فالوضع ومن يكون
م	منهن حرة حايلا فا	الامة	ان عت اربعة اشهر وعشر	العدة	للامة نفضها ويجب على
ا	الرجعية اذا لم يزوج ولم يات	على	عدتها ان تنقل عت	د	لزوجته نكاح في الدين
ا	الا ان ثبت موته ا	و	طلا في القديم	مثل	اكثر الحمل ثم بعد الترتيب
ج	جعل كالتو فتعند من	لد	ان ذلك الوقت عت	منى	وطلق احدها وما لا بعد
ت	تعيين اربان اعتدال الوفا	هـ	ان كان لم يبطاها	و	انا اشهر او اوفى رجعي
م	من الطلاق واما في	الما	الطلاق فاعتد بالاكتر من	ثلاث	حيضا وعدة وفا والطلاق
ع	عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفا من	و	اجب بعد وفاة الاباين
ب	ان ترك الزينة كما	و	انما ملبا ومرد عليها	دبا	تساب المصبة للزينة وما
هـ	هو طبت لاسا	نه	ولا تحض ولا تنص	ع	من الاحمال بالامد فلو
ع	عسر جاز الاحمال عند	الكا	قة لا يغسل لها ولا تنظف	و	مباح والحرج حرام عليها
ل	لكن اذا احتاجت للتعا	مل	في بيع غزاة حرجت	واما	السبل فلا ولا يحمل
ت	نظر في الباي ايضا و	السلط	منعها من الحرج	العشرة	وبدأها على الشكار
ا	او ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن لطلقة	التي	تطلق السكنى لها واجب
ن	فعله فلو كانت ساكنة	الاف	من مازله فله فله	لا	محرم لها ومعه ولو يمضي
ال	المسكن باده وجب	ا	لعت قبل موته	نصف	عنه الى مفرج حارة او
ت	نواها وحفظها	سما	ع الطلاق فلها ان	في	حاجتها فاذا قضتها ونفى
د	ومن من العدة فاو	مل	بساو رجوع معه	المعر	وفه في المسكن ولو يقول

وهو اختصار النظم المختصر

هذا ما جمعه من النظم

م	حرج للنفقة واذت ان ا	بن	مكاو قال بل ينفق	فة	ان القول قوله والحكم في
و	وطى المعتدة في نكاح فاسد	العا	غيرها اشبهة ما ان	و	نقدم عتة الحمل في
هـ	هذا وعدل بحري على القبايس	س	فنفضي عتة الطلاق	نصف	لعتة الشبهة ولو راجعها
و	وهو في عتته فلا بد	من	ان يجرها بنقص عتة	في	العدة فطلق ولم يبطا
ا	الرماء استيناف ا	لا	عددا في الخطاة بعد	النكر	ثم الاصح نقلا
ج	جوبا الباي في عدتها و	يخلف	الحكم في المصبة فلا	ا	لرجعة لا تصح بعد انقضا
ت	نارخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة وان	ها	واكثر فان عرف
م	من الرمان ما ينصور	في	مثله انقضا فالق	ما	اذا قال طلفت بعد الولادة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا في العدة فقال	هو	ما ولدت الا بعد ما
ع	عقدت الطلاق فلو قولها	ولا	اشكيا بالاشهر	ام	الملا في امة اوجب اذا
ال	الاستبراء قبل الوطى فلا	باني	ملكها ما خضع	ليس	بها حمل استبرئت
ح	خلف الملك بحضه كاملة و	الما	الذي به ذوات الاشهر	يعر	فهم بشهر واحد وان شرع
د	رجل ملك امة معتدة اذ	ملك	زوج او مودة	في	او نزول النكاح وتعند
م	منه وليس من ملك رجيه	منله	بل له وان استبرأ	على	ملكه فباعها ثم انتفى
و	وضخ العقد فعليه	الا	على الصبر	اكثر	اصحابا متى انقضت
ا	العدة استبرأها اما	من	طلقت حتى فيسرها	من	باع امة ووطئها وهو
ل	لم يستبرئها كره خوفا على	نسله	وجازا في حرمها	ثلاثة	يستبرأ امة نوطا
ق	قد عتقت ثم نكح وكذا ام	و	لما استبدون وهي	ا	استبرأ ووطئ رجل عجب
ب	به استبرأ ان شرع اذا	نمت	مدة الاول الرضاع	حر	مته بلا من امرأة لم تمت
ن	صمت شيئا يمكن في مشا	له	الحض فلو طلق	ف	في بطنه حرم وان جين
م	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	لبن ما وحم حرم	مثل	اللبن واكثر اذا كان نفس
ال	اللبن غلبا فلا صح من ا	الحلا	فانه حرم	ا	عليهما حرم لا يقضي
ب	به في الفضة والرضع اوصا	فه	المشروان رضع	ا	المولى حرم ضغات فليس
ت	يقع بدونها حرمه و	في	الرضع اشترط الفرق	وبا	عد نفسه مختار في

باب الاستبراء



باب الطلاق



وهو اجتماع الحد والقطع ثم التمسك

بجملته وهو اجتماع الحد والقطع ثم التمسك

د	دائم رخصة ولو عتق	يوم	وضع ونقل من المذبح أو حشر	بد	فالتفت ثم عاد في الحال	ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لأرضاء رضع خمساً	و	أقل أو نكح هل حث	ح
هـ	هذا الرضع مبيح للثب	فاه	إلى أن يرضع أمه أو يحدره	ا	لرخصة نصبر أم الفلام	م
و	وبصير صاحب اللبن	والد	وأبائهما وأولادها وأبائهم وأمهاتهم	س	إلى أختها من الرضاعة مثل	ن
ا	النسب وعند الشافعي	رحمته	لو كان للرجل خمس عفا	ل	مستوليات فوضع صبي	ي
ج	جميعهن مرة مرة كفى	و	صار ابنه وحرمن بضاً على	و	ذلك لأبائه كان وأطباء	ا
ت	تلك النسوة وكل من	الحق	نزل به فاللبن له وحكم	ها	واللبن لا يقطع إلا	لا
ث	مى ولدت غيره وإن أدى	إلى	التطاول وكذا لو انقطع وعاولو	رو	ضع بين زوجيه أمما	ا
ا	أرضعها أمه أو أمة	مد	أو ناسية ينسخ النكاح	ن	ومن أضد على الزوجين	ن
ج	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه المهر باب النفقات	وما	يجب به يجب على	ي
ال	الموسر مدان والمد	سنة	عشر أو ثمانية	هو	أشبه بالتوسط مد ونصف هكذا	ا
ح	حصرون ويكون حياً	في	كل يوم من البلد عليه طهر	ذلك	وضعه فأزواجه	ال
د	ذلك بعوض فوجها والذي	يعز	إلى البه الصخرة والكوز وكذا الأكله	وكتا	لأولاده مما كان غالباً	ا
ف	في البلد فإن اختلف ليار	و	اعسار قدرة الحاكم ومن لا	كل	الخبر بادام أصلا	صلا
و	ولجها عليه لأدم إذا اعتا	د	بغيرها ويجعلها كسوة تقع	اسم	الكفاية والعماد القويم	قويم
ال	البلد وعادة أهل	فن	الزوج والحامد في الشاوم قد	يليق	به وما يكون	ن
ق	فعودها عليه من جرت	لها	العادة لا تطبق ولا ما يفعله	لاشي	من الحضانة ويحرم بكلي	ي
ط	طلب المشط والذهن	يوما	من نظف السند والرياء	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما يحتاج من	الا	للطبخ ولا يكره من عبيد المسكن	أكثر	ما يجلب يوق بحالها	ا
ثم ال	ثم الحاد من تحته ما طلب	الذين	لم يحقد فالأحد لم يلزمها	من	لزمه حتام نسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقته في	الرا	بند كسوة ونحو نفقة ما يلا	لثمة	العقد والتمكين بالغرض	ض
ل	لنفسها وإن لم يفلحها عن	ج	أهلها ونفقة لغيره صغيره	حر	كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا سقط نفقته عن الوط	العز	بمرضها أو غيرها أو عياله	ف	ولامة أن كانت مختلف	ف
•	هكذا استبد إلى الفر	ن	ومن ياتي فلا لها ولا	لا	إذا استبد إليها ونهأ إليه	•

اجتماع النكاح والكف ثم التمسك

بجملته وهو اجتماع الحد والقطع ثم التمسك

و	وان غاب الزوج فعتق	من	يعلم بالتمكين لنفسها ومكنت بعد	علا	زمانا يمكن وصوله لو	د	
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الزوج وسقطت وسفره لو أذن	فيه	وكذا إذا ذه	ا	
ج	جرت لها جهالة أو جهالة	الشهر	فأذن لها بالأهرام ما تج	فان	آخر عن نفقتها ما لم	م	
ت	تأخر ولا يجوز له	وفي	أهرامها بغير إذن بسقط ودون	بغير	لغيره صوم قضى	ا	
م	متيسر ولا صوم التطوع	والسنة	بغير إذن ولطلقاً أو جوفاً	مثل	الزوجة في الوط	الا	
ا	التنظيف فانه يجملها	الناس	المطلقة البائن فيجب على الزوج	لها	بالسكن وذات الحمل	ل	
ع	عليه نفقتها وكسوتها	من	النفق جاملة فإنت ما لا استرة	و	معتد الوفاة اختلف	ف	
ال	القول في وجوب نكاحها	ولا	حلا	ففي	أنه لا ينفقها على	م	
ح	خير الزوجين فقال الذي	صر	فته	نفقة	شهر شهرين مبيتها	ي	
ن	نفقة صدق بمبينة	و	ما	أخر من نفقتها صائداً في الدمة	و	اذا عسر بها قال بها يكون	كون
و	وجهه وأصبره الفسخ	ان شاء	ت	لكن بالحكم فأنشأ المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ دوى	دوى
ال	العلماء لهذا ذلك ومن	ان	بمكاوما منه على مسافة القصر	أشبه	العسر والمكتب قالوا	ا	
ك	كالقهر نكاحاً لرجل	ا	مكا	ن وكسوة إذا عسر بها كمثل	ذلك	يفسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الحاد لا نفق	بل	للفسخ على العسر بالكن ذكر	وا	أنها ثبت ديناً ويقضى	ي	
ثم	ثم أدام كذلك والعبد	الذي	له زوجة إن كان مكنتها	لنا	بأن نفقتها بحسب فيما	ا	
ا	أكتب أو جارية وعند عدها	ذكر	وأنتا تعلق بذمته ولها الفسخ	لث	باب نفقة القريب الأصول	ل	
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	ا	نا	فكانوا أو ذكوراً وإن خالف	كل	الأخر في دين الحق	ق
ن	نعم بسقط كسبه وغناه	و	غير المكنت إن كان يطلق عليه	اسم	الصغير ويجوزنا أو زمنا	ا	
ق	فلنا جوبها وأما إذا	كان	كبيراً فاف	في	أعقاب الأب خلاف	ف	
ص	صحح العلماء وجوبه	و	من	أوجب نفقة زوجته ونفسه	و	أخر ما سواها ثم بزوجته فيقط	ي
ا	الولد ثم الأم ثم الأب	و	قال	بعض	الأبلام حق قبل سنوا فبفسهما	هـ	هـ
ج	جميعاً ومن استوى قرعاه	أمر	بنفقته وإن لم يسوياً وجبنا	ها	على الأقرب والأبوان إذا	ا	ا
ت	تسارعا فيمن نفقته الزمها	السلف	الأقرب الأقرب فلا قرب ثم	الموت	بعدهم يلزم الأصول	ل	ل
م	منهن كذلك ولهم	الملام	في المطالبة ما لم فاتها لا نصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً نعم	م	م



الغضب والكفر والظلم

منه يفرج الله عنه

منه يفرج الله عنه

منه يفرج الله عنه

ا	اذا فرضها القاضى فلهما	الحجا	من طلبها وعليها الرضاع اللب	حد	دا عليه فان لم يلق	ق
ع	عند رضة تعينت لهما	هد	رضوان وجد غير الام فطا	يقه	من العلم يقول بتصور	صور
ا	اذا خذلاب كرها والذى	قطع	الابضعة انها اولى برضاعه	و	طلبت اجرة مثل فهو	و
ل	لا ذم ان يجاوران بلزمها	اباه	وان تفرغت الام لا يلزمها ان يكون	فاطمة	له قبل المولدين وكذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رفيقة وكسوة و	و	عليه ان يرضعها عدم نفعا	وحد	مقو الرضة على المشهور	شهور
ص	صفة نفقتها ومفرو	ص	كسوة على نفقة الجدة وكسوة	بجه	فذلك العرف ثمة	ثم
ب	بعد ذلك سحت اذا	وا	فابطع ان يطعمه ولا يكله ما	وما	لا يطعمه ويرجحه في	ي
و	وقت الصلوة في السفر والا	فاه	وبعقبه السفر الجاهل والشاوما	اشبه	لا يجوز ان يؤخذ	د
ا	الاما فضل منه	بعد	او يباع ما في نفقة البهائم	وار	فوق ان تغذ فيه الكرا	كرا
ك	كان كلف في المأكول ان	فا	ثمة باب الحضانة والانات	ا	ليق بها ولا اختلاف	صلا
ف	فانه لا يتقدم امرا	للع	الطفل انها ترضع بالفرقة	ج	انها الا ثم تقدم احدا	ا
ثم	ثم حالة ثم بنت اخ ثم	مقا	م العدة بعد الاخت والحداد	كل	من لا يرث فليست من اهل	ل
ال	الحضانة وتقدم اخت من	مه	وابيه على اخت من ابيه وثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر حر	حر
ق	قريب وارث ولا يحل	في	بنت عمه المشترها ويسكن الى	موت	بغيرتها من العمة ولو	و
ص	صاوت لذكور وان كانت	الا	تم اولى بها ثم امهاتها ايضا	على	الترتيب ثم الاب وبصرف	ف
م	من بعد لامهاته ثم الا	مر	بعد ثمة انها قبل تقدم شو	لكنه	على الاب فيعقبونوا	وا
ا	الاخت بوزن ثم اخت لامة	ثم	الحالة القصص هو اكله واذا	اخر	زيت التميز طفل	ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اخار ولد له من قبلها	ف	انه اذا اخار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يد ولا يمنع اذا	مع	شوق من زبانه واشتاق	نحو	بينها لم يمنع ذبانه او يترك	دك
م	من ايام كالعادة لا اذا	بد	ولها عرضها ولا يزورها البنت	قدم	اختبار الام كانت اقامات	ات
ا	السجاء لابي الاب ولا يزور	ه	وله زيارتها والابن معها الا	و	مع لاب نهادا	و
ع	عدم الاجابة لحد وانما احدا	من	العصبة قد تم على الام	ولو	بدر	ما
ا	الحرنا اخاها وتنفذ الى	الطا	نفقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب	عاب
ي	العصبة من الكاد لا بد	عة	يجوز سبها واما المروحة ففي	اشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و

ع الطفل

ع	ثم الطفل او قريب	وكان	من اهل الحضنة ما سحت مع	ذلك	ولا حق لسافر فاذا ما	ما
ص	صار الطفل فلاب احق	من	لا ثم من بعد محارمة العصبة	وكان	رج من الحرمة لا يمكن انفلا	لا
ب	بششاء ويعطى بنته	با	كأن الحبايات ولا يقص من به	مس	حوت ولا من صبي	ي
و	وموسم ويقص من شرب حرا	ما	سكن بعدد الكافر لا يقص	كلا	حد منها من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد مثل او رجل	كان	كافر او مفرقة ففصلها	وكان	الاسلام ثم ما المخرج فلا	ا
ح	خروج لهما	وما	من القصاص ويجوز ان يقتل	لذكر	بالموت ويقص لاب	ب
م	من فروع ولا يقص منه	ف	فله فروع رتبة بدو من رتبة	ميت	اعلى المراتب	ا
ث	ثا عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص ولو اخرج ثم	به	الحج فان فيه اختلاف	خلاف
م	مقتلهم يسقط القصاص	احدا	لغيره يقول ان قصر من رتبة	مو	جبا القصاص للعل وافعال	ال
ا	لخطا لا قود فيها	او	مها الذم من يقاتل اذا	نشا	ل بعض ما يقتل غالبا فان	ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	ين	وضر الشتر وهذا هو عند	اف	لا قود فيه	و
ح	حسنة من الطعام وقد	قدم	لجوع ولا ياكل من منه	لانا	من مودة فيها فلا يجبه	بسه
م	من القود شئ وبعضى	السلطان	بالقود من غير ان يغفر	ث	منها مودة والرحمة لا	لا
م	من مات فمرا لا اثر ذلك	الملك	يلزم دية العمد لوضعه بمنقلا	وجعل	بضربه حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	القائد فانه لا يغفر له او غفر	لذكر	بشده او خفقه حشا	ا
م	هلك والقاه وقد ا	شرف	على ما فاق حوت واسعة عقر	اذا	كانت مقتل غالبا فقتل	س
و	وجب ولو امكن الو	الى	او غير ذلك لزمها القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ا	التمييز لزم الامر ولو	سر	رجلا وامسكه فاقود	على	القائل ولو شهد عليه	م
ج	جايز الشهادة عند لا يتر	دد	في شهادة فاقول بها وجعا	ا	بالشهادة لزمها القود ولو	و
ت	توحي له ستمافات لا	وا	لقاتي طعاما فاكله ارضعا	كفر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود بل دية وان	قام	واكرهه على اكله فاقود	من	مثله الموت غالبا وقع	ع
ا	ايجاز القود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	اخر	صا على تزويج فمات فوفد	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لانسلا او شريك في قتله الو	قذلة	قيلوا به جميعهم	م
ا	اما اذا قطع احدهم	يا	د به جرح لاخر قطع الاول	مثل	ما فعل وقيل الشاني	ب

كاتب الحجاب



الاعضاء التي لا تخرج من الرحم

الاعضاء التي تخرج من الرحم

ل	لكن شريطة الخطي اذا ما	تعد لا قوة عليه ويقع من رجل	مشارك والذاكر كذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقص وفي	شريك قال نفسه ولا يظهر فا	يقال وجوبه ولو دوى جرحه بمصر	ر
ق	قال وليس يجوز كان	ذلك شريكاً لقوله ثم القضا في الطرف	له شروط فضايل التمسك بالجماعة	ة
ل	لو اشتركوا وجمعهم	الوقت وقطعوا عضو قطعوا	انهم قطعوا	ه
و	يجب القصاص فيما	قد ومنها دوى الجرح التي ينشأ عنها	فيها الى العظم كالموضحة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو دوى جرحه فسا	مت الجرح بعضه فسا يستوعب	او من يهد على امر الشاج فلا	ا
خ	خلافاته يوضح	عليه الكلوذ المستحقة ولو ان	اكره من رجس	ل
ر	رأسه موضحة قال الشافعي	واضح وأخذ الارض للربا د	وقصاص لا عضاً لادم	م
ث	مثلاً لا يعدل عنه	فاما	في الشاؤ ذكره في كذا	في
ز	مقلة واليتيمين	في	على الشفة لا تؤمنه السفلى بد	د
ال	البين وكذا عكسه	وا	لا يؤمنه الا بالعين بقايمه	و
ح	جرح ربح اذنه واستأ	مر	في قطع مثله من غير نقص	ر
ل	لرجل انقص اصلها فله	ان	يقطع مائة واخذ لا يرضى الباقي	ا
و	ولا الشا الناطق باللسان	ا	لا يرضى ولو قطع الزند وما	ت
ه	هذه محل قصا فان اراده	تبع	المفضل وله لا يرضى الباقي	م
د	وهو العكس لم يخف د	دكا	لا ذكره في كذا عكسه وره	ل
ا	الصحيح ذكر القضي بقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا ياء	و
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قوله هو جرح فان عفى على	ه
ت	تامة وادعى ولم يرض	ا	ذكر الدية لم يجز ان عفى على	م
ث	ثما قبل الجرح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقبل لا يسقط القود	ا
ا	حد الوتره سقط القصاص	هذا	والقصاص من الدية وليس له	ل
ع	على ما أحسن القائل	العام	والعصر حتى يبلغ ثم يرضى	ع
ا	احد مثله فانه في	ح	القيصاص في التزيم وقيل لا	ش
ل	بصله لو سبق مواعده	الحمل	نفسه دية بمطيه القود	ب

الاعضاء التي لا تخرج من الرحم

الاعضاء التي تخرج من الرحم

ا	املا والصبي لا يحصل	الا	سبعا بقتله ولو لم ياتي قبل	الا	خذ بالقصاص او لا الظرف	ف
من	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرية	نقد وقطعة العصور والحد اثنا	لف	عفى عنه وعن شرأيه حديث	ث
م	منه سقط القصاص	و	بصادية العضو غير لامة	و	اما الحادث بالسراية فلا صح	ح
ا	الحادث منه ولو ادرك له فا	مير	الموتين بخبر فيه بالقصاص	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	دوى من احد من اصحابنا	الر	خصة القصاص بغیر السلطان	لا	ما لم يله افقاده الشئ	ل
ال	المستوفى به والمستوفى فلا بر	كب	هذا بخلافه ولو لم يات	م	باجن المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الخاني في	في	الوجين ويؤخذ الجرح وفوراد بهل	مثل	الحامل حتى تضع وحشا	ا
ي	يرضع اللبا ويغيبه غيره	الد	يقضي ان رجلاً لو قتل سهلاً	عمر	الاشم السائل قبل يسهل	ل
ثم	ثم الدية لعمره و	النيل	من ماله فاعجز اقسام السوتة	وز	عما انه لو يدر الاخر وسبق	ق
ا	الى قتله اخذ حقه	وفي	البا الدية وان زهد القاتل ضاكا	قر	اقبل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحد بدرج ومن	الحرم	نقصه قصاصاً ولو اخرج بملك فا	وما	له بالبار فقطعها نظير	ر
ع	حين فان قال كان	من	ظني اني قد ظننتها للدمر وما	ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
د	والها انها البين فان	السنة	ببره فاذا انزلت قطع بمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	المقاضي القطع المقدر ما الجرح	السا	ذي الذي ليس مقدراً	ا
و	وهو كجائفة وكر عظم فانه اذا توفي	الجروح	والا لورث القصاص	ج	بمثله في الاصح	ل
ا	الواجب حسن بالسيف او	الو	حين قتل الجرح انه يقتل و	كل	مخرور غريق وضغط	ط
ح	جار مجراه والاولى اجا	ر	وان يقتل بالسيف ولا يشع	اسم	القنيل بالواط والشجر ولا	ا
تا	تماثل بل يقتل بالسيف ولو	بر	يد المقطوع القصاصا ثم يرضى	على	نفسه فلولية جزاً وعفو	و
ع	على نصف الدية ولا بر	نقي	لا كثر ولو لم يلقه فحد ولو ما	فا	ان سقط المحنى عليه قال	قال
ا	العلم انقص منه كما حكم	الدين	ان سبق الحاني فالسراية حد ولو	عول	الولى على القصاص بناب	اب
ل	لطفل لم ينجح لم يكن	ولى	الطفل ولكن ينظر فان بنت	مثل	نايه سقط القصاص ولو	و
ح	خبر المنبت وفسد امر	الو	في المصروع بما يجيها الدية	جا	او حتى على شفا	ا
م	موضع غال فصاح ما	ر	يه او ناداه او شرب سلاً فوقع	لو	انجب دية مغلظة وقيل	ل
ال	القصاص اما البالغ اذا ناد	رة	مثله لذك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل	عل



نحو التثنية في النقص

نحو التثنية في النقص

ك	كالبالغ ما هو فقط صحت	بعده	فوق والمائة اذا ذكرت بسوء	وطا	لبيها السلطانا لفت خبيثا	١
ف	وعاظمه وطره بسبعه	ولد	اصغر فلا ولو وقع ما فيه يرقا	لو	ان وقع فيها وهو	هو
ث	ثابت الصبر ونقيا	نور	فلاضوا اكا اعي وفي ظلمنا	ت	ضمن ولو انخفض السقف	ف
م	من تحته وهو من حكم	الدين	نوحنا ولو سلم صبا لساج	و	امر بتعليمه ففرف في	ي
ال	الحرم منه ولو حفر	على	ملك غير امارا عدا وانضم	كلها	يقع فيها ولو حفر منها	١
س	شيئا في دلهن اود هليرا	بن	له صغيرا وكانا في موضعها	اشبه	القولين ولو جعل	ل
ت	تلك في طريق صيق وان	عمر	هاصل من فيها الشعت وحفر	ذلك	بادن الامام ادم صفة في	م
ر	رفع الصما عنه ولا ضم	وفي	جميع ما من حياض الضما	و	الميان بن محمد اخر اجها وقيد	قيد
ا	لجواز ضمها التلق بها وفي	سنة	الحق او وقع الحجاج على اسياد	الثا	بقتله وجب الدية لهذا	١
ج	جميعا واكمل بلفظ والام	رج	والجذرت المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	لوسر
ت	نصرت مائلة في الشارع	و	جيتا الضما كالحجاج	وهو	مستوفلا ضما اصلا	١
م	من ذلك ولو طرح فتشور	ثما	دو طرح ونحو الطريق ضمن	كل	ما تولد منه ولو تعاقب	ق
ا	تسبان بان حفر احد الكا	نبن	بزا عادي او وضع حجر في عجزها	١	نسان ووقع في البئر دح	ح
ع	عندنا السب الاول	استمر	الضما على اضع الحجر فان تصفيا	سم	التعدي ضمن الحافرة	م
ال	الحجر لغيرها غير الذي	الفا	هاشدر فغيرها اخر الضما	على	المدخرج ولو عثر من	ن
ق	خرج من شئ ما اوقاعا فلما	ضى	يهدا ان انا والقبور متسع	شا	ننه وانضا فاعاد فيه	٥
م	هدا لافا نربه الا في	وجه	ضعيف مقصودا في القو	ل	القصير ون اضطربا في	في
و	وسط الطريق فاما حكم	الدين	وجب كل نصف فان كان	الفعل	عدا فيغلط وان لم يقصدا	١
ا	لاضطدام كا اذا الهيا	الطاة	فاضطربا منقطة حاملان	١	جنينان فصف عثر كل	ل
ل	لا يملح ان حو	ي	لاضطدام اناها فالحكم	المستقر	في ذلك ان كلا يلزم	م
ق	فيه نصف دابة الاخر	ور	عوا اناها لو كانتين	الام	في سفينتين وقع التلا في	ق
ب	ديما فاضطربا را فيهما	را	عني الدابن كما لا ركا	و	مثل حجر المصنوع اذا عاد	د
ص	صروا على احد الرماة	ثم	ما وعد الرماة مثلا لا	لا	ون لو شتمه اعنار به فاذا	١
ما	ما اجتمعوا على النرو	جسك	رمة مفضو دنايا والنا	وا	لثالث ابعادا ما نوافلا اول	ل

التثنية

اجتمع فيه ثلث على ذلك النقص

نحو التثنية في النقص

١	التثنية من دية يفر	زله	على الثا والثا ويسقط الثلث و	وجب	لثا في مثله على التقدم	م
ج	جوا وثلثا مثله و	خرج	لثا في ثا في ثا فقط وعلية	ونحو	على الاول والرابع مجرد	جود
م	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفرادة قبل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا انقاصا وجب كما ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	باب الديات الدية الثا	م	مجرد كونه بغير لفظها	١
٢	في العهد مثله ثلاثون	من	الحق او نوحه واربعه و	مع	في التين لا يشترط بل الحيل	ل
٥	عنه من ابله ولا تقابل ابل	البل	وفي الخطايت من ريت من	كل	عشرون وعلى هذا الحذف	حذف
ث	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	فما دج ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم خطا كان او	و
ع	عند اديته مشكته و	عاد	له الخطا في شهر حرم او	على	دني حرم فانهم اوجوها	١
ل	للجميع انلا وهذا الحكم لا	نور	دنه حرم له في اصح الوجهين وان	ور	عوضا عن ابل فله الرد	لج
و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	اخذ معيت لا يرد اعدا ابل	فعلا	المقوف فيه خلاف	ف
د	ذكر في القديم الاقصاد	على	الفد بار واحد في القيمة	ن	غلت واذا كان	اذا كان
ا	المقول اني اوحشني	حاله	فقتل الدية ففعل فاد هو	فعلا	قالا عدا او خطا وجب	ب
لك	لكل دية سلم يسلم	الى	وارثه او المولى او المستامن	او	من لم يبلغه داعي	ي
ال	الاسلا ثلثا غير مسلم شدة	ان	لجنتي عزة اذا اشدت به	فعلا	قالا قيمتها تنتم	ت م
ع	عشر دية امرأة وعلى من ا	هلك	جنين او صغيرا عثر	ن	لمسلم وان ذكر حذر	ر
ق	قلجا ثا فلا خلاف	في	جود به كاملة ويقبل الغرة	اذا	كانت يهدم وبر د	د
س	صغير لم يبرقان فقد قا	شهر	الوجهين ابعده لا يقبل ما	كان	معيبا ومضيا والمصرف	ف
و	ورثة الجنين والتجاح	جما	عنه رضة والدان دية و	١	ضعة الدية والجملة هو	و
٥	هد بغير وجه والتخاف	د	والوجه يبلغ الجنين والعظم	لنو	ضخ الموضحة وهي ضرب	ب
و	وضخ العظم والهاشمة الذم	ي	هشمة وليقله يبيع دور	ن	الدماع بجلد الدامة التي	ي
ب	بلغه الدماغ شدة	الا	فصا لا في الموضحة وما بها	منه	قصاص وقيل يحسب	ب
ا	التي قبلها ثم الحارصة والا	خرى	لا يحسبها والموضحة في الرأس	راية	على التي في البدن بل الكل	ل
ج	جابر القصاصيه وحب	سنة	القصاص في قطعته واما مثل	الموضحة فانها لا	لا	١
ت	تفقد عن الحس ولو اوضح	سبع	موضعا فكل واحد حرم ان	سعد	لها شمة وجب عشر	ر

باب الديات



الحكم والعقل والكف والعلم

من نفع العبد في ما يتفق الفاضل ونحوه

م	من الأبل والافس	و	في المنقلة والماء ثلث	ت	فيما قبل الموضحة ان صادف	د
ا	المعرفة والحكومة	و	ثما	و	الصغيرة سواء ولو وقع في	في
ع	عرض موضحة غير الجا	ن	فنتنا وان وسعها في واحدة ولو	ز	الحايقة فزيادة الموضحة	ة
ا	الآن الحايقة اذا نفذت	و	بظنا ظهرا فمما جات فبات و	ان	قطع اذيه واسنما فذلك	ذلك
ل	له دية واحدما يوجب	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	ذلك واضح وكل من	من
ح	خرج عينا فصفه في وان	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	سواء اذا لم ينقص صوما	ا
م	منه فانقص قدره في حكم	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	لما من لا ينقص حكومة	ل
و	واحدة من احضان لما	و	دفع في المان وحده الدية	و	عونها ان لا تملكها والظن في	س
ا	ان الاضحم كالصحيح	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	كل	ن
ل	لم يكن قد مضى من	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ا
ع	عليه وان ثبت في	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	د
ص	صخر بالانسوية بين كاسر الظاهر	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	و
ب	بها حركة وقلقلة	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	و
و	وكا متغورا فلا يحكم	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	و
ا	ابا الخمين فدية وفي	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	م
ل	ليد نصف دية في قضا	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ن
ك	كل اضع عشر من	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ع
ف	فصصها والرجل كاليد	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ي
و	وحد كسر الصليب وثا	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	و
ا	الذكر الدية سوا كات	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ب
على	على شينها الاثنان قد	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ا
م	موجب الدية والظن ان	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ل
ا	الحكومة ومضعف وجوب	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ن
ن	نوحها في الذهاب	و	بعضها كل عضو من حكومة	و	بعضها كل عضو من حكومة	ع

منه

من نفع العبد في ما يتفق الفاضل ونحوه

من نفع العبد في ما يتفق الفاضل ونحوه

من	من رجل رجل اطرافا	و	لديا ثم تسرا الجراحات و	ما	ت سقط عنه وصار	د
ا	الواجب ولو توصل هو	و	حقه عدا والرجل كذا	اشبه	الوجهين لا غير والقول	و
ف	فيما لا تقدر فيه	و	الشرع يوجب فيه الحكومة	و	ذلك	ا
ع	عضو الحايقة نسبة	و	نقص من قيمته لو كان رقيقا	و	التقويم هذا لا يجوز	يجوز
ال	الابعد الاندما لهما الواجب	و	الاطراف مثل الواجب الموضحة	علم	ان للراة نصفه وتكرم	م
ال	القيمة في الرقيق واطراف	و	بقولها من القيمة نسبة الدية في	ان	يجب له ثمان فاكتر ومثل	ن
ع	عبد خطا وجنين	و	لامه بحقه عشر قيمة لأم ولله	ا	علم بالعاقله واليهما يوق	قوله
د	رجوع ما يجزى من بين الرقيق	و	والدية الكاملة الخطا ونسبة	سما	العلم ما حل اصلا	ا
و	و فرعان عصبة عاقلة والد	و	لهم من الاقرب والنسب	الا	بوين مقدم وفي قول	ل
ض	ضعيف بنونا ثم المولى	و	يهدم من المعق ثم عصبة من	بنا	عن السدا وحاضر هناك	ن
م	منهم سواء ثم قصص الشيع	و	بالاشهاد بعد معق وعاقلة	علمهم	عقل عتيقها وليس	س
ا	العقبون بظن وان قدر في	و	ظن الله عاقلة المسلم فبنت الما	التسلم	فان عجز ولم يقع	ع
ي	يومئذ منه سوى غير جعلنا	و	على الجاوان عدا كل عليه في	لا	ظهر وامادية النفس في	ي
ت	توكل ثلث سنين	و	ثم يلزم عاقلة كل سنة ثلث	بشر	دية الذي في	في
ف	فرو سنة او جوا ذلك	و	اراعا على الاصل في سنين الدية	في	الاولى الثاني والثالثة	ف
ق	قالوا الاظهر ان	و	العاقله من قيمة كل سنة ثلث	العر	وفة وفي الاثنين خلاف	اف
ال	الاصح الى ثلث سنين منهي	و	والا في كل سنة ثلث الدية	ف	والاجل من الموت ويقضي	ي
ف	في الاطراف ان ار	و	من الجنا ولا يعقل في الحايات	الا	حرا بالعاقل ثابت	ت
ا	الغني ذكر موافق في اسلو	و	فادفعه وامر من الشرط	سنة	له يلزمه وكا الاخذ منه	و
ظ	ظلمنا ثم نفذ بر الشرع	و	الغني نصف المصط من	منهم	اخر الحول اسقطنا	ا
و	هذا عنه ونسحق او يبلغ	و	اخر الحول لزمه با كفارة القتل	ن	جيبها على من احدث قتل	لا
وي	وبعضه ذلك الصبي المجنون	و	والعبد من المصط ومن	و	ط بكل شريك كفارة وهو	و
ح	حدوا الظهار يستوكفا بل	و	عموا ان طعنا بها	و	جوبه باب	ل
ت	تعد مخالفة اسلطان الحدة	و	منه وبما خلفه بخرج وترك انقيا	داود	فع عن حق وهم في	ي

باب العاقلة

باب الكفاية



الظاهر من النفاذ على اسم النفاذ

الظاهر من النفاذ على اسم النفاذ

الف	اصف سواك من اولين	ان	اذا كان فيهم مطاع وقطاع	ولو	ترك قوم الجماعة في الحس	خ
ال	الصلوات وكفروا بالسلف في	ان	واظهروا اعتقاد الخراج وهم	طا	يعون لم يقدروا على	ي
ق	فالتام نفاذهم ونحو	في	شهادة البغايا لقولهم ونفذ	وصا	وما اخذوه من الزكاة او	و
ا	الجزية حرما في الاصح	و	لا يحرم ذلك اذا اُخذ الصبح ويحكم	حا	كم يكافضهم بالقبلة وان لا ف	ف
ب	باع على عادل وعكسه	من	المال في القبالا بغيره بغير	و	بعث الامام قبل القتال الى	ي
هـ	هؤلاء البغاة اساعس	صفر	من يشاء ما كانه كروا ولو	شعبا	ردوه او شبهة ازالها	ا
ف	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله فتألمهم فان سألوا اهله	و	راى ذلك جاز ولا يقبل	ل
م	تخلفهم ومنهم ولا	احد	يتبعهم وهم يقاتلون في شريعة	محمد	ان يفرق بينهم والاشيا	نا
ن	تطلقها بعد الحرب في افر	ي	الوجه وادله جهدها صلوا	صلى	على قدامه وما يتم وبغى	ي
د	بما هو كالنار والخبث	و	نحوه لانهم فان ضرور	انا	الله حسنة وهذه الفئة	ة
ل	لا يقطع رزقها	و	فمن في بلادها والاستعانة	عليه	بمعقده قلبه مديرا للحق	ق
ك	كاه يتبعين كافر والو	الى	يقضى عهد دمي امامنا	و	يحيى الصلوات على قتلنا لو	و
فا	فان يفعل بعضهم حق	الا	خروج قصد جيلين وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه لدفع عن نفسه واد	ن	قصد كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذلكهم ويجب ان يحجى	ي
ن	عن شاره وما المال جائز	و	الدفع اذا اسكن يادى الجوع ترك	اسما	ها واما قبله فهو يجوز	و
ا	اذا ائتمى عداوته	و	بندف بالقتل ولا فيه واحد	الملك	وعنه لو نظر في	في
س	سحقا وغيره من حق	له	نظره والكا حرمه في حرمه	ن	دفعه حازرا	ا
م	منه ولا يعاقبه	الملك	ولو اعموا صاعته فما هذرو	الملك	بقول الانسان العاص بجعل	ل
هـ	هذه النية يتبع به وله	الملك	في قتل حبيبه ابقدر على التخلص	لا	بذلك منه ولا بصير	د
ج	في ذلك صامنا ولو عد على	الا	ر دعهما بنفسه وضما اذ لم	بصر	الايه باس المرتد	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	ثوب	الاسلام او فعل رد لا ملة	في	ذلك فمن حذف	ف
م	مصحفا في قاذورة	فا	كفر وكفر من كفر استكراه	المعرة	بقول اذا اردت	د
ن	نقض به واما القتي فلا	ل	لحقها منه كذا الجور والخن	الا	سير مع الكفار ونوم بالذنوب	خو
ف	فلان في الاسلام	و	ان استنشد حاله وقبل ثلث	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا	ا

الرجوع

والطويل اندو في المدد باند

الظاهر من النفاذ على اسم النفاذ

ا	الرجوع فان عاد ثم اسلم	حسن	تغزير ناديا واد اصغر عليها	سطا	في الامر عليه بالقتل ولو	لو
د	رماه بالقتل غير خالف	الطريق	وعزروا ملك المرتد حال الارتداد	وابقا	في تخلف فيه والذى قطعوا	ا
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	امينا	وكذا نصر فاته ما قدم عليه منها	وبدا	اليه فهو موقوف كما هو على	على
و	وجود اسلا فان اسلم فهو	على	ملكه لا الاصل في دار الاسلام	وهجر	له حكم بلاسلا مة اما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الحليفة	او وحده حكمه ومرتد مسلم	ا	ان كاهد ابوية مواليا	يا
ل	للاسلام وان ارتد معا	الى	الكفر فلهما تد على ظهوره	و	قيل كافر بالجهاد من والى	والى
ط	طابفة الكفر يدان وعسن	ان	بظهره بيزنه المحرم ولا يعد	حينا	وشوقا الى الولد عذرا	ا
و	والعاجز بعدد والقادران	توفى	ما ظالم النفسه فرض كفاية	و	يتعين بحضور الصنف المتنازع	ع
ي	يتحجب فيه بنالك	رضي	ولا يجزى الجهاد على من هو	جرا	الصبا والجور والعليل	ل
ل	لا يجزى عليه بل يسقط	عنه	وعنه بغيره من الجهاد	و	قد ائتمى ثم الدين حال على	ي
ا	الغنى بجور السفسوس من	يوم	جهاد او غير ونفوق للغير	نالا	ومن يواه مسلما او احدا لو	الو
ب	ثنى عزمه الى التا	الناس	الجهاد بجزلة حتى دنا له	في	ذلك فان اصاب عدو منا او	او
ل	لزم القتال لكل وما	س	احد تخلف عن الجهاد	صوف	الامواله ولا يجوز دخول	ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	منه من بطا كثر اشترط في هذه	الطائفة	ان يكونوا	ا
و	وفتني لا يجوزون وفيها	من	القوم ما به لو التاموا	و	سند بالاهم اولاً	لا
ف	فاولا ويجزم علينا الفراء	ر	فان زاد واعز ثلثنا جاز فان	ترك	احد من القتال	ل
ي	يريد الاعراف اليه وتر	سج	العودة او التحيز الى فئة يريد	صفا	اليهم مستجيد في خلاف	ف
ا	انه يجوز ولا يحكم ان	الا	الاستلا للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فان	اما اذا وقع	ع
ل	له وهو اسير او مخن فلا تبا	ول	من سلبه ذلك لورما من الصنف	ان	ازالة امتناعه كالقتل	ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	جور السلب بالاسر خلافا والمصا	بالاسرا	والقصبى	ي
د	دون ابوية الحق الساتى في	سنة	الله في ذلك ان كاسلما ويعد	در	فيما وسع ابوية او احدها	ها
يد	يدن بدنيا وسبق بالامر	الا	الصبا والعبد مجتهد امام في	جور	الامرار الكاملين وهو	و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ن	من القتل ولا سرق القذا فيهم	فا	كان اغبط فلا يجوز	يجوز
ب	بطلانه فان با در	و	الم فزان الامام منهم القتل ولو	كان	بجاصر قلعة فارادوا الذنوب	ذنوب

الظاهر من النفاذ على اسم النفاذ



وفي البسط يقطع وفي الكمال  
أحد نصير

وفي البسط يقطع وفي الكمال  
أحد نصير

وفي البسط يقطع وفي الكمال  
أحد نصير

وفي البسط يقطع وفي الكمال  
أحد نصير

ت	تحت حكم جند جند ويحكم	ثما	ان خانا ورواها	منها	على حكمه ثم اسلو قبل ما
د	رسم الحاكم امر لزم	ن	يعظم دماهم	توكيد	الحكم سقط القتل
و	وفي مساواة فاذا	ما	دلتنا على قلعة وكا قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض
ف	فيها او حصار	به	منها خرج منها جاز اعطوا ولو او	كان	فيها جارية
ا	انها مات قبل الور	و	انظر فلا له وبعد فاليدك	منصوص	على وجوبه
ل	له وهو جرة النيل ويجوز	دفع	مبايعةهم وهدي ديارهم وغريب	با	رهنهم وعنده انجادهم وقطع
ب	بنايهم الا اذا كانت	فيهم	بنة او مكابغ على الظن انا	نحو	زها ميسر التوك والوالي
ي	يهرق قتل البهائم الامانا	رسته	الرجال عليها بالقتال والالت	نحو	اللهو تكسر كلها لا
ط	طبل حريق ما يوجب من	الا	يخلو التوراد معهم مرق وما	نحو	المأكول يؤكل وكذلك
م	مادح لا كل و	شر	لاضافه وغيره لك من جدير	با	رجاعه الى المغنم وان أسر
ق	قوم كفار عند المسلم حكم	فيه	بانه لتبدي باب قسم القنى	و	الغنية الغنية ما ادركه
ط	طلابه بل يحارب حيل و	في	ذلك يقع الملك للقبائل	و	فيها سلب فهو
و	واحب للقاتل نكح	نحو	الغنية خمس الغنيمة	بمعنى	المصالح كسنة التوراد ونائبها
ع	على ما شئت من المطلب	الحز	عليهم بالله كرم الاسباب	ان	غنيهم فقيرهم سوا في ذلك
و	والثالث انما يقسم على و	وس	الفقر والراعي	فعل	الائمة وامانا في الخامس
ف	فصم الغنائم وامروا	برد	الراعي الفاعل ثلثة قالوا	او	لايسهم لغير
ال	الحل هو كاد اجلة ورقة	الله	فرسا قاتل عليها وبعيت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه
ك	كفار ساء لو غامر من	نحو	حتى اخرجت حية راجلا واذا	فعل	هو على فوس لا ينفع
م	منعت من حضر الحرب	وجعل	فقتل انقضت انقضت	كان	قتل انقضت انقضت
ل	له شئ وكان نصيبه	الجنة	وخرج لظن امة	جاءوا	ان حضر باذن ولي
ا	الامر بلا اجرة وكذلك	ماوا	في العسكر من خدام	على	الاظهر كغيرهم اذا
ح	حد فوانه زيادة يشترط	نحو	بؤدى من المصالح	عمل	قال من مال الكفار لعرض
م	مال الجزية والحراج	نفسه	وما عنه الكفار فعامنا	مثل	مال من كان من اهل الذمة
س	صاحب الاديان له فحق	نحو	ما تحسن اهل الذمة	نحو	المتكدر في الغنية ويجعل

ا	امروا بفتح وحرما وبعثون كما	مثل	وبقده في الاسم والعطا
ن	نرون لا قرب فلا في جند رسول الله	نحو	وسئلوا الثمن والمطلوب
م	مقدم على الاوقاع ثم الانصاف	نحو	سائر العرب بعضهم
ا	بالجمل ما اعطى منته كما ستم من	زيد	عليها ومن استلبا
خ	صادرا وما اوتي من اوطال به	نحو	هرم وهو جند لم يسلم
ت	بري ان عقار القنى وقف	نحو	يقسم عليهم كما وصفت
ل	لك عقد الذمة	نحو	عقد هال من تبع كتابا
س	سوا الهوى والتصارى ومن	نحو	بور داود والجوس وكذا من
ر	رجع اباؤه قبل التسليم و	نحو	من بعد التسليم بقينا ولا
ي	يصح عقد الجزية	نحو	منهم بالارام حكمنا بالجزية
ع	عن الوراثة دين لا يأخذ	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ا	ان يجعلها ذكرا ونصفها صاحب	نحو	الجزية خراجا ويجوز
س	سنين بلدهم من المسلمين	نحو	الجزية خراجا ويجوز
م	مقدار الطعام وجنيه و	نحو	الجزية خراجا ويجوز
م	هذه على فقير ذي	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ا	اذا بلغ في عقديه ولا يجوز	نحو	الجزية خراجا ويجوز
س	صادقها عن الراعي	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ل	لزمته دنته ولا يلزم صغير	نحو	الجزية خراجا ويجوز
م	مدته سئل الجنون	نحو	الجزية خراجا ويجوز
و	ويصان الذي من البنا	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ك	كانا انما اعلمهم	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ل	ذلك وان احدث دار	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ف	فوسا ولا يغلا ولا حمارا و	نحو	الجزية خراجا ويجوز
ع	عبروا طريقا في بر	نحو	الجزية خراجا ويجوز

ماعداه



و هو في نسخة المطبوع القبايل في الصحاح

موسم سرما کے دوران

و	واحد الحام منهم وهو	م	رد المسلمين أو يخرج من باب وجعل	الف	ذلك عام حديث في رقبته	ت
ل	ليعرفوا بظهورهم ثمراً و	ل	فوسا وخزرا وعتبة طهان	و	ادانلونا ومنعونا حربة فهو	ف
ن	نقض فيقتلهم به	ن	لوطن الذين وصار عينا لكفار	ن	بيننا وبينهم حرب اوليس	س
ه	هو على مسلم فقتله او ادعى	ه	الملك في مسلمة او رايه التي فهذا	ه	ان كما قد شرطنا	نا
ف	في العقد النقص به كان	ف	انما للحكم نقصا فلا واد انقضوا	ف	الحسين فيهم للامام وقد	د
ج	جعل الاصحاب من	ج	الاصحاب من الكفا وكذا انقضوا	ج	الوجهين الا في بلدان	ان
ن	نفعها صلحا على ابقائها	ن	عنهم التعميم ونقضوا كذا وكذا	ن	والسيرة في طرقاته	ت
س	سوى حرم مكة سابق	س	بل ينقضونهم منه والحق	س	خلافه مكة ولبنه وكذا	ا
ال	اليامة وقراها ويغزرون	ال	العلم بالبلغ من خلقه اذن وليست	ال	ن حجاز وخوابه ولو	و
ط	طلبوا الاذن لحجازة	ط	اضطر رنا اليها ودخالة ثم وليست	ط	بل ثلثة ايام ومجول	ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقرا	و	ان اذاهم الذي دفع	و	باب الهدنة والامان	ن
ي	يحوز عقد الهدنة متى	ي	صادق به وامرها الى الامام فان	ي	الامام فعقدتها وهو مدد	د
ل	له قوة عليهم كان	ل	الحق جوزها اربعة اشهر فان ضعف	ل	مدتها عشرين سنين لا اكثر	ر
وال	والشرط القاسد اذا جرى	وال	عقدها بطله كالشرط ان	وال	يعقد جزئية بدو متقابل	ال
م	منلا او على ان	م	نصا الحرام غفاه او على الاطلاق لنا	م	او على مال او فرس	ر
ت	تؤخذ منا هذا لا حكم	ت	به صحت شرط الامام نقضها متى ما	ت	طرح اليه جاز لو	و
قا	قالوا وان انت دارك رجال	قا	جئت انقضها انما اردوهم عن	قا	رجاز الا النساء فحال	ال
ر	ردهم فلو كانوا اصفا	ر	او جازا عشرة لم يردوها	ر	ويجب الكف عنهم فلو اسما	نا
ب	بعضهم بمحض النقص وكم	ب	بانه الباقون ولكنهم سكتوا بتركوا	ب	ينقض بهم فان انكرنا	س
سام	ساما انما انما انما	سام	النقض بتركهم على العهد وجوب	سام	وجم من العهد بحسب	س
و	ودالة حرقه وقلو	و	احد منا يجوز نقضه وجمهم	و	مراذم ومنه نحن بعد	بعد
ف	في عقد بل خفنا ذلك فا	ف	لنصوب لامامة بعد عهدهم ولسته	ف	والدين لاس في يلزمه	ه
ا	بلاغهم المأمون ومن استخاف	ا	منه او عده محض من المذنبين	ا	مسلم بالغا عاقلا	لا
ل	لزمنا انقاده ولاجا	ل	اربعة اشهر او اقل ما عده وبعد الف	ل	يلغ المأمون ولا يجوز	يجوز

محدوف وفي البحر المحنون مقطوع وبعد

1875

هـ	هذا الجاسوس ومن حاس	فت	الامة مكايه	القصص	من	الوجهين ارض السود انها	١
ذ	ومن فحما وقفا القاء	يوم	الفقير المسكين	الحاج الذي	تا	خذ الولا منها الصل	خلاف
ج	جرت الاكز ونعدتها واجبا	بامن	احبابنا الله وانها	القصص	لبف	امور المسكين ومصلحهم وحدا	١
م	من عذبة المصل الى الا	ر	من للتنهبة عتبان طولا	وعرض	ذلك	من القادسيه حتى يصل	ل
ح	طوان كذا لك لا يجوز فيه	بع	ولا ومن باب حد الزنا	من ذنا	في	حالة التكليف بلا سكر	ر
د	ذميا كان او مسليا فان	الا	ما يتم عليه حد بعد نونه	و	الثا	في الحصن لما اتى سنة الرسول	س
و	وانهم المحضون بنسبا	ول	الناس من طي كساح	صحيح	وهو	المكلفين الاحرار واوجوا	١
ف	في غير المحض اذا دنا	وكا	حر اقله مائة	وقريب عام	من	البلد مسافة القصر	اختلاف
و	وقع في تقرب المرأة و	اليسر	وحدا الاصح	من اعرام	وجما	عرفه الاكزون ولوسائل	ال
في	في ذلك اعطى والذي	ي	يجوز تقربها معه	لا يمنع	سنة	الحديث العبد خمسون وانا	تا
ال	الاختلاف ايضا في تقربه و	قد	حصل من خلافه	في تقربه	ثلاثة	مقالات اصحابه سنة	س
ر	رفقا بعضهم محرر بعضهم	حظ	عنه لتقريب القصص	ان اللواط	و	الزنا سواء واليهيمة ليس	س
ج	جزا من اياها الا التعزير	على	الاصح	ونكر ذناه	ولو كان	منه كفى لكل	ل
م	ما فعل واحد ومن	حذر	نفسه امرأة	وطئها في الدبر	قال	الاصح	١
خ	خالطها بنصا غير ز و	المحر	و الصفر	سواء الاصح	وفي قوله	وجه التصديق بدنا وان كان	ن
ب	باولا الدم وان جرد	أفي	احضر	نصف دينار	ولا تخا	لغة لمن يقول ان المرأة اذا	١
و	واقعت المرأة عزرتا والوطئ	مد	الاستبراء	والوطئ	في الشبهة	الراحة ونحوها ورجل	ل
ن	نكح غيرها بملكها كله غير	مرض	في الله	في تقربه	لا يمنع	في وطئه الى قولنا	ت
مقطع	مقطوعه عن امام	وا	اغترق	في النار	ان رجوا	وبسرة نفسه فان ابا	١
و	واقربا الزنا حد فان رجع فا	لد	بن	يقول	اصح	احد وجوز	س
ب	بافامه الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن عرف	رجما	ما قرأه	شدة	س
ع	عندنا من يقسم الحد غير	الاستل	اعن على	المرأة	حتى يقول	الا	١
د	دفن المرأة الى صدرها و	سا	الاصح	قالوا	اذ ائنت	البيته و ابى	ل
ف	هذا في غير الحامل والقفا	عد	يقضي	ان الحمل	انها	تضع بكر	ف

ماجد الفياض





فأعلن في الديار ما إذا كان  
موضعا

في الديار ما إذا كان  
موضعا

في الديار ما إذا كان  
موضعا

في الديار ما إذا كان  
موضعا

ف	فوزان دمه وبتعني	مهد	ها بغيرها	وثة	ان بوخر من	المقر	والمرحوم والمريض حتى يموت	س
ا	القافية فان كان لا يبر	حجب	ذلك كله	عصية	ورأ	الشأ	فعليه يكون الضرب مفرقا	ا
عل	على الاعضاء والنبوت قالا	سا	لا وجه للاصبع	فان غشي	ذلك عليه	وروي	تقوية حتى يغيب	كن
ن	نفسه ولو ان الامام استبا	ح	جلده	ومن خرفات	فلا كان	و	وتضرب المرأة	ة
وه	وهي قاعدة مستورة	ثم	يكون امرأة	تسك	نباها	و	كانت	م
و	وعليه فبعض لا يبالغ الى	ان	سئل	لا يشق	ولا يسهو	عمر	القول ولا يترى	فت
في	في عهده ولا يجد ان يبدأ	اسلطا	رحمة	ان يحضر	بارجة	القدف	في	و
ا	اهل التكليف وان كانت	الملك	الا	الاول	الحرم	ما بين	ومن كان	ح
ل	ليس شرط ان يحضر هنا	الناس	هو	كبايع	العاقل	الحذر	من	ما
م	يخون او صغيرا او من	أصغر	على	فريق	عند	ان قد	فبعد	ق
دي	دين مع يمينه ولو	يخرج	قدف	عصيف	فلم	يحد	حتى	ب
د	دفع الحد من قاذفه	يوم	و	فيمن	في	نكاح	شبهه	له
سال	سالما لا يظلم حصانه	لسا	بر	القاسم	ولا	يدين	عندو	ا
م	مثل ياراني وبالي و	د	في	من	لا	مثل	قول	فا
واذا	واذا قال عاشر من	لنا	عشر	الليلة	اربع	عشر	تحت	دا
ك	كله كتابة فيجوز ماواه	و	من	قدف	من	كناس	جعا	ا
ا	اذا قال اهل زينة او كلدي	شهر	من	الناس	ان	عز	قاله	ن
ن	ماواه فقال ما انا	فاحد	جلا	ولست	را	ابا	الحلف	ك
ح	عندهم نعر من فيه	تقرروا	لنا	التي	يعد	ولو	قارنت	س
د	رعا الحد منه لان صر	ح	يقف	ثم	قايوم	جوستا	ابو	ر
و	وجع الاول ولو غني وارث	و	من	لو	رث	لم	يقف	و
ما	ضاحك وجاس	فقدفه	ورث	الامر	الى	الحاكم	في	انضم
م	مع السرقة وشروطه فقام	السر	ة	ان	سرق	قد	يرج	خرج
ن	ناضيا اذا تمت	الذي	ي	سرق	مائة	و	وسبعين	ب

من

هـ	هذه دينار لم يعطوا	و	من	اخذ	سبكه	وز	بائع	ذ	ع
ا	العلماء انه لو اخرج	عن	مكانه	من	مخر	نضا	بائع	ذ	ك
و	ولو طه فليس اسرقه	ا	وب	قاطع	لغير	بوع	لذ	بائع	و
ضرب	ضرب من لا يظننا الى	مهم	منه	ان	بلغ	مكسر	و	بائع	ن
ا	المسروق فلو سرقه	ثم	ع	فا	عاده	بلكا	بقطع	سرقا	ها
ف	ففيه في قطعه او جة	سرق	بحة	منها	بقطع	و	بشرط	الشبهة	ال
م	ما الكمال لا يجب القطع	ويوم	القسم	الام	لطائفة	من	شمال	شيا	ف
ح	حددنا وان لم يقر	وكان	لها	ب	لرقه	له	حق	كن	ا
د	ذهاب الطعام بالسرقة اذا	س	الناس	الحق	لا	قطع	و	بشرط	و
و	وجود ما بعد حفظا في	عشر	الناس	و	عشر	في	بشرط	بشرط	مه
ف	في حرز معصوب فجا	من	بلا	كر	فخه	واخذ	وسرقا	و	م
وفي	وفي غيره خلا ولو غصب	جما	لا	او	فها	فها	فها	فها	ا
ال	المعصوب فسرهما وجان	بوي	لا	بقطع	على	الاصح	ولا	بقطع	و
ب	بنفسه لو نقت حرزا	و	ول	اخراج	لما	لا	فها	فها	ق
سي	سيلة في ما او ساه	من	الحرز	الها	جها	بقطع	ولو	بقطع	ع
ط	طرا وما عليه قال	ع	اصحابنا	الاصح	بقطع	وان	لما	لما	د
سا	سارق او خفي بصدقه من	صعد	بالا	فها	فها	فها	فها	فها	ك
ل	لزم قطع يد البني	حد	ان	ان	عاده	بقطع	بقطع	بقطع	ع
م	منه يد البني فان	بي	على	صالة	و	بقطع	بقطع	بقطع	د
و	وجعيرين ويقطع بسكر	ا	سيف	حد	دها	عليه	بالسارق	بقطع	س
ع	في الاكفابكت يد قد	داد	ن	اصابعها	فان	بقطع	بقطع	بقطع	ن
و	والى من سرقين قالوا	لا	في	القطع	بقطع	بقطع	بقطع	بقطع	ا
ا	اباها بقطع القطع	وا	اليسار	فلا	بقطع	بقطع	بقطع	بقطع	ا
ف	فمن اصاب السبل بمكا	سر	ة	و	بقطع	بقطع	بقطع	بقطع	ك



أتم في المضاعف والفتح اشتراط

الاسم مطوي مكتوب في فعل مضارع

د	دعاية للمسلمين فمأخذ من	الاعيان	نصارى من غير شبهة اهل	الفقه	قطعت يد النبي وقطعت	ت
ا	ايضا دجلة اليسرى	ثم	من قتل فلحما ومن قتل فقتل	عنه	ذلك ثم صلب ثلثا فاذا	ا
ج	حارزها ازل	وخرج	بعضهم بصلب صديق	الامام	اذ الرقة وماخوذة حسبي	سب
م	ما يبلغ مضابا او ط	بلاد	اول ماخذ ما ولا تشاؤد وقع لا	جما	ع ان من باب من هو لا	لا
و	واصله قبل التطهير وبعد	الافناء	يسقط باخذ الحزب وحوله القو	ل	فيه ان كل شئ	شي
ف	في الاشربة انكر كثره فرد	وده	حرام القليل والكثير منه محكم	الدين	سواء في التحريم ويكون	كون
ال	الحدة المكلف من كان	يوم	شربة او خمر او زيتا و	الر	جل المكن لاخذ من كان حرا	ا
م	منهم قلد اربعين والعشرين	و	واجعله ثلثين او ثلثين	ع	نوابه جاز والتوسط لا	لا
ضا	ضابط لعيبة احد الوجهين	والثاني	يعتق في طوبى وقال	جمه	يحد باقران وبنية لا	ا
د	داجية ونحوها	و	الركب عقيمة فيها ولا كفا يعز	والنظر	للافا فيه كل احد	حد
ع	على قدره وضعه ضرب دون	العرن	في غير اربعين حروبي	في	هذا جميع العاصي في الاصح	ح
و	ولو عني سحق الحد فاراد	من	اليه تعزير لم يجر في الاصح	علم	ان سحق التعزير	ر
ا	اذ اغنى فلا التعزير في	شهر	الوجهين القضاة وض كفاية	الاذ	ان لا يطلب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعزير طلبة فان امتنع بطلان طلبه	وغير	اول منه ثمن والمعروف	ف
و	هنا انهم لو قلوه	ولما	الامر الى القضاة لطلب	من	حامل او محتاج طالع يد لك	الك
ز	زيادة وكفايته جاز	و	حصولها فافترق بديا وعند اهل	العلم	لانقض احدها كلمة	له
ح	خبر حكمها الاول ولو	ثم	على الخصم او الخصم حكوا حلا	فنا	دواله وهو يصلح للقضاء	ا
ا	الحكم في غير حد الله حاز	بالنسبة	قبل ولا يشترط بعد لا ظهور	الى	القضاء بانحطاف من حلت	ت
ش	شروطه ان يكون مسلما	ثم	دكر اعدا مكلفا محمدا وان كان	شهر	الوجهين سمعنا بغير	ي
ت	تأليه ويثبت ان يكون	عاد	ما الشدة لا ضرر ولا جرح	رصاصا	في الامور المدونة من فيها	فيها
د	ديانة وفقه ومن	يعز	اليه امالة وعرف في الجلس	ن	منهم فيه مظلوما	ا
و	وجب اطلاقه عما اجتمع	وجعل	عند الامم السجادة لها	سنا	القضاء في مشاوة العلاء الجور	ل
ف	في المشككة لا اختلاف واحد	منهم	في علمه ولا يجدوا بالاجافي	دج	الحكم فالحاج فلا قد	د
ا	الحكم عند ختمين من كان ذو	جانه	من عوانه وكلايته عن عليه	و	بوصي وكلاؤه واعوانه بالتقوى	وي

الله في

الاسم مطوي مكتوب في فعل مضارع

الاسم مطوي مكتوب في فعل مضارع

ل	لله في اعمالهم	و	فصد	وليعمل من السائل فذرة وان	تعتبر	يعرفهم الشهود فان	فان
س	سما رجلا واتخذهم	الاجلها	فلما جازوا من اهلها	فان	عنده حكومة لمملوك	ك	ك
ر	رفيقه اول ابنه او ابيه	ان	حقا	حقا	وصديقه ولا يقضي ولا	ا	ا
يع	يعقد غير ابيه والحكم	الرا	هناك ولا يشي ولا يهدية	ثانيا	عزومه عن قبولها فان كانت	نت	نت
م	تم له عادة جاز اذا	مع	العادة ولم يكن له حكومة	قا	ن رة هافوا ولو يحضر اذا	ا	ا
ط	طوبى بالحضور في وليمة	الغنى	غير يزل يساوي ثلثا فان	فان	ذلك واكثر اتي بما لا	لا	لا
ي	يقطعه عن حكم ولو حضر	جما	ع الحكم وجرح بقتلهم	وعلى	عطيت ولا في حال	د	د
م	مسخطة ولا مفرجة ولا	دا	مولد ومرض مفلوج ولا عندكم	سما	الهومر ولا حاقق وخائف	ف	ف
ك	كذلك مكروه وكالة	الاجري	او فاضلكم فقد ونفسه	كم	اعمال المجلس ذلك وسم	م	م
ش	شروع له التأديب بحضار	فاخر	ان يجلس يستقبل القبلة وان يلازمه	مه	السكنة حيث كان	ن	ن
و	وان يجلس الكاتب بالقرب	ب	منه	ب	منه	كلم	كلم
ف	في المشكلات والحوال	ولا	اهلها وان يترك القدر بين	بدي	مجلسه مخوما وان حضر	و	و
ثم	ثم خصومه كثره فمن تقدم	صو	له المجلس بانه وان ساو ابد	ما	لقرعة وبقدم تسابق على غيره	غير	غير
ف	في حكومة واحدة لا يزيد	ثم	عليها الشايبين	نرا	والجلس لكن برفع مسلما	ا	ا
على	على كافر في المجلس	اهلك	من اهل الخصم او قدم باب التوبة	والنقطة	ولا يلقن من اغفل	فل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	من يوزن عليها وهو ضعيف	فلا يسمع	وما عليه الى ذمته حتى	ي	ي
ي	يعزومه عنه جاز وينظر	كثرا	في الامانة بغير اموال ايتام	و الى	من وصي لغيره ولو ساء اعدا	س	س
ح	حضوره وتوقف	م	عن شكواه فان قال بغيره	مدد	الحكم ان شئت	ت	ت
س	شأ اليه احضره والقول فيما	ساد	من سيرة قوله ان ادى بغيره	س	حكمه فاكما على تاسيس	سبيل	سبيل
و	واجتهاد يسوغ فلا يعذر	الى	نقضه باب صفة القضاء	مد	ع اذا حضر فللقا هنا لك	ك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى	ز	فاذا ادى احد الخصمين	الآخر	ويقطع عليه الكلام	م	م
ل	لاخذ حق البداية	سد	او ظهر سواء منها فان اكثر	الجما	واللدد عزز ومن جبا	ا	ا
مقه	مدعيها وكانت دعواه	يوم	ان باطله لم يسمعها فان لا	به	قال الاخر ما تقول فيما	ا	ا
يد	يدعيه فان اقر فلا يحكم	الا	اذا ساء الحكم لان الحكومة	ونظرا	اليه فان انكر حينئذ	د	د



والسبط والكنهون ان كانا معا

انما في الدبد نهضون عند وفاء الكامل

و	ولا يثبت فلا يمكن التمسك من الا	شئ	الا الذي عليه قال الذي حلفوه	و	ان كل خلف للذي يمسك	ا	
ا	استحوذ كل صحتها	و	الثا	بتان الذي لو قال بعد التوك	نظر	ت في الحساب الذي كان	كان
ل	لو حنت لا حلف فحلفوا	في	لم يثبت عليه	كذا الذي كان	مداد	اخر اذا اراد ان يثبت	ت
ب	يخلص اقول للذي عليه	و	حلف هو وان قام بنية بعد اليا	س	والجزر وسبعت الشهود اذا	ا	
س	سلبوا العدالة احسن	في	العزة في التوك وفي شهود العدة	عدا	اذا انراهم فقم وجعل	ل	
ي	يسأل كلاً عن اليوم	عن	عن الكيفية وما كان	و	يخوفهم شق يعطى الحق	ق	
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	سقوط مكرهم فاد قال	ل	بينة تجرحهم اميل فلما	ا	
وا	وان سأل الذي ملازمته	قام	عليه ولم ينما خرج الشهود	مكية	للاذمة عليه فان وافي	في	
ح	الخروج المسئلة وسأل الحكم	و	القضاة ان جعل عدلة الشهود	كل	ذلك الى من وكلة	ه	
ب	به هل سأل وتمهل	يوم	واياهم في حالهم ولا يثبت	شهر	ه رخصية فاذا علم	م	
ب	بعد انهم اراد بقبول البينة	العا	دلة بعد اعلانية ولو في قضية	لما	غير عدول فلا بد	د	
م	من زعمهم والمعد اذا لم يبع	شر	بذمة زعمهم فكيف اذا	الباطن	سادس اجمع الى قوله لانه علم	م	
خب	خبره ولو شهد بعد التمسك	من	ضيقه كفي ان يقول هو عدل	وما	لو شهد وابعدا لينة ثم جا	جا	
و	وشهد رجلا بخبره	و	ج ب تقدم شهادتهما ان يقتضيه	ايضا	فلو جاء المعدل فقال	افقا	
ن	نشهد ان هذا المخرج قد تاب	بعد	و ح قدّم لو قال الذي مر	للقضا	ان يوفقوا لا عدلهم ستوقف	ف	
و	ولا يظن ان القاضية بعلمه	و	من ذلك حد ودانته وذاست	مضا	في سكوتة لا في اقرار ولا في	ي	
ان	انما جعل ناكلا ويعرف و	الى	القضاة ان يوجب المعترف	فمن	او المنكرين جعل ناكلا فلو قال	ال	
ان	ان احسب بالاعرف في	المعا	فاميلوا له اماله الدعوى انما	مرف	عنه الدين بابر او نحو وجب	ب	
ع	عليه بينة فان عجز جا	ر	لقد حلف مستحق فان سأل	ل	ان يرفع البينة اميل في	ي	
و	رفعها فلما ثم طلب	به	ولم يدر ملازمة الهلة ولو	ادرا	لدعوى على غائب او ميت	ت	
و	وكذا مستشترين وصي وجون	وسا	الدعوى سمعت فان قام حجة	كاملة	حكم له بها فاذا	ا	
ض	ضما ظهر الغائب و	لوا	معدلة سمعت وكذا الضمان	و	المستبسر ولو ادعى على	ل	
ا	انما عينا او دينا في	ال	وهو الذي قال في غيبته	ل	ان و	ت	
او	اوليا الشرطة له	و	ستر اليه كالمحضر والوكيل	كا	فيها	و	

ضرب

ضرب في الدبد نهضون عند وفاء الكامل

انما في الدبد نهضون عند وفاء الكامل

ضرب	ضرب الرجل في الارض فجا	ال	الحاكم في غيبته وانت بحق قضى من	عنى	له ولا يثبت	من	ن
ا	الرجل المحرم الذي	جبله	الزمان انما انما القضية على ما كانت	حان	عند الحاكم الثاني	ي	
في	فيستوله ولا مثاله يمنع بعض	لغين	بما انما البينة فان جعل عدلهم	و	جبان بينهم	واذا	اذا
ا	انما الحاكم جاز مع القرب	قا	البينة مساهمة في العضر عدلين	نعم	ويستحق ان يكتب كتابا ما	صح	ح
ل	لديه ونجته بعد ان يا	حد	في الحكم عليه بصفة باوصاف	وافيه	يبره فان انكر الاسم	وجا	حا
م	سأكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه الذي البينة انه اسمه	قا	فان اقامها فقال است حليف	ف	
د	دعوا لا نظرت فان كان	معم	مشاركة له في الاسم وحضرته واقت	عليه	الدعوى فان كان	ان كان	
ي	يعرف صار له الخصومة معه	و	جل المعروف وانكر قلنا الذين شهدوا	عند	زيادة الوصف فان لم يكن ثم	م	
د	دخل يشاركه في الاسم و	ما	وصف حكم عليه من حيث عدا	الله	وسأل ان يكتب له كتابا	ا	
ف	فيه ما جرى بحضور	ين	الحكم غير مفعول فح وكنت واود	في	قطر ولقرطاس المكتوب	ب	
هو	هو من بيت المال في المصالح	خلد	الاعلى فلو ادعى الشهود	ر	وجودها جمع ما وقع	ع	
م	مها وكتب عليه المدة التي	دل	فيها وغيره للقاضي بعد ما نقر	من	بعية من انما لا ما بعد	د	
خب	خبرهم شهادتهم حكم باجتهاد جا	زيد	ان لف في ولا يثبت وجب	بصر	الحكم ونقضه ولو قال	ال	
و	وخصمه منكر ان القاضى حكم له	وقد	القاضي على ذلك الحكم فان عرف	وجود	ه كان حكمه بما عرف	ف	
ن	نافذ باب القسمة وو	الى	القسمة اذا كانا صبيين قل لهما	فا	نه بشرط كونه ذكرا	ا	
م	معدلا حرا فانما يحا	ول	القسمة لهما المسان فان كانا	بصر	ونقوم وجب لهما ولا نقول	ل	
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة لما شئ فلجرت منه في	عمر	فالتشيع ولا مفعول الشراذم ثبت	ت	
د	ذلك موقفا على الخصص	من	لما لا ينقطع	بصر	فيه الشراذم ولو رضوا	ا	
و	وقالوا انفسهم ونفرتهم	شعا	منعنا ما يظلمنا فنعنه	الى	والحام الصغير فليس	س	
ف	فيه قسمة الا	ن	صوات مضمرة	ان	كالطاهما هو الذي	ي	
و	وقع الضرر به منع	وا	طلبها اجنوا والقسمة التي	توا	بها الحقوق منها ما ليس	س	
في	فيه تفاضل فيقسم لهما ويا	المعا	في القسمة الاجرا ويا كما امر	الله	بالعدل ويكتب كل	كل	
ا	اسم في دقعة يفسر	ربه	ثم تدعى في يد نفسا من	قاله	شئ مساهمة يمسك ثم	م	
ل	لنخرجها على الاخر	ابل	لو كتب اخرج على الاسماء جازو	الله	اعلم وغيره عن تقرب حصصه	ه	

بالقسمة







اقصم وفي الكامل مضطرب وفي النصف

واختبث في النصف وفي النصف

ع	من رجل وهي بدء	الظلمة لئلا يمشي عينا	القيمة بل اذا ردا الثمن	مادة
ق	الحرم	تاريخها والآخرى صغر قدسنا	قوله في امر له اخذها واصح	لا يخلط فان قاما
ص	سنة	التعارض انما بسقطات	صاحب المحرم وان استويا	في التاريخ اوله يورخ احد هاتين
م	ار	ثاته انما سات على	معا على الصحيح ولو ما عن	مخالف وموافق الدين من الورثة وادعى كل واحد
و	يع	لواقام كل بينة مطلقة بما	وفوق دينه وكا كافر انا لما بر	سهام الميراث للكافر الذي ولد من ابيه ثا
في	ثما	من الشتر واخر كلامه هو	في دعواه قدسنا المسلم	وذلك البينة لو شهد احداهما انه ما يور
ال	ما	دينه وشهد لكل بينة واطلقت	الان لا يسمي شهادته	الاخرى ان اقر كلا الكفر تعار و لم يعرف
كا	به	وقال المسلم هو	كانا متعاضدين ولو لمنا	طرا البلاء كافر وخلف مسلما وكافر اولد
م	قد	م كل ومعه بينة بما اذا	ما ت قبل ان يسلم	ثم كذبة لا حصة المسلم بمينه ولو
ل	حا	موتة شعبان والكافر قال	لزم تقديم الكافر ولو	طلع على ان لا يسمي بينة مضان
ي	في	حقا انما في بن اوفي	منا في شوال قدسنا الكافر و	يعزى اليه باب البينة الذي يدعى ثا
ضم	منه	البينة حلفان كل عسها	ضمنا وغيره وليس للدي	يوم الدورية في غريم واراد
ر	و	البينة هاتمت قدسنا وهو	دع على المدعي الا ان كان	في مقعدين حلفين حتى يخلط في بينة
م	صا	واسحق الدية ولا ياتي فيها	مقنع دسا وهناك لو ت	و جيت في ان يخلط بين البينتين
ق	فانا	نارمها العاقلة او على عبد ابد	قوله ولو حلف عشرين حلفنا	الغير على قد لا يخلط على العبد
ط	في	غير التوث حديا على	طوبى لها القاتل وان كل	من ثا حلفين في حلف المدعي
ع	ا	لغيره فلو وجد بينة الاعدا	عادة الدعاوى ولكن الها	دي بختل مشين والتوث مشران
و	وفا	سقين فلو شهد اثنتان وكان	وهي صغيرة قبل او قادور	الفتن عن الشهادة كسنا وصار عبيد
في	لها	قتله سنة اربع نجاز	فيها واحد بقول قتله	وقال الاخر عنه ادا
ا	و	سمعت دعواه وهناك لو ت نجاز	ان يكون لو تاقبل لا	لو ت على حلة قتل مورثه
ل	انظا	مه ولو ادعى عليه جرعا او	له جل او يقبل فالحق	في ان القسا الله لا يبطل ذلك
ح	دها	سائر الدعاوى ويجوز	حاصلة شرافة ثم كاد كينا	اول الكلام لو ت لم يلفظ اليه وشعا
ا	و	ذلك اذا كان الاختلاف	فيها الحلف بالعمية وان كان	بالبينة بخس العمية وبسحب
ف	عود	وايضا التغليب بزيادة الاسماء	في عيال او مال لا ينقص	من انصا والتغليب والكاسيق

والفضل

واختبث في النصف وفي النصف

واختبث في النصف وفي النصف

و	كفوله والله العظيم	هنا	وللصفا كل ذلك	ل
ال	جل حلف على اثبات فعل غير ما	قه	المنسوب اليه على البيت وكذا	دخيل
م	يخلط ما علم ان مورثه وهب	و	من غير ما علم في علم الوارث نا	ف
ج	هي سلام وبلغ وعطى حربة	مرو	جمعه هذه الشرايط وثما	ي
ت	بلغ وحجون وعبد فاسوق جرا	ته	تحملة فترده شهادة كاد صبي	ذا
ث	هذا المرحوم العا والذ خبار	ساة	ثم من امر على صغير نجبر به	ته
م	لا يوفى فلو اقر من غير كسر	ولا	ما عد العود والالات التي	ل
ش	العرض كالحق في السو والملا	حقه	شي امر كانه يهدم	ا
ع	جمعوا الحرف لئلا لا يخار	و	عادة بطله ينسقطها و	ف
ت	لدينا اذا غاطها من لا يلق به	معا	ثم نجامة وديع وكل حرفه ملا	ي
و	لا يقبل من كسر كسر ولا يلق بها	رقة	وارثها ومن لا يلق به فلا	ح
ال	في شهادة عليها ورثة من	سار	في الشهادة عليها ورثة من	دكت
م	نفعنا كنهاده ومو كذا العا	عوا	هذا الذي في نفع وفي كل	ه
ز	وقبل احد من البينة	رقة	زوجته ايناها قبلت	وا
ج	بعض من رقة رقة بصبية	لدينا	جوارها على عدو وشروط	س
ا	المفضل بمو من السب	فقه	ان يشهد له وقبل من مسند	نقل
خ	علاها او يبادر لها مبادرة	عاد	خبر ولا شهادته ومن	و
ر	القومة وادرة حسنة بطلا	قه	راجع الى مو الله تعالى فان	ا
م	عقروا وهدوا الله تعالى	مد	مبقاة عتق وعنف ومثل	ال
و	عبد من وصيتين عتق في شرع	الله	وحكم بشهادته كافرين و	ض
في	بلغ اورق او كافر ثم ادها بعدا	ملكه	في الاظهر ولو شهد صبي	م
ال	جعل كثر مدته سنة وعند ثم	م	الفاقد اذا تاب قبلت شهادته لا	م
س	لا يكتفي في شهادته واحد الا بصلو	لد	سائر القضايا وجميع ما	ع
ر	بشهادة اربعة حال حال	نا	رجال كغيره وبالزنا فاقوا	ا



والشخص من غير ما علق في الامام والرجح

والشخص من غير ما علق في الامام والرجح

ي	بقرته من الزنا وقبل	المؤمن في المال والعقود المالية	كلها	شهادة رجلين او رجل	ل
ع	عصده امرأتان او غير	كالنكاح والوكالة والطلاق والرضاع	ملكه	لله كنه وجها والشرك	د
و	والامام وير ما بطلع الر	عليه بالافيش شرط فيه رجلان	وبعد ذلك ما ليراه الا بالافيش	س	
ال	لمرأة وكارتها والارضاع	عوب المستورة يادع نوة و	هذا	جليل ايضا ما يثبت بالنبي وذكر	ر
من	من الحقوق في حكم	الدين بشاوي بين الاميع ونحوها	افق	من حلف مع هدي ان مورثة	ه
س	سكنه او قضاها من مذهب	محمد بن ادر بن حمة لله ثبوت به ذلك	اثة	وقف والشهادة على الفعل نحو	و
د	رعي وضرب وعصب	زيادة ونقصا ونحوها لا يجوز	الشهادة	على شئ من ذلك كزواشدة	شد
ح	حتى تشاهد بعينك فعند	الكافة لا يصح قبل وان كانت على قول	هذا	مثل تحمل الشهادات	ه
م	من اهلها والنكاح ومن	الى ارا او طلاقا او زنا فشرط	السمع	ونحوه فلا يقبل من الاعمال	ا
ك	كذلك لا يصح الا اذا كلفه	هو مضع باذنه بجملة ولا دمه	اللقا	و اذا هو تحمله قبل العي ولو احتمل	ل
ش	شهادة عليها وعند الادا	ما استقر احوالها ليقاها	ولو	و اذ خلا وهو بالعدالة موصوف	ف
و	واخوهم انها في حيا	ذا تحمل على الاصح وجود	الشهادة	فيها الاستفاد من نسب وكذا موت	ت
و	في ادق وسنوق ولا كما يقال	ل ووقف ونكاح وملك ولا	الصح	س هو عن شرطها وهو ان يستفيض	ح
ثم	ثم تبينه من جميع يؤمن	سوا طامع عليه بعينه	على كذب	اوصلا والشهادة بالملك باليد المجردة	ه
م	ممنوعة بل اذا انصت اليها	الانا	خا لا بد من السكتة والنقص من قوله	ولم يعارضها ومن تحمل شهادة او تبينها	معا
ف	فطلب الادا فامتنع ثم لا يجزى	استلانه بفسق ومن طلب لها	ولم	معه فان نظرت فاذا كانت	فاداك
ا	الشهادة مما ثبت فيها	الملك	لحق شاهد بين احد الشاهدين وقال	له	ا
على	على الاصح ولو شهد فيها	الناس	فع فيه احد الشاهدين وقال الاخر	ما	ل
ن	نامر بادائها فان	اصو	على الاصح ثم ولا يجد ذلك	نا	ولا
ن	في امة الاثم الا بها القرب	قا	لوا ومنه في العدة ما لا يلحق	فيه	ا
ال	الفاق الحج على فقهه فلا	ما	في ان التصديق محبوب لا عليه	وقد	فيه
من	من امة القربى لا يثبت عليه	علي	لر من اجابة بل يثبت على فضل اذا	اذن	ها
وا	ولا ابا شاهد كذا اذا شهد او	قدم	الى القاضيه معه وشهده	وكذا	ان
ل	لديفله شهدا رة من من	ل	او منع انما على الاصح لا رة	الا	في

ولا يوجب

والشخص من غير ما علق في الامام والرجح

والشخص من غير ما علق في الامام والرجح

ز	زنا ونحوه بثلثه فلا	ولا	صل دائما او جازت شهادة الفرج	ما	اذا فاقوا او ارتد	فلا	ا	
ج	حوادثها ولا يسوغ في الا	جها	بقول شاهد في لود الشهادة	فا	كالة حال	رفعا	د	
د	واذا الشهادة جاز وهما	مضا	بالتحمل عن اثنين وقيل بشرا	ربعة	و	التجوع بعد حكم وقيل حدوث	ت	
ال	الاستيفاء بالمسا لا ينقص	و	بالقصاص ينقص بعد فلا	ولو	كان	رجوع السوء عدا منهم	م	
ط	طوبوا القصاص وان صرح	عبا	بالخطا والرجوع القصاص	كجرحهم	لا	عند له ما عليهم كما نقلت	فك	
و	وان رجعا جميعا فاصلح	الحلا	ينظر فيما رجوعهم فان كان	بؤذي	ي	الى رجوع القصاص فلا دافع	دافع	
ي	يدفعه عن الجميع او الدية	قا	لو يكون عليه نصفا	وعلمهم نصفا	عند	نألوجع بترك ضمن ايضا	ا	
ل	لكن لو جمع الواجب	قا	عنه بالجميع ولو رجع	الشهيد في حال غرمو	مضا	مستعصم عليهم ولا نقول الواجب	ب	
مقبوض	مقبوض من الشاهد الا لو بين	نعم	في ما اذ ان جمع بعضهم	بعضهم	فلا	ان احد الخصمين يلزم بعض المال	ال	
وفي	وفي الصحيح لا يلزمه شئ	اصلا	باب الاقرار الا ان كان	للقا	في	صح ان كان مطلقا تصرف	ف	
ا	اما اقرار الصبي لغيره	لا يباح	ح	قبوله ان ادعى له	نظر	قال بلفظ الاحلام وكان في وقت	ت	
ل	لا يبعد مكانه صدق	قا	ما بالسير فيلزمه اقامة	البينة	فيه	واقرار العبد	يصح	ح
ب	بما يوجب عقوبة	وا	سد	الخصم باقراره في السيرة	لا يوجب	من يده المال اذا كان	كان	
س	سببه بكد به	ولو	من وعامل باذن سيده	اقر	في	لاذن بمال صح ومضى سنا	سنا	
ط	طالبه العامل بما اقر	واما	العوا	نقص من كسبه واقراره	لحق	في العوا من المرض صح نافذ	د	
وال	والوارث وغيره من الاحرار	والعا	سوا	وقوله لوارث يدعيه	المال	ل ولا يقبله اقرارا	واذا	ا
د	دعوه فاقومها حين	سنا	سنا	بغيره في شرط الاقرار	بغيره	به اهل لا للملك فلو	و	
ج	جاواقر لداية لموجب	الله	ها شيئا ان القتل في البطن	حد	لنا	سما بال نظرت فاذا	ا	
ز	زعماته بان ونحو جازو	ان	اطلق فكذا في الاظهر	وان قال	حصل	شرأ ونحو بطل وقال	ل	
ح	مختار اهل القلاب ولم	يجمع	معه ذلك بل كذب لم يثبت	معه	في الاصح	ويقرر	ر	
ب	بيده حتى يثبت به احسن	الحق	ولو قلنا عليك الف فقال	الذي	ي عليه الدعوى	وي		
و	وهو يرازعه زنه او حرم	على	هذا او جعله في كسك	فليس	هو	باقراره وقوله صدقت او	و	
ن	نعم او على اقرار	و	طا	بغيره في قوله ما يقربه	او بما	ل او قد ابرأني اقرارا وكذا	ا	
و	وفيك لو قد اشتهر	وان	قا	انما فلفغو وكذا اقر به	على	القصاص ولو قال رب المال	ل	



وفاؤم معقولی الکاملہ اوست

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

٢	فيه اضع الالف فقال	يد	في الله بما اوفضك او ايقضه	ما	استلك الامهلة يوم	م
١	او اضحى فتح فهو اقرار	في	الاصح قول اراؤك او دبر الذي	في	ذمة ريد جري مجري	جري
٤	لعوى الحديث ولو لم يكن	امام	الاقرار به انقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يد فلو قال هذا حرا لا يجوز	لا يجوز
و	وصيته زيد به ثم صار في	دونه	بان اشتوا حكم عليه بحريته وكان	١	فداء من طاليه ويقع بالحمول كما	١
١	اذا قال له عندي شيء وانه	يقبل	يقبل من يثقل ويحتمل بزوبا	لكتاب	الموقوف ولا يقبل مالا	لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	التاس قضاؤه كالخزير والكلب	هذا	في غير المعلم وفي المعلم اختلاف	خلاف
د	راجع فيه في النحر المحترمة و	كل	ما معناه مما منعنا بعبه ولم يمنع	من	اقتناؤه واخذوا فيه	فيه
٢	من اوجع قولك كل شيء	شي	من ذلك لانه لا موعنه في موضع	الانعام	ماله ووصفه بانه عظيم	م
عق	عقيم كبير وقصره بقلب	قد	ره لا يجيز وكل معلم	ما	اذا قال له على كذا	١
و	وكذا ونحوه ونحوه كان نكر	ير	ه بالواو ولم يشار وبكذا كذا	لا	بالواو شيء واحد وقالوا	و
لو	لو قال كذا درهمان فا	كل	الوجه درهم وكذا درهم بالواو	يلزم	درهم وكذا كذا درهمان باعادة	اعادة
في	في الجمع ونوقال لهذا	التا	بجود في الف درهم ولم يدر له	سلوك	ما شاء في تفسير الالف بل	ل
١	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	فقبل خمسة وعشرون في	هذا	ان الجمع درهم ولو حققا	فا
لك	لذان الدرهم ما واحد تار	ج	الاقرار بالتفسير وان يقبل فا	الطريق	بجملتها	فيه
١	انذار كان درهم البلد	و	افيه لم والاقل وان قدر الدرا	١	هم بما هو معيب	عيب
٢	معنونه فاقا والتفصيل	في	في درهم وقال الدرهم واحد الى عشرون	حدث	منه تسعة وان قال عندي	ي
ل	له كتاب في صدوق لزم	الكأ	دون التسديد او صادق ما كذا	منها	الصادق دون ما شئ	شئ
٢	من الكتب وكذا عبد عليه غلظة	في	الاصح لو فرض حرة او حرة بكر لزمه	البكأ	والشيخ وان لك مالا لا	لا
و	وهو ميراث ابني حكمنا	البحر	بانه اقر على ابيه بدين في مائة	نعت	فيه لا يلزمك ومتى	ي
ق	قال درهم درهم كان	النأ	فانه يلزمه	لا	ن شرط التأكيد سقط	ط
و	ولو قال له على	من	المال درهم درهم فلا بد من العلم	همل	واقا الثالث فاذا	ا
ص	صرح بانه تاكيد لثلاثة	شبه	بالوجه يلزمه وكذا ان اطلق ولو	و	كذا الثاني والثالث قالوا	وا
و	وجهه همان وان اقر في	الحرم	بالف وصغر ولم يذكر لاحد	الفضل	بوصف ولا يحصل	ل
ت	تميز بسبب بان قال	احد	مثلا والآخر فرض دخل الاقل	منها	في الاكثر وان كانت	ت

خلفه

المعروف الحمد لله

عنا و علم

٢	مختلفة لوفد الجميع وفي	اشهر القول لو قال له على الف درهم	جاءت من ثمن خمر او كاله فوض
ال	الف ففضيحه لرئسه وعليه في	سنة الاسلام ولو قال له <sup>فيها</sup> والدار وفوم	يقفوه نه بالنارعة فيها الشترها <sup>م</sup>
ع	عاد مقرا ولو قال له على	اربع مائة ثم قال له دبعة وان <sup>صديق</sup> فلها وا	كان قد قال هي دين في
د	رقتي او في دمتي ويا بالالف	دبعة وقال له <sup>في</sup> منازعة صد	منه دعه بيمينه ولو اقر من
و	وجد في يده مائة	انما انما الرية قريها العروا احد ما قرا	دبه وغرم لغرم ولو وقع
ض	ضرب من الاستثناء المتصل	في الاقرار ولا يستغرق مع لعشرة لا تسعة	جعل الاقرار بواحد وكذا
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد طعا او عا الف الا نونا في شرع	الله جاز اذا كان من التوب
ا	اقل من الف وند	فيه في ذلك ويصغر فاره شتر في	ذلك ان يصدق الحشر وايضا
ل	لا يكتبه الشرع كنسبة	بعد بما البك وقد من <sup>عفا</sup> الاستلزام	وان يصدق الحشر ايضا ولو
ح	حصلا استلحاق صغير نيت و	المحرر فاعل ان اذ البليغ وكذا لم يطل و	لو استلحقه بالغافا فكتبه فلا
مد	مدخله اليه الابا البينة	و استلحاق البينة <sup>صح</sup> اذا اتى به	وجهه وشروطه ويرنيه بل
ن	لو قال لولد امته هذا و	الحمد ولدي ليرثه في ملكي نيت النسب	الكوم دون الاستلحاق فلو قال
له	له علفت به في ملكي	ول انما الاستلحاق ان لم تكن مزرعة	وغيره بنسب ولده امته المزرعة
ك	كمنكر لان الولد للتزوج و	ما في من النسب <sup>بغير</sup> شرط ملحظ	ما الشروط التي ذكرناها
ث	ثم متى ان يكون	رب النسب فيه ميقنا او يكون	من يلحقه بالميت بعلم
ي	يوسد اذنه وارث محوى	على جميع الميراث بخلاف الميراث في	صا بالمقرو لا يشاركه ولو مات
ر	رجل وخلف عليا و	محمد اما خلف عليا وحده لم يثبت فانما	ت محمد وعلي حابر ان رثته لزم
ا	النسب وصلى الله على محمد	والله غايه السلام للكرامة في جنات	النعم كمل الكتاب ونتم







في قوله تعالى وما كان لعلهم

فيلقى في نقد ما وجدنا من	فصل في نقد ما وجدنا من	فصل في نقد ما وجدنا من	فصل في نقد ما وجدنا من
البحر كان رفع المبتدأ ونصب الخبر	نصب الخبر	نصب الخبر	نصب الخبر
الطويلة وبطل الخبرين من	نظم	نظم	نظم
فعلت معاملتها ما ولاوات ولا	نظم	نظم	نظم
لن يعمل هذا العمل بل بعكس ما	نظم	نظم	نظم
مفاد ومن لبث تسمية واستدراك	نظم	نظم	نظم
في ظن واري واعلم واخواتها	نظم	نظم	نظم
لن يقتصر على السماع وهو تالي وادع	نظم	نظم	نظم
ارضا والمفعول به يتبع بالخصر	نظم	نظم	نظم
بعضه بغيره في كل السور	نظم	نظم	نظم
الاسم والمفعول في قوله وكل	نظم	نظم	نظم
اربعة الفا من هذا القبيل كل	نظم	نظم	نظم
مصدر مفعول في قوله لا يعمل في	نظم	نظم	نظم
ست احاد هذا نصيب كل واحد	نظم	نظم	نظم
فعل منصوب وليس كالتنصيص	نظم	نظم	نظم
فعلن ومفعول وما معنا كما قر	نظم	نظم	نظم
الوافر بالحق والاعراب بالحق	نظم	نظم	نظم
مفاد التمييز التفسير للمقادير	نظم	نظم	نظم
على ان شرطه التنكير ودوا	نظم	نظم	نظم
تنازوا في منع تاخر عامله الذي	نظم	نظم	نظم
ست مثلا لا يغير كاي حمله	نظم	نظم	نظم
الكافي في مرادف الكلام والحال	نظم	نظم	نظم
من الاعمال قبل وغير كاي في	نظم	نظم	نظم

في قوله تعالى وما كان لعلهم

نفا دها ونصب ما خلا وعاد	نظم	نظم	نظم
على الامانة سلك وعد سرك	نظم	نظم	نظم
نيت الخمين لا سرك في خمسة	نظم	نظم	نظم
المنج الذر ومنه ووجرها المضمرا	نظم	نظم	نظم
مفاد هذا حرف الاضافة في	نظم	نظم	نظم
على انه المضاف اليه الذي	نظم	نظم	نظم
يل هذا في نحو مكر الليل في	نظم	نظم	نظم
لست بها افادة التعريف في	نظم	نظم	نظم
الراي وخوفا الهذيان افادا	نظم	نظم	نظم
جزية هو مؤنر بعض يلزم الاضافة	نظم	نظم	نظم
مسند على الحذف في قوله لا	نظم	نظم	نظم
فعلن مضمرا جوبا قد بر ادعوا	نظم	نظم	نظم
ست عشرة وباسيوبة وقدر	نظم	نظم	نظم
الرمز وكذا شبهة وهو كذا لم يفر	نظم	نظم	نظم
فاعلا الاقوال نصيب ذلك	نظم	نظم	نظم
تسوق ابيك وباسيوبة وقدر	نظم	نظم	نظم
السبع معناها الحق الى الدهر فاعلم	نظم	نظم	نظم
مستند في ذلك لنا وقد قلنا	نظم	نظم	نظم
فعلى اعتبار سكونه يفرق في هذا	نظم	نظم	نظم
فتبينها وطف وتوكيد	نظم	نظم	نظم
مستعملان ونحوها وشبهها	نظم	نظم	نظم
انتا اخرا باينا الفصح كريد الا	نظم	نظم	نظم
المنج فينبع منوعة مع ما ذكر في	نظم	نظم	نظم
مستعملان في ظهيرة امته وكذا	نظم	نظم	نظم



في بيان معنى التوكيد

مفعول حواريه وقامضيه	الزم	امكا وكلاهما يتبع التعريف وانه	يجوز النعت بحملة ولكن
مع رابطة كما لو كانت خبرا	ولما	لا يقتضي التوسط تفصيل الرابط و	منه المضمرة والاشارة ويستغنى ما
سبق لعموم او تفخيم عنه	وطلب	قد ورد في الجواب مظهر الثاني	كقول بعضهم بمذاهب التبيين
تفسير بمذوق مفعول فيه هو ما	فنه	منه قد ورد بالمصدر وهو عند	بعضهم على ضد مضاف مؤنث واجب
على الاول فزاده تذكير ونقص	النك	بالنعم والترحم مثال ذلك	قال زيد والمسكين وقال
نصرا عند ظالم للحق	واكد	له ومثال التأكيد	ان في الشاهد قائم وعبد الله الحق
انما وكل من هذين	بجبه	ما يجب في التبيين الوضوح وغير	سبي حتما لم يفت ومعنى في
للتفصيل فالتحريف يورث خفة	الظلال	ذلك لا يمنع من اعطاء شيئا خالف	لخلق قالوا عندهم قاصرون الطرف ولكن
علا حذف المعنى وقيل في	الواقع	حذف التعلية ورد ايضا	قد ان على جوان واستعمل اعني
لجسنا لا جوبا قطع ما	وكذا	من التبع او غير المستغنى عنه في نكر	ان اعني البعض يقطع المستغنى نحو
نحمد الله الحميد بالقسمة و	عدها	انقطع الرفع باضمار استفاد	قلت هي جواز اظهار قلت لا وكذا ا
مستندهم اذا قطعوا بالنصب	الاستد	في ذلك الى قوله وامرانه مما لا ارا	د ادم واما تقدير كما قيل
فعل بلام المقام التوكيد	منه	معنوي وهو يكون بالعين وقد	عني بها التنازل في الاتباع
فصل بينهما مطابقا والتقرير حقيقة	اريد	بقرينة لانه اذا	جهد عكس جاز ان تقول
فاجاز زيد قلت مثله ان يكون حقيقة	جواز	ان ترفع ذلك بالتوكيد منه راي	الجنة يحتمل ان يريد منهم وجميعهما
علا فاعلى التثنية على الاصح نحو	عقليا	ما انفسها او عينها وقد	حفت الحلي وسما انفسها فاعلم
تثنيه بل في ذلك افراد ثم التثنية	الطوك	التوكيد في الاتباع محتمل	با لتعت وكلا اذكره
للتقاربة فهو عدم التمولك	الله	في علة لفظ الاستقراء فاعلم و	لما نه وجب لها ان تقدم
وعاية على الجمع هو انه وكل من هذين	بالعلم	كما قاله ابن الحاجب وقر	ره موبداله في الشرح
بما يمنع الصرف فراجع منه	ابولا	النوية كما قاله بن مالك وهو انه	وحر وهو جمع الجمع وعندى
فقد لا يمنع التوكيد بهذا اللفظ	بالعلم	حادث ورد ذلك ولفظ عا	مه ورد في التوكيد والتا
عوملت معاملة في التاقلة	ضما	في المذكور الموت وعند	بعضهم مناجعا والمطلع على النقل
ان يمنع ثلثة في الكتاب في كل بقر	دورا	جمع وكذا وكذا وقد	شرعا للمثنى ايضا التضمير كما عهد
ثم عطف البيان تابع كاشف	وتكره	مع متبوعه منعه الزحزحي	جون للمجرول ان النكرات اخرج الى

في بيان معنى التوكيد

البيان غيرها وفضل بعضهم	وتفكي	هو رواج ممنوع و	التا	مع بمفرد او مذكر او غير دين
لعطية احكام التعت من موقفته	وتبا	له في المثال ايجز مخرج	ج	والعالم بشرحا وكل ما
يصلح بيانا يصلح اعرابه لا	لفظ	هذا في مستلثين واستشكل	ابن	هشام الاستثنا وقال
هنا في ثلثا ما يلزم وهو	الظلال	وهما يا غلام بعرو والتارك	النقي	بكر لنقصه المسالك
المضاهي عطف نسقيا الواو نحو	قلوب	اقرا وفاد ثم واو و امر وحتى	في	اللفظ والمعنى والواو لها
رعاية خصوصية وذلك لانها	التفا	على فلا يعطفه غيرها ثم ان	الظلال	من العلماء الا قليلا قالوا عرف
مفادها ان مطلق اللفظ يدل على	ما تقدم	او تاخر لفظ محتمل	وتبا	بملا يحصى عليه وسجد وادكى
على ان افادتها للتوكيد بالجمع	احول	حرفا يعطف كثيرا وما لا يكون	لا	قال من هذا الفن استخرج
يعطف بها في اللفظ لا المعنى	المسند	اليه عند الكوفيين لما قيل في	دليل	ذلك ان تقول امام اشافعي
لن خالف الفصح وقد نطق به	وكونه	لم يقبل لصيرورة لا يمنع اختيار	فيه	ايضا يشهد لسماع نحو
فاجاز زيد ليس عمرو واعطف	اسما	منشبه فعل على فعل المشبه معروف	وهنا	اسم لفاعل واعطف ايضا
علا اسم مشبه اسما	او فلا	وفعلا على فعل ان اعمد في الزماو	التفصيل	للتشاهد ولا مثله يورث تطويلا
تنبيه البدل تابع قصد له	بالحكم	بلا واسطة وهو بدل شي عن	والا	التعبير بهذا ثم
ما هو بدل بعض من شي كالنوب	مفعول	بعضه وشمالا غلط وفيه دوا	مازنا	وايضا بدل الكل من البعض دوا
فاستخرج بدل في غير الاول بلا ضمير	اولا	فولان صحت في الاول ولا يكون	بكرة	ونصر اهل هذا العلم
على ان البدل يجري في فعله	مفعول	اسماء لا يقال ما بمعنى فعل منها	نحو	نه كثر وقلت مما افادت
يفعل كقوة وفعل كشتان	هذه	كفعلها ولزوما	و اذا	عديت فخر ففعلها تحقيق
لن يجوز ان يتقدم ما لها من	المنعك	وما تون منها كنه وغير لا ومن	الوهم	فلهمة بمعنى كنه وفي
للتعقيب والاشارة في مسائل في	المنعك	بها ووال في حقيقته وغيرها	بما ابد	اهل الفن فراجعها
مفاد التوكيد القائل الامر	عليها	كاضرين وارضين وايتبت	لها	تقرر ويبدل بفعل
علا على ما قبله من الام	ونحو	او كان مثبتا في قسم مستقبلا	ها	ونحو من اسماء الفعل لا يوكد
تنبيه لا يلزم الا في القسم	ومنه	في الوصف وطلبها الفا نحو	ونحو	فلا شايخ فوق
موانع الصرف الفلثا نيت	وذكر	شامل لصور كثيرة	تذكر	في المطولات وازيد افعلا
سوا كانا في اسم او وصف	ونقد	ثلاثة اعراف ليل على زياد	تاما	ذكر ون فعل علا



[illegible]



